د. سعاد الصباح

أوراق في
الاقتصاد السياسي الدولي
(٢)

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في
الاقتصاد السياسي الدولي
(٢)

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في
الاقتصاد السياسي الدولي
(٢)

دار سعاد الصباح

الطبعة الأولى
تشرين / اكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع: 372 / 2006
ردمك: 99906-2-015-6

جميع حقوق النشر محفوظة

كلمة أولى

ما كاد القرن التاسع عشر يطل على العالم حتى بدأ الاقتصاد يأخذ مكانته عاملاً أول في حياة الشعوب .

لقد انتهى عصر سيادة الشأن الروحي والقيمي على الإنسان ، وأصبح الاقتصاد هو الزيت المحرك لماكينة البشرية ، وأصبح البحث في مكونات الاقتصاد وعناصره أمراً مثيراً للبحث والحوار ، مولداً نظريات متكاملة في محاولة فهم الكون والحياة والإنسان . ولعل ظهور الماركسية ، في أساسها الاقتصادي ، أكبر شاهد على التحول الذي أصاب الفكر الإنساني وبدأ يشكل وجهاً جديداً له ، نقبله أو نرفضه ، ولكننا لا نستطيع تجاهله أو إلغاءه .

إذن أصبح الاقتصاد محوراً فكرياً وبحثياً وامتد تأثير نظرياته ، على تعددها ، إلى الدخول في صلب مكونات الحياة . وقد اخترت ، بكامل الوعي لدور الاقتصاد في بناء حياتنا ، الاقتصاد علماً للدراسة في جامعة القاهرة ، ومن بعدها في جامعة ساري غيلفورد البريطانية حيث أنهيت مشواري العلمي .

ومنذ ذلك الوقت تركز اهتمامي على البحث الاقتصادي وتسجيل رؤيتي للأحداث الاقتصادية ، ومحاولة استقراء المستقبل من خلالها . لقد حضرت عشرات المؤتمرات الاقتصادية على مختلف

عناوينها ، نفطاً ومالاً وتخطيطاً ، وقدمت مساهمات جادة وجديدة في تلك المؤتمرات والندوات ، وحظي عالم الاقتصاد بالقسط الأكبر من همومي الذهنية ، فكانت هذه المقالات على مدى عشرين عاماً ونيف .

وهذه الحصيلة التي تمكنت من اختيار بعض أوراقها المنشورة في الصحف والمجلات الكويتية : «الوطن» ، «الأنباء» ، «القبس» و«الشراع» البيروتية هي بعض ما قدمت من تصورات بحثية محكومة بقوانين الاقتصاد وأدوات فهمه ، ومقرونة بتأكيد الحرص على توظيف الفكر الاقتصادي في خدمة الوطن والإنسان . إنني أؤمن بأن كل عمل نؤديه ، بالممارسة أو بالفكر أو بالتعبير ، يجب أن تكون غايته تحسين الحياة ونقلها نحو أفق أفضل للإنسان .

وإذا كنت أضع هذه التجربة أمام المختصين والقراء ، فلأن حصاد السنين التي تمضي ، يمكن أن نقطف بعض بذوره الصالحة لتكون نواة مستقبلية معطاء . على هذا الأساس كانت الكتابة أصلاً ، ومن أجل الغاية الكبيرة يكون النشر .

سعاد محمد الصباح

الاقتصاد السياسي للسلام العالمي
POLITICAL ECONOMY OF WORLD PEACE

١ - التساؤلات الرئيسية

مع بداية شهر ديسمبر بدأ العد التنازلي نحو نهاية عام ١٩٨٩ ، بل ونهاية فترة الثمانينات ، وبداية التسعينات . ومع كل يوم يمر يشهد العالم أحداثاً تفوق بكثير ما كان يحدث في الماضي خلال سنوات . بل إن سرعة الأحداث ، وطبيعتها ومضامينها وأبعادها وآثارها ، تجعل من العسير تحليل هذه الأحداث والوصول إلى نتائج يمكن على أساسها رسم السياسات وتحديد البرامج . ومما يزيد الأمر تعقيداً أن غالبية هذه الأحداث هي أحداث لم تكن متوقعة أو في الحسبان ، بل إنها حتى عهد قريب كانت تعد من قبيل الأحلام أو القصص الخيالية .

فمن كان يتصور وقوع ما نسمعه الآن ، وما نراه في الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية ، وبهذه السرعة الهائلة ، وبالذات هذا التحول الهائل من دول ذات حكومات مركزية قابضة قوية ، وشعوب مطيعة طاعة تامة لحكوماتها ، وتحت السيطرة التامة وشبه الكاملة للحزب الشيوعي الحاكم ، إلى دول ليس لها حكومات - نتيجة للاستقالات الجماعية - على الإطلاق كما هي الحال في ألمانيا الشرقية ، أو لديها حكومات تتسم بالضعف أو لا تتمتع بالطاعة

والولاء من قبل مواطنيها ، وحيث انعدمت سيطرة الحزب الشيوعي الذي انهار بين عشية وضحاها ، وحيث أثبت الواقع أن الأحزاب الشيوعية هي أحزاب هشة و ورقية ، رغم ما قيل عن صلابتها وتماسكها وولاء كوادرها ، وتمتعها بهياكل تنظيمية دقيقة وقوية ، ورغم احتكارها وحدها لكل مصادر السلطة والنفوذ لفترة طويلة من الزمن ، دون منافسة من أي حزب أو جماعة أو نقابة أو غيرها .

ومن كان يتصور أن ينهار حائط برلين الشهير خلال ساعات معدودة ، وينهار معه السجن الكبير الذي كان يعزل شعوب هذه الدول عن باقي العالم؟ . . . هذا الانهيار الذي كان بمنزلة الإعلان الكبير عن نهاية عصر الحرب الباردة ، وانقسام العالم إلى كتلتين منفصلتين ، تقف كل منهما بالمرصاد للأخرى ، وحيث تقف جميع الأجهزة العسكرية في كل منهما على استعداد تام لتحويل الحرب الباردة إلى حرب ساخنة مدمرة إذا اقتضى الأمر . ومع تتابع الأحداث وفي خلال فترة قصيرة من انهيار حائط برلين ، يتم تتويج هذا الإعلان الكبير عن نهاية عصر الحرب الباردة باجتماع بين الرئيسين غورباتشوف وبوش في البحر الأبيض المتوسط . ومع هذا الاجتماع تتغير لغة الحديث من لغة التنافس والتصادم أو حتى الوفاق ليصبح الحديث عن التعاون ثم الصداقة بين الدولتين ، ويتغير معها مضمون الحديث وأسلوبه . فلم يعد الأمر يتعلق بتوازن القوى والدمار المتبادل وغيره من موضوعات عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

وإنما أصبح التشاور بينهما - وليس التصادم - فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد - تحت إشرافهما بطبيعة الحال - هو موضوع الساعة ، ولم يعد أسلوب الحديث في صورة بيانات منفصلة وتصريحات متبادلة تعبر عن وجهات نظر متباينة على أقل تقدير ومتعارضة في أغلب الأحوال ، وإنما مؤتمر صحفي مشترك يتحدث فيه الرئيسان دون إعداد مسبق أو مكتوب ، وحيث يؤكد فيه كل منهما ما قاله الآخر ويدعمه ، ومن على متن سفينة سوفييتية دون حساسية أو بروتوكول رغم أن ترتيبات اللقاء بين الزعيمين تضمنت أن يكون اللقاء في اليوم الأول على متن سفينة حربية سوفييتية ، على أن يكون لقاء اليوم التالي على متن سفينة حربية أمريكية ، نجد أن الظروف الجوية المفاجئة حالت دون ذلك ، ومن ثم استمر اللقاء خلال يومين على متن الباخرة السوفييتية «جوركي» .

ورغم العواصف الثائرة والأمواج المتلاطمة الهائجة التي تشبه هدير شعوب أوروبا الشرقية ، جاءت نتائج لقاء القمة مخالفة تماماً للظروف الجوية العاصفة التي صاحبت اللقاء . فلقد جاءت النتائج هادئة ومشرقة وتحمل معها آمالاً وأحلاماً وطموحات وردية جميلة ، ومعها صورة رائعة لمستقبل مشرق يعمه السلام والوئام ، حيث انتهى لقاء بوش وغورباتشوف بانتهاء الحرب الباردة وبداية صفحة جديدة ومثيرة في تاريخ العالم الذي نعيشه اليوم .

إن هذه التغييرات التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة هي

تغييرات جذرية وهائلة بل وشاملة ، فهي لم تقتصر على تغييرات في الواقع الدولي كما عرفناه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأبعاده الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، وإنما تعدته لتشمل تغييرات في المفاهيم والأفكار والفلسفات التي استند إليها عالم ما بعد الحرب ، والتي ترجع في منشئها إلى فلسفات وأيديولوجيات القرن التاسع عشر .

ولقد كان من الطبيعي أن تطرح هذه التغييرات على بساط البحث عديداً من التساؤلات المهمة والرئيسة بعضها يتعلق بالأفكار والنظريات ، وبعضها يتعلق بفهم الواقع الجديد وتحديد طبيعته ، وبعضها الآخر ، بل وأهمها ، يتعلق بالمستقبل القريب والبعيد وتنبؤاته وما يحمل في طياته .

لا شك أن ما حدث في دول أوروبا الشرقية وفي الأحزاب الشيوعية الأخرى في دول أوروبا الغربية ، وباعتراف زعمائها ، يعني انتهاء الشيوعية بشكلها التقليدي الذي عرفناه منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، والمتمثل في الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والتخطيط المركزي وسيطرة الحزب الواحد . . .

والسؤال هنا هل يعني ذلك انتهاء الفكر الماركسي المستند إلى المادية التاريخية وحتميتها والصراع الطبقي والدولي وغيرها من الأفكار التي ترجع في أصولها الفلسفية لأفكار هيغل وفي مبادئها الاقتصادية السياسية لأفكار ريكاردو في نظريته للقيمة ، أم أن النظرية الماركسية

قادرة على تقديم تفسير مقبول لأحداث الساعة في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر وبلغاريا ، وقادرة أيضاً على تحديد معالم المستقبل بالنسبة لهذه الدول وغيرها من الدول التي اعتنقت هذا الفكر واتخذته أساساً لنظامها السياسي الاقتصادي؟

فإذا سلمنا بانتهاء الشيوعية في أشكالها التقليدية المعهودة ، فما هي أسباب ذلك وهل يعد انهيار النظام الشيوعي انتصاراً للغرب وللفكر الرأسمالي الذي يستند أيضاً ، شأنه في ذلك شأن الفكر الماركسي ، إلى المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي ، كما يرى بعض المعلقين السياسيين الغربيين ، أم أن هذا الانهيار يعد تطوراً بديهياً ومنطقياً للمتناقضات الداخلية للتطبيق الشيوعي للفكر الماركسي ، ولا يعد في حد ذاته دليلاً على انتصار الغرب ونظامه الرأسمالي؟

بل إن السؤال الذي يطرح نفسه للتحليل يتعلق بدول الكتلة الغربية والنظام الرأسمالي الذي يميز اقتصاداتها ومؤسساتها الديمقراطية ، وهو سؤال حيوي ومهم ، وإن كان لم يحظ بأي قدر ملموس من الاهتمام . . . وهذا السؤال هو : هل سيقتصر التغيير الذي يشهده العالم اليوم على دول الكتلة الشرقية وحدها ونظامها الشيوعي أم أن رياح التغيير ستشمل أيضاً دول الكتلة الغربية ونظامها الرأسمالي الذي لا يخلو من المتناقضات الداخلية وله عيوبه ومآخذه؟ وإذا افترضنا أن المبادئ الرئيسة التي يستند إليها الفكر الرأسمالي ، وإن

الديموقراطية الغربية تقوم على أسس نظرية تتماشى مع الطبيعة الإنسانية المؤمنة بالحرية وبالدوافع الذاتية ، وأنها استطاعت تحقيق إنجازات قياسية في المجال الاقتصادي ، فإن التغيرات السياسية في الخريطة الدولية ستفرض معطيات جديدة لا بد أن تنعكس على ميكانيكية النظام الرأسمالي وأولوياته ، خصوصاً أن هذه التغيرات ستؤدي بالضرورة إلى إحداث تخفيض كبير في الموارد المتاحة للإنفاق العسكري ، ومع أهمية هذا الإنفاق في هيكل الاقتصاد الرأسمالي ، فإن هذا التخفيض لابد أن ينعكس على هذا النظام ويفرض تغييرات مهمة في أساليب التطبيق على الأقل .

وإذا شمل التغيير الكتلة الغربية ونظامها الرأسمالي فإلى أين سيتجه هذا النظام وكيف سيتم التغيير؟

ومع انهيار النظام الشيوعي في دول الكتلة الشرقية كيف سيكون شكل النظام البديل؟ . . . هل ستتجه هذه الدول نحو اعتناق نظام الاقتصاد الحر كردة فعل لفشل النظام الشيوعي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها أم أنها ستحاول أن تتلمس الطريق نحو تجارب أخرى ، تجمع ما بين إيجابيات النظام الاشتراكي وتتفادى سلبياته؟ وأين تقف دول العالم الثالث من هذه التغييرات الكبيرة على الساحة الدولية؟ إن هذه التساؤلات تمثل عينة صغيرة من التساؤلات العديدة ، التي تفرضها التغييرات التي تحدث الآن على الساحة الدولية ، والتي تستحق قدراً كبيراً من التحليل والتعليق .

٢ - الماركسية وأحداث الساعة

تقوم النظرية الماركسية على مجموعة أفكار رئيسية ، ترجع في أصولها إلى كتابات عديدة من فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين . فهي تستند من ناحية إلى آراء الفيلسوف الإلماني هيغل وبصفة خاصة الفلسفة المادية والمنطق الديالكتيكي للحركة .

ومن هذه الفلسفة استخلص ماركس «المادية التاريخية» وأهم قوانين حركة التاريخ التي على أساسها أكد حتمية انهيار النظام الرأسمالي .

ومن ناحية أخرى فلقد اعتمدت النظرية الاقتصادية لماركس على اعتبار أن العمل والعمل وحده هو «المصدر الوحيد للقيمة» متفقاً في ذلك مع غالبية كتّاب المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد ، وبخاصة كتابات ريكاردو ومالتس . واستناداً إلى التاريخ ونظريته للقيمة القائمة على العمل ، قدم كارل ماركس تفسيراً للتاريخ وصفه بأنه تفسير علمي ، وهذا التفسير يرى بكل بساطة أن «تاريخ الشعوب ما هو إلا تاريخ الصراع الطبقي» ، وأن هذا الصراع الطبقي قد وُجد منذ فجر التاريخ ، وهو المصدر الوحيد لحركة التاريخ ، وأن هذا الصراع الطبقي سيستمر حتى يتحقق النصر للبائسين من الطبقة العاملة من طبقة البروليتاريا الكادحة ، وحيث يستبدل بالنظام الرأسمالي الاقتصادي/ الاجتماعي/

السياسي الذي يستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومن ثم يتحكم الوجود الطبقي ، نظام يستند إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومن ثم تتلاشى فيه الطبقات حيث يتم فيه التوزيع للناتج القومي وفقاً لمبدأ «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته» .

وبالرغم من أن النظرية الماركسية قد حظيت بقدر كبير من الانتشار والشعبية بدرجة تفوق إلى حد كبير العديد من الفلسفات والأيديولوجيات المشابهة ، بل إنه يمكن مقارنتها من حيث الشعبية بعديد من الأديان السماوية وغير السماوية كالمسيحية والبوذية مثلاً ، فإنها تعرضت منذ نشأتها لعديد من الانتقادات والهجوم سواء في ما يتعلق بالفرضيات والنظريات التي استندت إليها أو في ما يتعلق بالتنبؤات التي قدمتها ، والتي لم تتحقق رغم مرور فترة طويلة من الزمن على تواجدها نظرياً وواقعياً .

وليس هذا مجال للدخول في الخلافات النظرية ، غير أن لفشل التنبؤات الماركسية يبدو أهمية كبيرة في التعرض للأحداث السائدة الآن في أوروبا الشرقية ، كما أن له أهمية كبرى في محاولة تحسس معالم المستقبل . وأول هذه التنبؤات أن الثورة - والتحول نحو النظام اللاطبقي الشيوعي - ستحدث وفقاً للتحليل الماركسي في المجتمعات الرأسمالية الصناعية والمتقدمة . وعلى وجه التخصيص ، فقد كانت توقعات ماركس تقول إن الثورة ستحدث في ألمانيا وبريطانيا حيث إن اقتصاديات هاتين الدولتين في القرن التاسع عشر كانت صناعية

متقدمة ذات مجتمع رأسمالي يتكون من طبقتين : الطبقة البورجوازية من الرأسماليين والطبقة المتوسطة ، وطبقة البروليتاريا من الطبقة العاملة ، وإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيهما مهيأة للثورة ، حيث وصل استغلال البورجوازية للطبقة العاملة أعلى درجاته .

لقد كان أول فشل واجهته التنبؤات الماركسية هو اندلاع الثورة في روسيا في عام ١٩١٧ ، بدلاً من ألمانيا وبريطانيا ، وكان اقتصادها ونظامها السياسي القائم في ذلك الوقت نظاماً إقطاعياً متخلفاً لم يدخل بعد مرحلة الرأسمالية الصناعية التي تعد شرطاً ضرورياً لانطباق التحليل الماركسي .

ولم تكن الثورة البلشفية في روسيا بزعامة لينين الاستثناء الوحيد ، بل إن كل الانقلابات الثورية المستندة على الفكر الماركسي التي وقعت فيما بعد ، جاءت كلها وبلا استثناء مخالفة للتنبؤات الماركسية .

فالأنظمة الماركسية في دول أوروبا الشرقية فُرضت تحت ظروف الحرب العالمية الثانية ، والثورة البلشفية في الصين بزعامة ماوتسي تونغ قامت في دولة ذات اقتصاد زراعي متخلف . ولم تختلف الحال في الدول الأخرى التي اعتنقت المذهب الشيوعي ككوريا الشمالية وكوبا واليمن الديموقراطي وأنغولا وأثيوبيا ودولة بنين الأفريقية . فاقتصادات هذه الدول كانت متخلفة لم تدخل بعد مرحلة الرأسمالية الصناعية عند وقوع الثورات الشيوعية فيها .

وبالرغم من المخالفة الواضحة للتنبؤات الماركسية ، التي اعتبرت تواجد النظام الرأسمالي الصناعي وطبقة البروليتاريا شرطاً ضرورياً لحدوث الثورة الماركسية ، فإن هذه الانقلابات الثورية - وبخاصة في روسيا - اعتبرت من وجهة نظر الماركسيين دليلاً على صحة التحليل الماركسي وتأكيداً على «حتمية» الثورة الشيوعية في كل دول العالم التي يقوم نظامها الاقتصادي على «الاستغلال» المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وحتمية انهيار النظام الرأسمالي مع ازدياد حدة التناقضات الداخلية والصراع الطبقي ، وفقاً للتحليل الماركسي .

وبالرغم من مرور فترة طويلة من الزمن واستتباب النظام البلشفي في الاتحاد السوفييتي فإن الماركسية فشلت في أهم تنبؤاتها . فالانهيار المتوقع في النظام الرأسمالي لم يحدث ، بل على العكس استمرت الاقتصادات الصناعية للدول الرأسمالية في تحقيق تقدم ملموس ، واستطاعت تحقيق قدر مذهل من الرفاهية لشعوبها ، بالرغم من تعرض اقتصادات هذه الدول لعديد من الأزمات الحادة والدورية .

ولقد حاول عديد من الكتّاب الماركسيين تبرير هذا الفشل في التنبؤ الماركسي بحتمية انهيار النظام الرأسمالي . وأهم هذه التفسيرات النظرية التي قدمها لينين ، والتي اعتبرت فيما بعد تعديلاً نظرياً وإضافة مهمة للفكر الماركسي . فقد أرجع لينين عدم انهيار الرأسمالية إلى الامبريالية التي اعتبرها أعلى مراحل الرأسمالية .

فمن وجهة نظر لينين ، جاءت المستعمرات بمنزلة المنقذ

للرأسمالية ، إذ قدمت لها أسواقاً شاسعة اعتمدت عليها في تصريف فوائض إنتاجها ، كما أنها قدمت مجالاً جديداً للاستغلال سواء عن طريق سلب هذه المستعمرات مواردها ، وخاصة المواد الأولية ، بأسعار بخسة أو عن طريق استغلال عمالتها عند مستويات للأجور تقل عن مستويات الكفاف .

غير أن الفكر اللينيني لم يكن أوفر حظاً من التفسير الماركسي ، فمع اختفاء الإمبريالية وبدلاً من انهيار النظام الرأسمالي ، وفقاً للتوقعات الماركسية - اللينينية ، استمر النظام الرأسمالي في تحقيق إنجازات قياسية في المجال الاقتصادي . بل إن فترة الثمانينات شهدت عودة أيديولوجية للفكر الرأسمالي في عديد من الدول بما في ذلك بعض دول العالم الثالث ، في الوقت نفسه الذي بدأت تتصاعد فيه حدة المشاكل التي تواجهها الدول التي يقوم نظامها الاقتصادي والسياسي على الأفكار الماركسية اللينينية .

إن فشل الفكر الماركسي لم يقتصر على خطأ التنبؤات المستندة عليه فيما يخص حتمية انهيار النظام الرأسمالي وإنما تعداها ليشمل مرحلة ما بعد الثورة .

فوفقاً للتحليل الماركسي ، فإن الهدف من الثورة هو تغيير الظروف الاجتماعية السائدة ، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق تغيير الأنماط السائدة للإنتاج وإحلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة ، وعندئذ يصل التاريخ إلى أعلى مراحله ، ويحل

المجتمع الشيوعي اللاطبقي محل المجتمع الرأسمالي وينتهي دور الدولة بمفهومها المرتبط بالمصالح الرأسمالية ، وتختفي الدولة في النهاية مع انتهاء مبرراتها المتمثلة في حماية مصالح الطبقة البورجوازية ، مع اختفاء الطبقة البورجوازية نتيجة لإلغاء الملكية الخاصة .

غير أن الفكر الماركسي يستبعد اختفاء الدولة مباشرة بعد وقوع الثورة ويفترض مرحلة انتقالية ما بين مرحلة اختفاء النظام الرأسمالي والمرحلة النهائية في التاريخ ، والمتمثلة في التطبيق الشيوعي اللاطبقي للماركسية التي من المفروض أن تختفي فيها الدولة . وتقوم هذه المرحلة الانتقالية على نظام انتقالي يقوم على دكتاتورية البروليتاريا بحيث تكون السيطرة فيه للطبقة العاملة وحيث تُسخر الدولة فيه لصالح هذه الطبقة العاملة ، وتستخدم أجهزة الدولة في التغيير الراديكالي للبنية الاقتصادية لصالح الطبقة العاملة ، وذلك بالاستيلاء على وسائل الإنتاج وتحويلها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة . وتنتهي هذه المرحلة الانتقالية بانتهاء مهمتها الرئيسية المتمثلة في إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحقيق المجتمع اللاطبقي ، ومعها ينتهي دور الدولة كلياً بانتهاء مهمة دكتاتورية البروليتاريا .

ومرة أخرى ، وبالرغم من مرور فترة طويلة من الزمن - ما يزيد عن اثنين وسبعين عاماً على الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ على التطبيق الماركسي فإن مرحلة دكتاتورية البروليتاريا لم تنته

بتحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، واستمرت الدولة بمفهومها التقليدي ومؤسساتها ، بل ازدادت قوتها ونفوذها يوماً بعد يوم .

ولقد حاول ستالين تبرير استمرار مرحلة دكتاتورية البروليتاريا وعدم اختفاء الدولة ، فرجع لما أسماه بـ «الحصار الرأسمالي» . فقد برر استمرار الدولة على أساس وجود التهديد الرأسمالي للأنظمة الشيوعية استناداً إلى النوايا العدوانية الرأسمالية ، وأنه لا مفر من استمرار الدولة في مواجهة العدوان الرأسمالي .

ولقد استخدم ستالين منطق «الحصار الرأسمالي» لتبرير إقامة ما عرف فيما بعد بـ «الستار الحديدي» حول الدول الاشتراكية ، مما أدى إلى عزلها شبه التام عن باقي دول العالم وشعوبها .

كذلك استخدم ستالين منطق الحصار الرأسمالي لتبرير سياسته العدوانية القائمة على «تصدير الثورة» ، وما عرف فيما بعد بفترة «الشيوعية الحربية» التي استخدمت المقولتين الأولى والثانية لقلب أنظمة الحكم الرأسمالية خارج حدود الدول الواقعة تحت النفوذ السوفييتي ، مستخدمة الأحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية كطابور خامس ، مستغلة في ذلك المناخ الديموقراطي في الدول الغربية .

ولقد كان «الستار الحديدي» وسياسة «تصدير الثورة» بداية مرحلة «الحرب الباردة» التي استمرت حتى وقتنا هذا ، وإن اختلفت في طبيعتها وحدتها بين فترة وأخرى .

ولقد جاءت أحداث دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في الآونة الأخيرة لتثبت خطأ التفسير الستاليني لاستمرار الدولة ومرحلة دكتاتورية البروليتاريا .

فمع اتباع الاتحاد السوفييتي لسياسة البروستريكا والغلاسنوست وما نجم عنها من تحسن كبير في المناخ الدولي وتوقيع اتفاقية التخلص من الأسلحة النووية متوسطة المدى ، وما قد يعقبها من اتفاقيات أخرى لتخفيض السلاح النووي والتقليدي ، بدت في الأفق احتمالات انتهاء الحرب الباردة ، بل وانتهاؤها في أعقاب اجتماع القمة القائم بين الرئيسين غورباتشوف وبوش .

ومع انتهاء «الحصار الرأسمالي» افتقدت دكتاتورية البروليتاريا واستمرار الدولة مبررات وجودهما ، وأصبح وفقاً للتفسير الستاليني ، من الممكن أن تنتهي المرحلة الانتقالية السابقة لمرحلة الشيوعية وتتحقق تنبؤات ماركس في انتصار المجتمع الشيوعي اللاطبقي .

ولكن الذي حدث هو العكس تماماً ، فلقد انهارت الدولة في عديد من الدول الاشتراكية وانهارت معها كل المنظمات والمؤسسات ، ومن أهمها الحزب الشيوعي الذي من المفروض فيه أنه كان يمثل المصالح الأساسية للبروليتاريا ويعد تعبيراً رسمياً ودستورياً لدكتاتورية البروليتاريا .

والسبب في هذا الانهيار لا يرجع إلى «حصار رأسمالي» أو إلى

«قوى خارجية» ، وإنما يعود في المقام الأول إلى التناقضات الداخلية لهذه الأنظمة إلى درجة يمكن تطبيق أدوات التحليل الماركسي عليها . فالملكية العامة لوسائل الإنتاج ظلت عامة من الناحية النظرية البحت ، بينما هي في الواقع ملكية للدولة ، ولما كانت الدولة تحت السيطرة التامة «للحزب المفرد الحاكم» و «أجهزته المتعددة الإرهابية» ، وبينما كان «الحزب المفرد الحاكم» يقع تحت السيطرة التامة لحفنة قليلة ، بل في كثير من الأحيان لسيطرة فرد واحد وعائلته وأتباعه ومحاسيبه وحراسه ، فلقد تحولت الملكية العامة إلى «ملكية خاصة للغاية» تفوق في تركيزها بكثير درجة تركيز الملكية الخاصة في الأنظمة الرأسمالية .

فإذا أضفنا إلى ذلك التصاق هذه «الملكية الخاصة للغاية» بأجهزة الدولة المتعددة ذات الخصائص المتميزة وغير المعروفة في الدولة الرأسمالية ، بما في ذلك أقصى درجات الإرهاب والتعذيب والتعسف ، لأمكن القول إن «الاستغلال الرأسمالي الطبقي» وفقاً للتحليل الماركسي ، قد تحول إلى «إرهاب دكتاتوري طبقي لاإنساني» وفقاً للتطبيق الماركسي اللينيني الستاليني في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية . ولم يكن غريباً أن يفوق «الفساد الماركسي» أعلى درجات «الفساد الرأسمالي» ، فما نقرأه اليوم عن الفساد في ألمانيا الشرقية تحت الحكم الإرهابي لهونيكر وجماعته واستيلائهم على ما يزيد عن ٥٣ مليار دولار أودعت في حساباتهم في البنوك السويسرية ، يفوق بكثير السرقات المنسوبة للرئيس فرناندو ماركس التي كانت تعد حتى ذلك الوقت أرقاماً قياسية .

إن ما حدث في الآونة الأخيرة في هذه الدول يمكن اعتباره نتيجة طبيعية «للصراع الطبقي» وفقاً للتحليل الماركسي بين القلة الإرهابية المسيطرة على وسائل الإنتاج ومقدرات الإنسان والكثرة «المستعبدة» .

والسبب الرئيسي وراء هذا الصراع هو أن التطبيق الماركسي أهمل تماماً قضية الديمقراطية والحرية ، وافترض خطأ أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تكفل تلقائياً وأتوماتيكياً تحقيق الحرية والديمقراطية .

بينما الواقع يثبت أن القضاء على الاستغلال الاقتصادي يتطلب بادئ ذي بدء توافر مناخ الديمقراطية والحرية ، لذا نجد أن صيحات المتظاهرين في شوارع برلين وبراغ وصوفيا ووارسو وبودابست تنادي أولاً وقبل كل شيء بالحرية والديمقراطية السياسية ، ولا تتعداها لتتعرض لتفاصيل النظام الاقتصادي ، كما تحاول الدعاية الغربية ترجمة هذه الصيحات بأنها مناداة بالرأسمالية .

إن صراع هذه الدول هو صراع من أجل الحرية والديمقراطية ، ولا يعني بالضرورة أنه صراع من أجل الرأسمالية . . . بل إن الأيام ستثبت أمرين :

أولهما : عندما تتمكن شعوب دول أوروبا الشرقية من تحقيق الحرية والديمقراطية السياسية فإنها لن تتبنى النموذج الرأسمالي بشكله أو أشكاله التقليدية المعروفة والمطبقة في الدول الغربية .

وثانيهما : إن التغييرات التي حدثت والتي ستحدث في دول أوروبا الشرقية وصراعها الأساسي من أجل الحرية والديمقراطية السياسية لن تكون التغييرات الوحيدة التي سيشهدها عالم التسعينات ، فستؤدي التناقضات الداخلية في الأنظمة الرأسمالية ، وفي إطار الحرية والديمقراطية السياسية ، إلى تغييرات جوهرية في طريقة إدارة النظام الاقتصادي .

إن العالم الذي لفظ اصطلاح «الاشتراكية» على أساس أنه «مرآة الإرهاب السياسي» ، سيلفظ اصطلاح «الرأسمالية» على أساس أنه «مرآة الإرهاب الاجتماعي» . . . إن العالم يتحرك نحو عصر جديد مشرق ومزدهر ستسمح فيه راية السلام وسلطة الشعوب بناء أسس نظام جديد يقوم على فكرة «الاقتصاد الاجتماعي» .

* * *

٣ - ماذا عن الأنظمة الرأسمالية...؟

إذا سلمنا بأن الأحداث التي شهدتها دول أوروبا الشرقية في الآونة الأخيرة ومازالت تعيش تطوراتها ، إنما تعني اندحاراً للفكر الشيوعي الماركسي والأنظمة الشيوعية المستندة لهذا الفكر بأشكالها التقليدية المعهودة ، فهل يمكن تفسير ذلك بأنه انتصار للفكر الرأسمالي وللدول الغربية كما يرى بعض المعلقين السياسيين الغربيين ، أم أن هذا الانهيار يعد تطوراً بديهياً ومنطقياً للتناقضات الداخلية للتطبيق الشيوعي للفكر الماركسي ولا يعد ذلك دليلاً على انتصار الغرب ونظامه الرأسمالي؟

الإجابة عن هذا التساؤل ، وكما تعرضنا لذلك بإسهاب في المقالة السابقة ، هو أن اندحار التطبيق الشيوعي للفكر الماركسي يعود أساساً للتناقضات الداخلية للتطبيق الشيوعي للماركسية في هذه الدول ، وبصفة خاصة يعود إلى إهمال التطبيق الماركسي إهمالاً واضحاً لقضية الحرية والديمقراطية والافتراض الخاطئ بأن إلغاء الملكية الخاصة يكفل تلقائياً وأتوماتيكياً تحقيق المناخ الديمقراطي ، فصيحات المتظاهرين تنادي - بل تطالب بإصرار - بالحرية وتحطيم أسوار السجن الكبير وكل أدوات الإرهاب وأنظمته ومؤسساته ، ولم نر لافتة واحدة أو صيحة واحدة تنادي باستبدال «الاشتراكية» التي تحولت تطبيقياً في

هذه الدول إلى مرآة للإرهاب السياسي بالنظام «الرأسمالي»، بالرغم من أن إنجازات المجتمع الرأسمالي القائم على الأسس الاستهلاكية قد بهرت العيون وأظهرت لشعوب دول أوروبا الشرقية مدى التخلف الاقتصادي - الاستهلاكي الذي يعيشون فيه، قياساً بالرفاهية التي تتمتع بها شعوب دول الاقتصاد الرأسمالي.

ومع الهوة الشاسعة والفرق الشاسع بين مستويات المعيشة على جانبي حائط برلين المنهدم، فمن المدهش أن نلاحظ أن شيئاً خفياً يدفع هؤلاء المتظاهرين إلى التحفظ، بل والتحفظ الشديد في ما يتعلق بقضية الرأسمالية، بل إن عديداً منهم قد عبر بتكرار أن كفاحهم من أجل الحرية والديمقراطية لا يعني استعدادهم للتنازل عن المكاسب التي تم تحقيقها خلال فترة الحكم الاشتراكي، وأن هدفهم هو تحقيق الإصلاح الجذري لأنظمتهم بصورة تضمن رسوخ المناخ الديمقراطي في المقام الأول والاتجاه نحو ما أسموه بالنظام الاشتراكي الديمقراطي، أو بمعنى أدق - استناداً لأولوياتهم - بالنظام الديمقراطي (أولاً) الاشتراكي.

صحيح إن المقصود بالجانب الاشتراكي لم تتضح معالمه الرئيسية بعد، وإن كانت جميع المؤشرات تدل على اقتناع حركات المعارضة في الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية بأهمية العودة إلى مبدأ الملكية الخاصة وإعطاء قدر كبير من الحرية لاعتبارات السوق لتلعب دورها في تحديد الإنتاج والاستهلاك، مع التحفظ على ما يتعلق

بقضية التوزيع ، كذلك فإن هذه المؤشرات تؤكد الرفض التام للعودة إلى نظام الدكتاتورية الاقتصادية الذي ثبت فشله بما لا يدع مجالاً للشك .

غير أنه من الخطأ - بل من الخطأ البالغ - أن تُترجم العودة إلى الملكية الخاصة واعتبارات السوق ورفض الدكتاتورية الاقتصادية على أنها تعني تلقائياً تبني النظام الرأسمالي بأشكاله المعروفة في الدول الغربية وبأفكاره ومؤسساته ونظمه ودوافعه وما يترتب عليه من هياكل اجتماعية وأنماط ثقافية وأخلاقية ودوافع ذاتية .

فمازال الطريق طويلاً بين رفض الدكتاتورية الاقتصادية ، وتبني نظام جديد يتلافى عيوب الماضي ويحاول أن يتحسس الطريق بحكمة وترو ، نحو نظام يحقق آمال الجماهير ويتناسب مع ظروف هذه الدول حضارياً وتاريخياً وإنسانياً واجتماعياً .

كذلك فإن الطريق مازال طويلاً ولا يخلو من العقبات بين التعرف على معالم النظام المرغوب فيه ووضع هذا النظام موضع التنفيذ . وعلى أي حال فإن هذه الأمور التفصيلية لابد أن تنتظر - في رأي الجماهير الثائرة - حتى يتحقق لها النصر في قضيتها الرئيسية والمهمة وهي قضية الحرية والديمقراطية . ومن ثم فإنه من السابق لأوانه أن نفترض تلقائياً ودون مساءلة أو جدل ، أن أحداث أوروبا الشرقية والبروستريكا والغلاسنوست في الاتحاد السوفييتي ستؤدي إلى تبني النظام الرأسمالي بأنماطه الغربية المعروفة ، وعلى هذا الأساس فإن هذه الأحداث تعد انتصاراً للغرب ولأنظمته الرأسمالية .

كذلك فإن مثل هذا التفسير يفترض بقاء الأنظمة الرأسمالية بأشكالها المعروفة الآن على ما هي عليه ، وأن التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية واحتمالات وقوعها في الاتحاد السوفييتي نفسه احتمالات كبيرة - لن يقابلها تغييرات مشابهة في جذريتها في الدول الغربية وأنظمتها الرأسمالية ، بل على العكس ستدعم هذه الأنظمة وترسخ وجودها . إن مثل هذا الرأي لا يستند إلى الواقعية بل ويفتقد الأسس النظرية العلمية .

من الناحية الواقعية ، فإنه من الخطأ أن نفترض أن التغييرات الهائلة التي حدثت على المستوى الدولي وخاصة في ما يتعلق بانتهاء الحرب الباردة وما يعنيه من انخفاض كبير - عاجلاً أو آجلاً - في الإنفاق العسكري ، لن تؤثر على الاقتصادات الرأسمالية للدول الغربية ، إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا الإنفاق يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الدول الغربية - تتمثل في آلاف المليارات من الدولارات - كما أن الصناعات الحربية في هذه الدول تلعب دوراً مهماً وحيوياً في عجلة الاقتصاد القومي ، سواء من ناحية الإنتاج أو الدخل أو العمالة أو ميزان المدفوعات .

صحيح إن الطريق نحو تحقيق السلام الدولي ، ابتداء من الانتهاء الشكلي للحرب الباردة وانتهاء بالنهاية الواقعية للحرب الباردة ، ثم الاتفاق على أسس السلام الدولي ثم وضع هذه الأسس موضع التنفيذ ، هو طريق طويل ومليء بالعقبات ومعرض للنكسات ،

وصحيح - إلى حد ما - أن الاستمرار في طريق الحرية والسلام مرهون ببقاء ميخائيل غورباتشوف في الحكم ونجاحه في صد الهجمات المستمرة من قبل فئة الحراس القدامى من الشيوعيين التقليديين . ففي رأي البعض أن تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفييتي بالإضافة إلى الإضرار بالمصالح التقليدية للجناحين العسكري والتقليدي مع تصاعد الأمور في دول الكتلة الشرقية وتفكك حلف وارسو قد نجعل من مصير غورباتشوف المصير نفسه الذي لاقاه من سبقه من المصلحين كخروتشوف مثلاً .

وبالرغم من أن هذا احتمال لا يجب استبعاده ، وبخاصة أن قبضة القوى التقليدية مازالت قوية في الاتحاد السوفييتي ، ونظراً للبطء الملحوظ في الآونة الأخيرة في حركة البروستريكا ، إلا أن الظروف الحالية تختلف تماماً عن تلك التي كانت سائدة في الماضي في وقت الانقلاب ضد خروتشوف ، فلقد استطاع غورباتشوف بذكاء أن يتعلم من دروس الماضي ، وذلك بتحريك الجماهير وضمان المشاركة الشعبية - الأمر الذي أغفله خروتشوف من قبله نظراً لالتزامه الفكر التقليدي والأسلوب الفوقي للتغيير - وفي الوقت نفسه إعطاء الضوء الأخضر لتحقيق تغييرات راديكالية في دول أوروبا الشرقية الدائرة في الفلك السوفييتي ، ومن ثم إنهاء الامبراطورية السوفييتية ، وبذا يقل الحافز أمام الراغبين في الانقلاب عليه .

إن هذه المخاطر التي تواجه حركة السلام العالمي هي مخاطر

حقيقية ولها أهميتها ، ولكن المدقق في الأمور والمتابع للأحداث الجارية لا يسعه غير التفاؤل بأن جهود السلام العالمي على المستوى الدولي - مع التحفظ بالنسبة للنزاعات الإقليمية - ستصل في النهاية إلى نتائجها المرجوة ، وعلى أساس هذا التفاؤل فإن الكيفية التي ستعالج بها الاقتصادات الرأسمالية انخفاض الإنفاق العسكري لابد أن تترك آثاراً مهمة على أساسيات هذا الاقتصاد وأسلوب عمله .

فقد يدعو البعض إلى استخدام هذا الانخفاض في الإنفاق العسكري لتخفيض الضرائب على الدخل والثروة ، فلو اقتصر الأمر على ذلك لكانت له نتائج اجتماعية غير مرغوب فيها ، نظراً لتأثير ذلك على توزيع الدخل والثروة في الوقت الذي تتعاظم فيه المشاكل الاجتماعية في هذه الدول الرأسمالية . هذا بالإضافة إلى تأثير انخفاض النشاط الإنتاجي في الصناعات الحربية على مستويات العمالة والدخل .

إن حجم هذا الإنفاق وأهميته في الاقتصاد الرأسمالي يتطلب نظرة استراتيجية جديدة تتعدى مجرد تخفيض الضرائب على الدخل والثروة ، الأمر الذي لابد أن يؤثر على هيكل الاقتصاد الرأسمالي الذي استند منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير ، على القطاع العسكري .

من ناحية أخرى فكيف يمكن أن نفترض استمرار النظام

الرأسمالي بشكله التقليدي ، مع التغيير المتوقع في المناخ الاقتصادي الدولي الذي سينتج عن دخول الاقتصاد السوفييتي بإمكاناته الهائلة - ومشاكله الكبيرة - ولأول مرة في عجلة الاقتصاد الدولي ، بما يعنيه ذلك من تغيير في ظروف المنافسة وطبيعتها وهياكل المؤسسات الاقتصادية الدولية والأسواق المالية العالمية ، ومع التغيير الكبير في الخريطة الاقتصادية الأوروبية بما في ذلك احتمالات ظهور المشكلة الالمانية من جديد من ناحية ، وانخراط اقتصادات دول أوروبا الشرقية في الاقتصاد الأوروبي والدولي من ناحية أخرى . إن هذه الظروف المتغيرة ستفرض تغييرات جذرية في الاقتصاد الرأسمالي ، مثل هذا التغيير الجذري له حتميته نظراً لتواجد المتناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي ، التي ستؤدي في النهاية إلى تغيير في هيكل هذا الاقتصاد وأهدافه وأنماطه وأساليب عمله ، مدعمة في ذلك بالتغييرات في المناخ الدولي .

* * *

٤ - المتناقضات الداخلية في الأنظمة الرأسمالية

احتلت قضية المتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي ومستقبله أهمية خاصة منذ نشر المانفستو الشيوعي لماركس وانجلز في عام ١٩٨٤ ، ووفقاً لهذا التحليل سيؤدي الصراع بين الطبقتين البورجوازية والبرولتياريا إلى حتمية انهيار النظام الرأسمالي ، حيث تتعارض مصالحهما نظراً لاستغلال الطبقة الرأسمالية لناتج عمل الطبقة العاملة ، وذلك عن طريق استيلائها على ما أسماه ماركس «بفائض القيمة» الذي يمكن تعريفه تعريفاً مبسطاً على أنه «ذلك الجزء من أجر العامل الذي لا يُدفع له» فقد يعمل العامل - على سبيل المثال - تسع ساعات في إنتاج سلعة معينة وتدخل كلفة هذه الساعات التسع في قيمة السلعة وسعرها ، بينما الأجر الذي يدفع للعامل نظير ساعاته التسع التي قضاها في إنتاج السلعة يقتصر - على سبيل المثال - على ست ساعات فقط وهي تعادل الحد الأدنى للأجر اللازم لإبقاء العامل عند حد الكفاف .

والفرق بين الساعات التسع - التي تدخل في قيمة السلعة وأجر العامل - الذي يقتصر على الساعات الست التي تعادل أجر الكفاف - أي قيمة الساعات الثلاث من عمل العامل التي لا تدفع له ، هذا الفرق ، هو فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسماليون دون وجه حق .

وفي رأي ماركس ، فإن فائض القيمة هذا هو مظهر استغلال البورجوازية لطبقة البرولتياريا العاملة ، وهو من أهم أسباب الصراع بين الطبقتين . وعلى هذا الأساس فإن «**أرباح**» الطبقة الرأسمالية ما هي إلا «**فوائض القيمة**» أي «**الأجر غير المدفوع**» للطبقة العاملة . ولما كان مصدر «**رأس المال**» والتكوين الرأسمالي هو «**الأرباح**» بينما «**الأرباح**» هي «**فوائض القيمة**» أي «**الأجور غير المدفوعة**» ، لذا فلقد اعتبر ماركس كلاً من الأرباح ورؤوس الأموال بمنزلة «**سرقة**» من الطبقة العاملة لا تستند إلى الشرعية .

ولقد تنبأ ماركس بازدياد حدة المنافسة بين الرأسماليين ، بما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية ، وفي مواجهة هذا الانخفاض ومع الضيق المستمر في فرص الاستثمار ، يلجأ الرأسماليون إلى تخفيض أجور العمال بصورة مستمرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بتطبيق الاختراعات الجديدة في أساليب الإنتاج ، وذلك باستخدام طرق جديدة تقوم على إحلال الآلات محل العمال ، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد البطالة بين العمال بصورة مستمرة وخلق ما أسماه ماركس «**بجيش الاحتياطي الصناعي**» من العاطلين .

ومع ازدياد حدة المنافسة وما يتبعها من إدخال الاختراعات وازدياد درجة المكننة في الإنتاج يزداد حجم الإنتاج من السلع والخدمات ، وفي الوقت نفسه يزداد حجم الجيش الاحتياطي من العاطلين ، ويصاحبه انخفاض مستمر في الأجور وازدياد حدة الفقر

وما يتبعه من انخفاض الطلب على هذه السلع والخدمات ، ومن ثم تواجه الرأسمالية أزمة الفائض الإنتاجي . ومع تفاقم الأمور تزداد حدة أزمة الرأسمالية مما ينتهي بانهيارها حيث يصبح الخيار الوحيد المتاح لطبقة البرولتياريا هو الثورة .

ورغم أن النظام الرأسمالي قد تعرض لعديد من الأزمات الاقتصادية الحادة استمر بعضها فترات طويلة ، وبالإضافة إلى الكساد الكبير في الثلاثينات ، فلقد شهد المجتمع الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في السبعينات ، حالة من الكساد الاقتصادي الحاد الذي استمر لما يقرب من السنوات العشر ، وتميز بمستويات من البطالة المصحوبة بالتضخم لم يشهدها التاريخ الحديث من قبل ، فإن النظام الرأسمالي استطاع أن يتغلب على هذه الأزمات ويخرج منها أكثر قوة وتماسكاً عما كانت عليه الحال قبل حدوث هذه الأزمات . وعلى أي حال ، فإنه مهما بلغت حدة هذه الأزمات فإن النظام الرأسمالي لم يصل في أي أزمة من الأزمات إلى مرحلة الانهيار ووفقاً للتنبؤات الماركسية ، بل إن غالبية هذه الأزمات قابلة للتفسير وفقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية للدورات الاقتصادية ، سواء القصيرة الأجل منها أو طويلة الأجل . ولقد أدى عدم انهيار النظام الرأسمالي وفقاً للتحليل الماركسي إلى ظهور تفسيرات أخرى تقوم على أساس «**تضاؤل فرص الاستثمار**» ، مع استمرار النظام الرأسمالي في التطور ، وإن هذا التضاؤل المستمر في فرص الاستثمار

سيؤدي إلى دخول الرأسمالية في مرحلة «**الركود الطويل الأجل**» من الناحية الاقتصادية - نتيجة لانخفاض معدلات الربحية وانعدام فرص الاستثمار المربح الجديدة .

ويمكن اعتبار لورد كينز - الذي تمثل نظريته العامة للتوظيف أساس الفكر الرأسمالي المعاصر ، وبخاصة في مجال السياسة الاقتصادية - من المنتمين لفكرة تضاؤل فرص الاستثمار ، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة اتفاقه مع غيره من اتباع هذه النظرية ، في ما يتعلق بحتمية دخول الرأسمالية في مرحلة الركود طويل الأجل .

فالعلاقة العكسية وفقاً للنظرية الماركسية بين الانخفاض في الكفاية الحدية للاستثمار مع ازدياد حجم الاستثمار ، إنما تستند إلى تضاؤل فرص الاستثمار المربح مع النمو الرأسمالي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفكر الماركسي قد استند أيضاً إلى تضاؤل فرص الاستثمار ، نظراً لانخفاض معدلات الربحية ، مما يؤدي إلى وقوع النظام الرأسمالي في أزمة حادة . غير أن مرحلة الأزمة هذه اعتبرها ماركس مرحلة انتقالية سابقة للانهيار ، بينما التفسيرات الأخيرة القائمة على تضاؤل فرص الاستثمار تعتبر مرحلة الركود الطويل الأجل مرحلة نهائية في حد ذاتها .

لكن الشواهد التاريخية قد أثبتت مرة أخرى عدم صحة هذه التنبؤات ، إذ لم يحدث الانهيار الرأسمالي كما تنبأ ماركس ، كما أن

الركود طويل المدى لم يتعد فترة السنوات العشر التي ميزت كساد السبعينات ، وسرعان ما انتهت حيث شهدت الثمانينات مرحلة نمو مطرد ومستقر في دول النظام الرأسمالي كافة .

فهل معنى ذلك أن النظام الرأسمالي هو نظام خال من التناقضات ، وأن مستقبله بصورته الحالية هو مستقبل مضمون وغير قابل للشك؟

في عام ١٩٤٢ نشر العالم الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر كتاباً تحت عنوان «**الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية**» تنبأ فيه بانهيار الرأسمالية وإن اختلف في تفسيره مع التفسير الماركسي الذي لعب دوراً مهماً في تفكيره الاقتصادي بصفة عامة .

ومن الصدف الغريبة أن جوزيف شومبيتر قد ولد في عام ١٨٨٣ في العام نفسه الذي توفي فيه كارل ماركس . وعلى الرغم من أن تنبؤات شومبيتر لم تكن أوفر حظاً من تنبؤات كارل ماركس في ما يتعلق بانهيار الرأسمالية ، فإن التحليل الذي استند إليه شومبيتر – وإن ثبت خطأه من حيث النتيجة – يعد أكثر انطباقاً على الظروف الحالية التي تمر بها الرأسمالية ، رغم مرور نصف قرن تقريباً على كتابه .

ووفقاً لشومبيتر ، فإن نهاية الرأسمالية لن تكون بسبب أنها تخلق «**مشاكل اقتصادية غير قابلة للحل**» ، بل على العكس ، فإن «**الرأسمالية ستقتل WOULD BE KILLED بنجاحها الاقتصادي وليس**

بسبب فشلها» ، وذلك «**لأن هذا النجاح سيخلق مناخاً اجتماعياً وسياسياً غير مناسب**» ، أو بعبارة أخرى ، على حد قول شومبيتر ، فإن الرأسمالية ستخلق «**جواً عدائياً شبه كامل ضد نظامها الاجتماعي نفسه**» ، ومرجع هذا الجو المعادي للرأسمالية هو ثلاثة عوامل رئيسية ، أو تيارات رئيسية في رأيه :

أولها : إن التطورات في الاقتصاد الرأسمالي ستقلل من وظيفة رجل الأعمال وقدرته على الابتكار - الأمر الذي يعد من أهم الخصائص المميزة للرأسمالية - وإن السبب في ذلك أن التقدم التكنولوجي والإدارة البيروقراطية للمؤسسات الكبيرة ، سيؤديان إلى تحويل الابتكار والاختراعات إلى مسألة روتينية بحت ، حيث تحل أنشطة اللجان المتعددة وفرق الخبراء محل المبادرة الفردية . ولو نظرنا اليوم إلى ما يجري حولنا لذُهلنا من مدى انطباق ذلك على الأساليب الإدارية المتبعة في الوقت الحالي . ويكفي أن نلقي نظرة على إحدى غرف العمليات المالية في أي بنك أو مؤسسة مالية كبيرة لنرى كيف تحول العاملون إلى ما يشبه الإنسان الميكانيكي ، يتحرك فيه ومعه وفي إطاره مجموعة من الأزرار والشاشات التلفزيونية وفي جو يشبه الهستيريا . بل إن التفاعل والاحتكاك الشخصي الذي كان يميز بورصات الأوراق المالية وغيرها من البورصات قد زال تماماً ، أو كاد يزول تماماً في عديد منها .

ثانيها : إن الرأسمالية قد أدت إلى تآكل إطارها المؤسسي وذلك بهدم وتحطيم الطبقات التي كانت تاريخياً وتقليدياً توفر لها الحماية من صغار رجال الأعمال والمزارعين والبورجوازية وغيرهم ، وأضعاف الملكية الفردية للرساميل الصغيرة وإحلال الملكية المتفرقة في المؤسسات الحديثة محلها . وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة ومازال يحدث حتى وقتنا هذا ، حيث ازداد الاتجاه نحو المؤسسات - بل الامبراطوريات الكبيرة ذات الملكية المتفرقة في شكل شركات مساهمة كبرى ، وحيث تنفصل الملكية عن الإدارة وعلى حساب الشركات الخاصة المحدودة ، إذ يلعب الدافع الذاتي دوراً مهماً واستراتيجياً .

ثالثها : إن الرأسمالية تشجع الرأي الناقد الذي يتجه في النهاية نحو نقد النظام الاجتماعي للرأسمالية ذاتها ، ومما يساعد على ذلك أن الرأسمالية ستخلق طبقة كبيرة من المثقفين ورجال الفكر التي من وجهة نظر شومبيتر ، لها «**مصلحة ذاتية في عدم الاستقرار الاجتماعي**» .

وملخص هذه العوامل الثلاثة أن الرأسمالية - رغم إنجازاتها الاقتصادية الهائلة - ستفقد قواتها المدافعة عنها والمتمثلة في الطبقات التقليدية ، وسيؤدي التقدم التكنولوجي إلى روتينية الابتكار وافتقاد المبادرة الذاتية ، ثم تعرضها للهجوم من فئة المثقفين ورجال الفكر من داخلها لتوافق هذا النقد والهجوم مع مصالحهم الذاتية . . . الأمر

الذي يؤدي في النهاية إلى خلق جو عدائي ضد النظام الاجتماعي للرأسمالية .

فإذا أضفنا إلى ذلك اعتبارات البيئة التي تلقى تأييداً كبيراً يوماً بعد يوم ، والتي لم تكن ذات أهمية تذكر عند كتابة شومبيتر لآرائه لأمكن القول إن الرأسمالية تواجه حقاً أزمة مهمة وحادة ذات طابع اجتماعي بيئي ، لا يمكن تجاهلها . . . فإلى أين ستؤدي هذه الأزمة الاجتماعية بالرأسمالية؟

* * *

٥ - ماذا عن المستقبل؟

إن أهمية التغيير في الأنظمة الرأسمالية في العالم الغربي هي أمر لا خلاف عليه ولا جدال فيه ، كما أن طبيعة هذا التغيير في اتجاه نظام رأسمالي ذي ضمير اجتماعي هي أمر مفروغ منه حيث لا بقاء لنظام يتمتع بالوفرة السلعية بينما يعاني أزمة اجتماعية طاحنة تتزايد حدتها يوماً بعد يوم ، وحيث يتحتم أن يقصد نظام السوق - الذي سيبقى العمود الفقري للنظام الرأسمالي ذي الضمير الاجتماعي - برامج اجتماعية عديدة تأخذ في الاعتبار احتياجات قطاعات الشعب غير القادرة .

وكما أنه لا جدال في حتمية التغيير في النظام الرأسمالي نحو نظام قائم على الاقتصاد الاجتماعي ، كذلك فليس هناك جدال بأن اقتصادات دول أوروبا الشرقية ستتغير أيضاً في اتجاه اقتصاد اجتماعي يحافظ فيه على تلك البرامج الاجتماعية التي تم إنشاؤها تحت مظلة الأنظمة الاشتراكية ، التي تلعب دوراً اجتماعياً حقيقياً والمنزهة عن الأغراض السياسية ، ومع اتباع أنظمة جديدة وأساليب مبتكرة لإدارة هذه البرامج يتم التحول نحو نظام يعتمد فيه على قوى السوق في تحقيق الوفرة السلعية باعتبار أنه لا بديل عن نظام السوق في مجال تحديد السلع والخدمات - وبصفة خاصة السلع - بما يتفق مع الطلب العام على هذه السلع والخدمات . ومن الطريف الذي يستحق الذكر

في هذا المجال أن هذه التغييرات سواء في النظام الرأسمالي أو الأنظمة الاشتراكية يمكن تفسيرها وفقاً لمنطق الديالكتيك الماركسي ، بحيث يمكن النظر إلى وضع كل من الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الاشتراكية على أنها تمثل الأطروحة THESIS . وإن اختلفت معالم كل منها جذرياً . في فترة الثمانينات ، أدت متناقضاتها الداخلية - في آخر الثمانينات - والمتمثلة في الأزمة الاجتماعية في الأنظمة الرأسمالية والأزمة الاقتصادية/ السياسية في الأنظمة الاشتراكية ، إلى ظهور ما يسمى وفقاً للديالكتيك الماركسي بالأطروحة المضادة ANTI - THE-SIS وسيؤدي الصراع بين الأطروحة والأطروحة المضادة إلى ظهور ما يمكن تسميته بالأطروحة الموفقة SYNI - THESIS التي تتمثل في رأيي في الاقتصاد الاجتماعي ، ويعد سابقاً لأوانه أن نحاول التنبؤ فيما بعد بالاقتصاد الاجتماعي في مرحلة نهائية أم أنه يعد مرحلة مرحلية يخضع للديالكتيك شأنه شأن باقي الأنظمة الإنسانية .

ومع التسليم بحتمية التغيير واتجاه هذا التغيير في النهاية نحو نظام اقتصادي اجتماعي فإنه من الصعب التنبؤ بتوقيت هذا التغيير وأسلوبه ومراحله .

والسبب الرئيسي في صعوبة تحديد التوقيت لهذا التغيير المتوقع هو أن تحقيقه يتوقف على عوامل سياسة ذات أهمية كبيرة وعلى درجة كبيرة من الخطورة ، نظراً لأنه يرتبط في المقام الأول بحالة

السلم أو الحرب على المستوى العالمي والتي تعني - إذا أخذنا في الاعتبار توافر القوة النووية الخرافية - البقاء للبشرية أو عدم البقاء .

فإذا تبع لقاء البحر المتوسط الذي اعتبر بمثابة بداية النهاية للحرب الباردة خطوات مأمونة ومحسوسة على طريق نزع السلاحين النووي والتقليدي ومعهما حالة المواجهة من الناحية السيكولوجية - وما يليها من نتائج سياسية - بين القوتين العظميين والكتلتين اللتين تتبعانهما . . . إذا حدث ذلك لأصبح في الإمكان تحقيق التغيير في النظامين الرأسمالي وأنظمة كتلة الدول الشرقية سابقاً ، نحو هذا النظام للاقتصاد الاجتماعي المنشود ، إذ يصبح من الممكن إطلاق سراح الموارد الهائلة لدى الكتلتين ، والمهدورة حالياً في مجال الاستخدام العسكري بما يتناسب مع حالة ودرجات المواجهة ، وتوجيه هذه الموارد نحو مواجهة الأزمة الاجتماعية في الدول الغربية والأزمة الاقتصادية في الدول الشرقية .

أما إذا توقفت الحركة نحو السلام أو اتسمت بالبطء الشديد فستبقى التغييرات المنشودة في كلا الاقتصادين مرهونة بالحركة نحو السلام ، وكلما تباطأت الحركة تعرضت حركة التغيير لنكسات داخلية قد تؤدي في النهاية إلى عودة الأنظمة السابقة ، أو أنظمة مشابهة تقوم على تقديس الوفرة في المجتمعات الرأسمالية أو انقلابات عسكرية في مجتمعات دول أوروبا الشرقية على النمط الذي عاصرته دول أمريكا اللاتينية نفسه .

إن الحركة نحو السلام الحقيقي وتحقيق نجاح ملموس ومطرد في هذا الاتجاه ، هو الشرط الأساسي الذي لا بديل عنه نحو الحركة في اتجاه اقتصاد اجتماعي يقوم على قوى السوق المدعمة ببرامج تعنى بالضمير الاجتماعي . . والسؤال الذي يطرح نفسه بطبيعة الحال هو : ماذا عن احتمالات السلام؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب محاولة تفهم ما يحدث الآن في الاتحاد السوفييتي نفسه ، ومحاولة التنبؤ بأبعاده .

ليس هناك شك في نوايا الرئيس غورباتشوف ، فكل الشواهد والأدلة المتاحة تؤكد أنه رجل سلام ، يؤمن بأن السلام ليس فقط في مصلحة العالم بأسره ، وإنما يعد ضرورة لا بديل عنها في الخروج بالاتحاد السوفييتي من الأزمة السياسية الاقتصادية المتفاقمة يوماً بعد يوم .

وفي سبيل تحقيق هذا السلام استندت استراتيجية غورباتشوف وحساباته على ثلاثة أهداف محددة لتحقيق التغيير المطلوب في سياسة الاتحاد السوفييتي ودعائم نظامه ، كمقدمة لازمة للحركة نحو السلام . وهذه الأهداف تتمثل في ضرورة تحقيق التغيير عن طريق المشاركة الشعبية ، وألا يقتصر على مجرد انقلاب في القمة على النمط المعتاد نفسه ، ولقد استفاد غورباتشوف من تجربة خروتشوف الذي اتبع أسلوب التغيير على مستوى القمة ،فكان مصيره أن يطاح به بالأسلوب نفسه قبل أن يتمكن من تحقيق التغيير .

ولقد اعتبر الرئيس غورباتشوف المشاركة الشعبية في التغيير بمثابة خط الدفاع الأول عن حركة البروسترويكا والغلاسنوست . . بالإضافة إلى المشاركة الشعبية ، فلقد قامت حسابات غورباتشوف على تصفية الكتلة الشرقية بشكلها الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية على أساس أن بقاء هذه الكتلة يعد عبئاً على الاتحاد السوفييتي لا يمكن له أن يستمر في تحمله ، كما أن دور هذه الكتلة ومبررات التزامها والتصاقها بالاتحاد السوفييتي تتلاشى مع ازدياد احتمالات السلام العالمي . كذلك فإن بقاء هذه الكتلة قد يمثل قاعدة للانقضاض من قبل القوى السياسية التقليدية للحراس القدامى في الاتحاد السوفييتي .

ومع المشاركة الشعبية الجماهيرية وتصفية الكتلة الشرقية ، فلقد راهن غورباتشوف على الوفرة الاقتصادية للشعب السوفييتي الذي عانى من الحرمان والتضحية لفترة تزيد عن سبعين عاماً . وقامت حسابات غورباتشوف على أساس أن الوفرة والرفاهية الاقتصادية ستكونان بمنزلة السد المانع الواقي من احتمالات العودة إلى النظام التقليدي وهو الأسلوب الوحيد الذي لم تتم تجربته في الاتحاد السوفييتي منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧ .

ولقد حظيت استراتيجية غورباتشوف بقدر ملموس من النجاح في مجالي المشاركة الشعبية وتصفية الكتلة الشرقية ، فالممارسة البرلمانية التي يشهدها المواطن السوفييتي اليوم ، بل إن المساءلة الأسبوعية على شاشات التلفزيون لقوات البوليس السري للـ

«ك .ج .ب» ، والسماح للتظاهرات والتجمعات الشعبية مع تحقيق قدر ملموس من حرية الصحافة لهي أكبر شاهد على نجاح غورباتشوف في مجال المشاركة الشعبية .

من ناحية أخرى ، فإن ما حدث في دول أوروبا الشرقية لم يكن ممكناً ما لم تبدِ موسكو تأييدها الضمني المغلف على الأقل ، كما أن نجاح هذا التغيير يعود إلى حد كبير لامتناع الاتحاد السوفييتي عن التدخل لصالح القوى التقليدية .

صحيح أن الأوضاع في دول أوروبا الشرقية لم تستقر بعد ، إلا أنه لا عودة على الإطلاق إلى النظام الذي كان قائماً ، وخصوصاً على ضوء موافقة الاتحاد السوفييتي على سحب قواته من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا .

وبالرغم من النجاح الملموس في مجال المشاركة الشعبية الجماهيرية التي تعد خطوة إيجابية مهمة نحو الديمقراطية ، وفي مجال تصفية الكتلة الشرقية ، فإن خطة غورباتشوف لم تحظَ بأي قدر ملموس من النجاح في ركيزتها الأساسية التي تتمثل في تحقيق الوفرة الاقتصادية ، بل إن التقارير الواردة من الاتحاد السوفييتي تؤكد ازدياد حدة مشكلة العجز في العديد من السلع الرئيسية المهمة ، والذي يرجع في المقام الأول إلى نقص الإنتاجين الصناعي والزراعي ، بالإضافة إلى عدم قدرته في تحقيق التغيير اللازم في طريقة عمل النظام الاقتصادي واستبدال الحوافز بالأهداف الكمية المحددة مركزياً

والاعتماد على الأسعار في توزيع الموارد على أوجه الاستخدام المتعددة .

وبالرغم من خيبة الأمل في تحقيق هدف الوفرة السلعية ، ومع أهمية هذا الهدف القصوى في خطة غورباتشوف ، فإنه ظل متفائلاً في إمكانية تحقيقه ، واستناداً إلى هذا التفاؤل فقد استمر غورباتشوف في دفع عجلة السلام مقدماً مبادرة تلو المبادرة في مجالات نزع السلاح النووي والتقليدي وتقريب وجهات النظر بين القوتين العظميين . وبالرغم من أن عام ١٩٨٩ قد شهد بعض الاضطرابات ذات الطابع القومي فإن حسابات غورباتشوف لم تكن قائمة على احتمالات مواجهة الاتحاد السوفييتي لحرب أهلية دامية ، خصوصاً في تلك الجمهوريات التي تدخل في إطار الامبراطورية الروسية بشكلها التقليدي التاريخي ، التي ترجع في مكوناتها إلى مئات السنين ، ويسبق وجودها الثورة البلشفية نفسها ، وها هو الآن الاتحاد السوفييتي يواجه احتمالات الحرب الأهلية ، الأمر الذي يهدد بلا شك السلام والأمن العالميين ويعرض خطة غورباتشوف واستراتيجيته للفشل .

فهناك فرق بين تصفية كتلة أوروبا الشرقية التي جاءت امتداداً غير طبيعي للاتحاد السوفييتي ، وهي تمثل عبئاً على اقتصاداته ، وقبول الحركة الانفصالية وتفكك الاتحاد السوفييتي ، بل من الممكن أن يقبل الاتحاد السوفييتي انفصال دول البلطيق مثل ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ومولدافيا ، ولكن من المستحيل أن يقبل انفصال دول التراترقوقزيا ،

مثل أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وتركمانيا ، فانفصال هذه الأخيرة سيؤدي بلا شك إلى افتقاد الاتحاد السوفييتي موارد حيوية ، مثل النفط واليورانيوم والفحم والموارد الزراعية المهمة مما يعني أن يصبح من الصعب بل من المستحيل أن يتمكن غورباتشوف من تحقيق هدف الوفرة الاقتصادية ، وهو يحتل الدعامة الرئيسية والركيزة المحورية لاستراتيجية غورباتشوف . . لذا لم يكن غريباً أن يلجأ غورباتشوف إلى استخدام القوة المسلحة في أذربيجان رغم تعارضها مع فلسفته السياسية بصفة عامة . . والسؤال هو هل سينجح الحل العسكري؟ . . الإجابة واضحة ، وهي النفي ، فهذه هي حال الحل العسكري بصفة عامة . . فإذا فشل فماذا عن السلام العالمي؟

* * *

٦ - المعجزة الاقتصادية ضرورة حتمية للسلام

إن استراتيجية غورباتشوف للسلام القائمة على المشاركة الشعبية في التغيير ، وتصفية ارتباط دول أوروبا الشرقية ، ثم تحقيق الوفرة السلعية ، تعتمد في المقام الأول على درجة النجاح في تحقيق الوفرة السلعية التي بدورها تتطلب تحقيق معجزة اقتصادية لا تقل عن معجزة ألمانيا الغربية واليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

فقد أثبتت الأحداث الأخيرة في أذربيجان ودول البلطيق أن السياسة التي اتبعها غورباتشوف حتى الآن لم تعد كافية أو ضامنة للحركة حتى السلام ، إذ استندت سياسته حتى ذلك الوقت على الاستمرار في الحركة نحو السلام العالمي ، جنباً إلى جنب مع تحقيق قدر متزايد من المشاركة الشعبية ذات الطابع الديمقراطي إلى حد ما ، أي الاعتماد على سياسة الغلاسنوست أساساً في الوقت الذي ساندت فيه السياسة السوفييتية حركة التصفية للأنظمة الشيوعية والارتباط بالاتحاد السوفييتي ، وذلك في دول أوروبا الشرقية .

غير أن الارتكاز على الغلاسنوست وتصفية الكتلة الشرقية لم يعط قدراً كافياً للمبدأ الملازم للغلاسنوست في استراتيجية غورباتشوف ، وهو مبدأ البروسترويكا ، وهو إعادة البناء بهدف تحقيق الوفرة السلعية حيث اتجهت الحركة نحو تحقيق إعادة البناء بالبطء

الشديد والتردد وعدم الاستمرارية ، ويبدو أن غورباتشوف كان يعتبر تحقيق الغلاسنوست شرطاً ضرورياً سابقاً للبروسترويكا بهدف تحقيق الوفرة السلعية .

ولا شك أن هذا الافتراض هو افتراض سليم ، إلى حد ما ، من الناحية النظرية ، على أساس أنه لا يمكن إعادة البناء من دون تحريك الحوافز الفردية ، وأن تحريك الحوافز الفردية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمت إزالة القيود والأنظمة القهرية كافة التي أدت إلى كبت الحريات ، ومن ثم فقدان الثقة بالنفس .

وعلى هذا الأساس أعطى غورباتشوف دفعة قوية وأولوية مهمة لخلق مناخ جديد قائم على الانفتاح السياسي ، والالتزام بحد أدنى من الديمقراطية كبداية الطريق نحو إعادة البناء بهدف الوفرة السلعية ، ومع صحة هذا التحليل من الناحية النظرية ، إلا أنه من الناحية الواقعية فقد أهمل غورباتشوف عدة اعتبارات ، أو على الأقل لم يعطها القدر الكافي من الاهتمام .

ومن أهم هذه الاعتبارات أن الشعب السوفييتي قد عانى لفترة طويلة من الزمن من الحرمان الاقتصادي ، والانخفاض الكبير في مستويات المعيشة ، مقارنة ليس بالدول المتقدمة اقتصادياً ، وإنما بدول العالم الثالث . فبالرغم من موارد الاتحاد السوفييتي الاقتصادية هائلة ، وبالرغم من أن الطبقة المتعلمة لديه تتضمن عدداً أكبر من المهندسين من خريجي الجامعات مما لدى الولايات المتحدة ، وعدداً أكبر من

الباحثين العلميين مما لدى اليابان ، وعدداً أكبر من الأطباء لكل فرد مما لدى دول أوروبا الغربية ، فإن إنتاجية هؤلاء منخفضة لدرجة كبيرة بحيث تصبح احتمالات ملكية الأسرة السوفييتية لسيارة في التسعينات تقل عنها بالنسبة لطبقة السود في جنوب أفريقيا ، كما أن معدلات الاستهلاك للأسرة السوفييتية من اللحم وبعض السلع الاستهلاكية ذات النوعية الجيدة تقل عن تلك المتاحة للأسرة في عديد من دول العالم الثالث .

وبالرغم من أن إنتاج روسيا من الحديد والصلب والاسمنت والوقود والطاقة يفوق أي دولة أخرى في العالم ، فإن درجة الإسراف والضياع في استهلاك هذه السلع تفوق خمسة أضعاف نظيرتها في الدول الصناعية ، لذا لم يكن غريباً أن يعاني الاتحاد السوفييتي من عجز في هذه السلع الحيوية .

هذا بالإضافة إلى أن إنتاجية الفدان الزراعي والعامل الصناعي في الاتحاد السوفييتي هي على أحسن تقدير تعادل حوالي ربع الإنتاجية في أي نظام اقتصادي آخر .

صحيح أن الشعب السوفييتي كان تواقاً إلى الحرية والديمقراطية أكثر منه إلى الرفاهية الاقتصادية ، ولكن ذلك لا يعني ألاّ تحقق له هذه الحرية والديمقراطية قدراً مقبولاً من الكفاية السلعية التي عاش محروماً منها لفترة طويلة من الزمن ، ولا يزال ، رغم انقضاء أكثر من عامين على وصول غورباتشوف إلى الحكم وتحقيق تغييرات مهمة في هيكله .

ولا شك أن غورباتشوف قد أساء تقدير أهمية هذا العامل ، ومما زاد من حدة المشكلة ما أبداه غورباتشوف من تردد إزاء قضايا مهمة ورئيسية تتعلق بقضية الحرية والديمقراطية ، كإصراره مثلاً على الدور الطليعي والاحتكاري للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، بالرغم من عدم معارضته لمواقف دول أوروبا الشرقية إزاء دور الأحزاب الشيوعية فيه ، مما بدا متناقضاً على الأقل ، وأدى إلى شيوع روح الشك لدى الجماهير الروسية عن مدى جدية غورباتشوف في تحقيق الحرية والديمقراطية بصورة حقيقية وليست صورية .

لذا ، فقد أدى الفشل الذريع في تحقيق الكفاية السلعية ، أو على الأقل تخفيف حدة العجوزات السلعية مع توفر روح الشك في مدى مصداقية التحول الديمقراطي ، إلى شيوع درجة كبيرة من التذمر الجماهيري لم يدخل في حسابات غورباتشوف عند تبوئه سلطة الحكم في الاتحاد السوفييتي .

أما في ما يتعلق بالقوميات ، فقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن ما حدث لم يكن يدخل في توقعات أو حسابات غورباتشوف ، وبدا ذلك واضحاً في عدم قدرته على اتخاذ إجراء حاسم لفترة طويلة ، رغم تصاعد ما يمكن تسميته بحركة تمرد صريحة وواضحة .

إن ما أعلنه المتحدث الرسمي ، بأنهم بصدد إصدار قانون يحدد إمكانية انفصال أي من الجمهوريات السوفييتية الأربع عشرة ، قد يعطي الانطباع الأولي بأن حسابات غورباتشوف قد أدخلت في

الاعتبار احتمال حدوث مثل هذا الانفصال . غير أن لجوء غورباتشوف لاستخدام أسلوب العمل العسكري عندما تصاعدت حركة التمرد في أذربيجان إلى حد الانفصال ، يضفي طابعاً مميزاً على طبيعة هذا القانون وأهدافه ، كذلك فإن تباين واختلاف الأسلوب الذي اتبعه غورباتشوف في معالجة الحركة القومية في كل من دول البلطيق - حيث سمح بانفصال واقعي لهذه الدول أيديولوجياً وحزبياً وسياسياً عن الاتحاد السوفييتي - ودول التراترقوقوزيا - حيث لجأ إلى الأسلوب العسكري ومنطق القوة التقليدي - يعني إن الهدف من هذا القانون هو المعالجة البراغماتية لقضية القوميات .

ولو نظرنا إلى الاعتبارات الاقتصادية لأمكن لنا تفسير تباين أسلوب المعالجة ، وإذا افترضنا انفصال دول البلطيق عن الاتحاد السوفييتي ، فإن هذا الانفصال ليس له أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية ، وبخاصة إذا استمرت الحركة نحو السلام ، بينما تبقى هذه الدول معتمدة على الاقتصاد السوفييتي ، رغم هذا الانفصال . ووفقاً للاحصائيات المتوفرة ، فإن إنتاج هذه الدول على درجة كبيرة من الكفاءة والإنتاجية في مجال السلع الزراعية والإلكترونية وبعض السلع الصناعية والاستهلاكية وعدد من الصناعات الثقيلة ، كقطارات السكك الحديدية والسفن ، بل إن أكثر من ٥٠٪ من الإنتاج الزراعي يتم تصديره إلى الاتحاد السوفييتي ، إلا أن منطقة البلطيق هذه تعتمد اعتماداً كبيراً على الاتحاد السوفييتي في وارداتها من المواد الخام

والنفط والغاز الطبيعي ، بل إننا لو تعمقنا في دراسة اقتصادات هذه الدول لكان من الصعب تفادي الوصول إلى نتيجة فحواها أنه بالرغم من درجة السفسطة نسبياً في اقتصادات هذه الدول فإنها تعد في الواقع عبئاً أكثر من كونها عنصراً من عناصر القوة في اقتصاد الاتحاد السوفييتي .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما هو معروف من أن قانون الانفصال الجاري إعداده الآن يقوم على أساس أن تصاحبه مجهودات هائلة لتكوين سوق تجارية موحدة تضم هذه الدول ، لأمكن أن نستخلص أن انفصال هذه الدول في إطار السوق الموحدة لم يكن أمراً مستبعداً في حسابات غورباتشوف ، ومن ثم عدم اللجوء إلى أسلوب القوة المسلحة تجاه الحركة الانفصالية في هذه الدول .

ويختلف الأمر تماماً في ما يخص أذربيجان ، فاحتمالات انفصالها ستكون لها آثار عكسية بالغة الأهمية على الاتحاد السوفييتي . فهي من أهم مراكز الإنتاج النفطي في الاتحاد السوفييتي ، ولديها أهم موانئ التصدير والتكرير النفطي في باكو ، بل يمكن النظر إليها من الزاوية النفطية على أنها بمنزلة المملكة العربية السعودية نفطياً بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، ومن ثم ، وباختصار ، فلا يمكن - بأي حال من الأحوال - أن يسمح الاتحاد السوفييتي بانفصالها .

كذلك هي الحال في ما يتعلق بأوكرانيا وجورجيا ، فانفصال

أوكرانيا إذا حدث ستكون بمنزلة كارثة على الاقتصاد السوفييتي ، فسكان أوكرانيا في حجم سكان فرنسا ، وتعد المصدر الغذائي الرئيسي ، كما أن لديها مناجم غنية بالفحم ، وصناعات الحديد والصلب .

إن جورجيا تقع على البحر الأسود ، فطقسها يشبه منطقة البحر المتوسط ، وهي غنية بالفواكه ومصانع النبيذ ، ويمكن بكل سهولة أن تتحول إلى مركز سياحي هائل ، كما أنها تتميز بتوافر طبقة من رجال الأعمال - بل المليونيرات - الذين يقومون باستئجار العديد من الطائرات واستيراد كميات كبيرة من السلع وبيعها في السوق السوداء ، وتتوفر هذه الطبقة المهمة في أرمينيا أيضاً ، ولا يختلف الوضع في باقي جمهوريات التراترقوقوزيا .

ولا يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي وحده . فأهمية هذه الجمهوريات من الناحية التاريخية والسياسية لا تقل عن أهميتها من الناحية الاقتصادية . فقد كانت دائماً جزءاً من الامبراطورية الروسية التي تم تجميعها على مدى ٧٠٠ عام تقريباً ، ولا تعد ثماراً للثورة البلشفية كما هي الحال بالنسبة لدول أوروبا الشرقية .

ومن ثم فإن انفصال هذه المناطق عن روسيا التقليدية سيواجه بمعارضة شديدة من قبل الشعب الروسي بصفة عامة ، مما يضع غورباتشوف في موقف سياسي حرج يواجه فيه المعارضة من قبل الشيوعيين التقليديين من الحراس القدامى وتحت زعامة ليغاشيف الذي

لم يستطع غورباتشوف التخلص منه حتى الآن ، ومن قبل هؤلاء الذين يهاجمونه ، وذلك نظراً لبطء الإصلاح وإعادة البناء وتحت زعامة يلتسين الذي يتمتع بشعبية متزايدة يوماً بعد يوم ، هذا بالإضافة إلى المعارضة من قبل الروس القدامى الذين لا يقبلون تفكك الامبراطورية الروسية بشكلها التاريخي التقليدي .

هذا عن المعارضة المدنية ، ولا يخفى أن التخفيض الهائل في الإنفاق العسكري ، والحركة نحو نزع السلاح النووي والتقليدي ، قد خلقا نوعاً من المعارضة لغورباتشوف من جانب العسكريين التقليديين . . . ومع تصاعد الأزمة في أذربيجان وعجز الأسلوب العسكري في القضاء على حركة الانفصال ، وما يعنيه ذلك من ازدياد بطء الحركة نحو إعادة البناء ، يصبح موقف غورباتشوف مهدداً لدرجة كبيرة ، بل لا يستبعد نجاح معارضيه في إزاحته عن الحكم . . بل إنه ، بغض النظر عما يحدث الآن ، فقد يرى البعض أن دور الرئيس غورباتشوف قد انتهى على أي حال ، إذ تحمل أعباء الاقتحام وتم بنجاح إلى حد ما ، وتغيرت خريطة الكتلة الشرقية تغيراً لا عودة فيه ، وجاء دور التدعيم والتثبيت ، وعادة من ينجح في الاقتحام - بما يتطلب من مخاطر قد تصل إلى درجة المغامرة - لا يعد مناسباً لتحمل أعباء البناء بما يتطلبه من مخاطر أقل وحسابات أكثر .

وإذا نجحت المعارضة في إزاحة غورباتشوف يعني ذلك العودة إلى صورة الاتحاد السوفييتي وسياساته السابقة ، فما حدث من تغيير

كان راديكالياً وهيكلياً بالدرجة التي يصعب فيها إعادة عقارب الساعة ، كذلك فمن يأتي بعده لن يستطيع الفرار من الحقيقة الثابتة التي تتمثل في ضرورة تحقيق المعجزة الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي ، ودول الكتلة الشرقية سابقاً ، كشرط لا بديل عنه للحركة نحو السلام العالمي .

غير أن ذلك مشروط أيضاً بأن يتم وضع نظام التوازنات الإقليمية موضع التنفيذ ، وبخاصة في دول العالم الثالث ، بصورة تمتعه بالاستقرار .

* * *

٧ - ماذا عن دول العالم الثالث؟

إن قضية الحرب والسلام العالمي كانت ومازالت ، وستظل مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالعلاقة بين القوتين العظميين والكتلتين المتحالفتين وراءهما . غير أن ذلك لم يكن يعني في الماضي أن الدول الأخرى - أي الدول التي لم تكن عضواً في حلف الأطلنطي أو حلف وارسو - لم يكن لها تأثير على قضايا الحرب والسلام العالمي . فمما لا شك فيه أن هذه الدول كانت تدخل في حسابات القوتين العظميين ، وتعد مجالاً للخلاف والاتفاق والمقايضة ، سواء قبلت هذه الدول أو لم تقبل ، وسواء أكانت طرفاً مباشراً في العلاقات بينهما ، أم لم تكن .

وقد تفاوتت درجة الأهمية النسبية المعطاة لهذه الدول في علاقات القوتين ، مع طبيعة الموضوعات محل التفاوض والظروف الإقليمية والدولية السائدة .

ففي بعض الأحيان كانت بعض هذه الدول محل الاهتمام الأول ، وخصوصاً في أوقات الأزمات الإقليمية الحادة التي قد تمثل تهديداً للسلام العالمي ، إذا لم يتم تطويقها بأسرع ما يمكن ، وفي أحيان أخرى لم تحظَ مشاكل هذه الدول وأزماتها بأي اهتمام من قبل القوتين ، وذلك عندما احتلت العلاقات المباشرة بينهما المقام الأول ، ومع ذلك ، فمما لا جدال فيه ، أن العديد من دول العالم الثالث احتلت أهمية كبرى في حسابات الدولتين والكتلتين ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإن اختلفت أساليب التأثير وأدواته .

ففي مرحلة ما وحتى نهاية الخمسينات ، ركزت القوتان على محاولة التأثير المباشر على عديد من دول العالم الثالث ، عن طريق التدخل السياسي والضغط عليها ، لكي تنضم إلى الأحلاف العسكرية/ السياسية . ولقد استندت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بصفة خاصة على محاولة تكوين مجموعة من الأحلاف التي ترتبط بعضها ببعض ، وذلك بهدف تطويق الاتحاد السوفييتي وحلفائه بصورة تمثل حزاماً واقياً ، يحول دون وصول العدوان - إذا حدث - إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، أو على الأقل يعطي فترة زمنية كافية لمواجهة أي عدوان قبل وصوله إلى الأراضي الأمريكية .

غير أن سياسة ربط دول العالم الثالث بالأحلاف العسكرية/ السياسية لم تحظَ بالنجاح ، وذلك نظراً للمعارضة الشديدة التي واجهتها هذه السياسة من قبل شعوب دول العالم الثالث ، مما أدى في النهاية إلى عدول الولايات المتحدة عن هذه السياسة ولجوئها لسياسة التأثير غير المباشر ، عن طريق ضمان ارتباط اقتصادات هذه الدول ، لدرجة كبيرة ، باقتصادات الدول الغربية بصفة عامة ، والمساعدات الاقتصادية الأمريكية بصفة خاصة .

ولقد لعبت مصر دوراً مهماً في هذه الفترة تحت قيادة جمال عبدالناصر في إفشال سياسة الأحلاف التي اعتمدت عليها السياسة الأمريكية/ البريطانية في الخمسينات ، وكان سقوط حلف بغداد - أو

الحلف المركزي كما سيسمى فيما بعد - تتويجاً لنجاح السياسة الناصرية ضد سياسة الأحلاف العسكرية/ السياسية ، كذلك لعبت مصر دوراً مهماً في معاداة سياسة السيطرة الاقتصادية واستخدام المعونة الأمريكية كوسيلة للضغط السياسي على دول العالم الثالث ، واستمرت مصر في معاداة هذه السياسة حتى نهاية الستينات ، بل إنه يمكن إرجاع نكسة عام ١٩٦٧ ، إلى حد ما ، إلى موقف مصر المعادي للسياسة الأمريكية القائمة في ذلك الوقت على المعونات الأمريكية المشروطة ، مما دعا الحكومة الأمريكية - والرئيس ليندون جونسون - بصفة خاصة - إلى المشاركة الضمنية والمستترة في العدوان على مصر وحلفائها في عام ١٩٦٧ .

أما السياسة السوفييتية ، فقد اعتمدت - بعد الفترة الستالينية ، وبعد توطيد دعائم حلف وارسو والسيطرة شبه الكاملة على دول أوروبا الشرقية - على سياسة الدخول في معاهدات صداقة ثنائية ، وتقديم المعونات الاقتصادية والمعدات العسكرية ، كوسيلة لتدعيم نفوذها في دول العالم الثالث . وبصورة تدريجية ذكية ، تمكن الاتحاد السوفييتي من التغلغل التدريجي في العجلة السياسية لهذه الدول ، وذلك خشية أن يؤدي الاندفاع ، أو محاولة التأثير السياسي الظاهر إلى مواجهة سابقة لأوانها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد كانت السمة المميزة لسياسات كل من القوتين ، ولفترة طويلة ، عدم إعطاء أهمية قصوى لنوعية الحكومات القائمة في دول العالم الثالث ، أو الأيديولوجيات التي يعتنقونها .

لذا ، نجد خلال هذه الفترة أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد تحالفا مع حكومات متنوعة الهوية ، بعضها كانت حكومات دكتاتورية طاغية وفاسدة ، وبعضها حكومات عسكرية بحتة ، وبعضها الآخر يتبع سياسات اقتصادية إقطاعية وبدائية ، وغالبيتها حكومات لا تعترف بالديمقراطية ولا تسمح بحرية الرأي ، بل تقوم أساساً على القهر ومخالفة حقوق الإنسان مخالفة صريحة وواضحة .

كان المعيار الأساسي هو مدى إمكانية الاعتماد على حكومات هذه الدول - مهما اختلفت هويتها - في تأييد قوة أو أخرى ، في المجالين السياسي والعسكري . وقد كانت هذه السياسة تمثل القاعدة ، وكان الاستثناء هو أن يحاول الاتحاد السوفييتي ، مثلاً ، أن يدعم القوى الماركسية اليسارية داخل هذه الدول ، بهدف تحقيق تغيير جذري في أيديولوجية هذه الحكومات . غير أن الاتحاد السوفييتي لم يكن مستعداً للتمسك بسياسة تأييد وتدعيم القوى اليسارية ، إذا ثبت تعارضها مع مصالحه الاستراتيجية في ضمان ولاء حكومات دول العالم الثالث له ، بغض النظر عن هوية هذه الحكومات السياسية .

لذا ، لم يكن الأمر غريباً أو مدهشاً أن نجد أن العديد من حكومات دول العالم الثالث ، التي كان ينظر إليها على أنها تدور في فلك النفوذ السياسي السوفييتي ، كانت تمارس أساليب القهر السياسي ضد الأحزاب الشيوعية فيها ، ولا تتردد في اعتقال أعضائها

وإخضاعهم لأقسى أساليب التعذيب ، بل إن الأحزاب الشيوعية في غالبية هذه الدول ، التي كانت تعد حليفاً سياسياً للاتحاد السوفييتي ، كانت أحزاباً تعمل بسرية تامة تحت الأرض ولا تتمتع بالاعتراف القانوني .

لقد استندت استراتيجية القوتين تجاه دول العالم الثالث ، ولفترة طويلة منذ انتهاء الحرب الفيتنامية واتباع سياسة الوفاق ، إلى ضرورة تحقيق توازنات عسكرية على المستوى الإقليمي ، من وجهة نظر الدولتين العظميين .

وهنا يجب التفرقة بين تحقيق التوازن الإقليمي وفقاً للحسابات الإقليمية ، وذلك بهدف الحيلولة دون حدوث انفجارات إقليمية تهدد الاستقرار الإقليمي ، وتحقيق التوازن على المستوى الإقليمي من وجهة نظر الدول العظمى ، حيث يكون المحك هو فيما إذا كان الوضع العسكري/ السياسي الإقليمي يمثل ميزة نسبية لإحدى القوتين العظميين ، مما قد يؤثر على الوفاق بينهما ويمثل تهديداً حسياً لاحتمالات السلام العالمي .

لقد كان التركيز ، وحتى عهد قريب ، على هذا النوع من التوازن على المستوى الإقليمي ، من وجهة نظر الدولتين العظميين . ومن ثم ، فقد كان مسموحاً - وفقاً للوفاق الدولي بينهما - أن يكون هناك عدم توازن في القوى العسكرية بين دول العالم الثالث التي تنتمي إلى إقليم ما ، وكان مسموحاً أيضاً أن تندلع حروب محلية بين هذه

القوى ، دون أن يؤثر ذلك على الوفاق الدولي ، طالما أن هذه الحروب لا يكون لها تأثير على التوازن الاستراتيجي الدولي بين القوتين العظميين .

ومن هذا المنطلق ، كان لبعض الدول من دول العالم الثالث أهمية استراتيجية تفوق إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي ، وذلك لأهميتها جغرافياً من وجهة نظر القوتين ، ولخطورة تأثير تغيير هذه الدول لسياستها على التوازن الدولي بين القوتين .

وفي إطار هذا المنطق - منطق التوازن على المستوى الإقليمي من وجهة نظر التوازن الدولي بين القوتين - لم تكن من الأمور التي تهم القوتين طبيعة النظام الداخلي لهذه الدول سياسياً أو اقتصادياً ، طالما بقي انتماؤها الدولي على ما هو عليه ، لذا لم تكن هناك ضغوط خارجية بهدف تحقيق الديمقراطية .

غير أن انتهاء الحرب الباردة بين القوتين ، وما يشهده العالم اليوم من تغييرات جذرية ، يعني بكل وضوح أمرين على الأقل في ما يتعلق بدول العالم الثالث .

الأمر الأول : إن مبدأ تحقيق التوازن على المستوى الإقليمي من زاوية التوازن الدولي ، لم تعد له أهمية تذكر . فمع انتهاء المواجهة أو شبه انتهائها بين القوتين ، لم تعد من الأمور التي تشغل القوتين طبيعة

أو نوعية انتماء دول العالم الثالث سياسياً ، ويمكن القول إن القوتين تتجهان نحو تبني نظام يقوم على الإشراف المشترك على التوازنات الإقليمية ، بما يضمن تحقيق الاستقرار في كل منطقة إقليمية من مناطق العالم .

ولهذا النظام مزاياه إذا التزم الإشراف المشترك مبدأ تحقيق الاستقرار الإقليمي على أساس عادل يدخل في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعوب ، ولا يستند إلى الاعتبارات الواقعية في كل منطقة ، بغض النظر عن اعتبارات الحق والعدل .

أما إذا جاء الإشراف المشترك خالياً من الالتزام بالمسؤولية واعتبارات العدل ، فإنه يتحول إلى إرهاب مشترك وقهر متفق عليه من قبل القوتين . فإذا حدث هذا ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن العديد من القوى الإقليمية ، أما قد نجحت في تحقيق القوة النووية أو في سبيل تحقيق ذلك ، فإن القهر المشترك سيؤدي إلى انفجارات إقليمية ذات أبعاد نووية خطيرة يصعب التنبؤ بها ، مما قد يهدد في النهاية الدعائم التي يستند إليها السلام بين القوتين .

أما الأمر الثاني : فيتعلق بنوعية الأنظمة الداخلية لدول العالم الثالث التي كانت لا تحظى بقدر من الاهتمام ، في الماضي ، من قبل الدول العظمى ، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأنظمة الدكتاتورية .

إن التوازن الإقليمي كبديل للتوازن على المستوى الإقليمي ، والتغيرات التي حدثت في الأنظمة غير الديمقراطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، يعنيان بكل وضوح ، ودون تردد ، أن طبيعة الأنظمة الداخلية لدول العالم الثالث ، ونوعيتها ، ستحتل مكاناً مهماً في تحقيق التوازن الإقليمي . وبعبارة صريحة ، فإن التحول نحو الديمقراطية الحقيقية وغير المعلنة بشعارات براقة ، هو تحول لابد منه ، وحتمي في دول العالم الثالث ، والخيار المتاح هنا هو إما أن تتعظ دول العالم الثالث وحكوماتها من دروس التاريخ الحديث وتتحرك نحو الديمقراطية - إذا كانت قادرة على ذلك - وإما أن يحدث التغيير بأسلوب يتسم بالعنف والدموية ، كما حدث في رومانيا مثلاً . وإذا أرادت القوتان العظميان أن يتحقق التوازن الإقليمي والاستقرار الدولي ، فيجب عليهما أن تتحملا ، مشتركتين ، مسؤولية تأييد التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث ، وإلا أدت الانفجارات الإقليمية إلى تهديد السلام العالمي . ومسؤولية القوتين في هذا الصدد لا تقتصر على مجرد التأييد الإعلامي أو السياسي فقط ، بل إن تأمين التحول الديمقراطي يتطلب ، بلا جدال ، أن تساهم هاتان القوتان مساهمة إيجابية وفعالة في حل مشاكل هذه الدول الاقتصادية ، وإلا فسيؤدي الجوع والمرض والفقر إلى الانفجار الفوضوي بدلاً من التحول الديمقراطي .

إن السلام العالمي لا يتجزأ ، وهو يتطلب الآن - بعد أن تم بنجاح اتخاذ الخطوات المبدئية السياسية الجريئة لإنهاء الحرب الباردة - أن يدعم الاقتصاد السياسي العالمي - الذي لا يتجزأ - هذا السلام ويعطيه الدفعة القوية ليستتب ويثبت .

* * *

١ - الثورات الثلاث والخيار المتاح

إن العالم الذي نعيشه اليوم هو عالم جديد لم يشهد مثيلاً له التاريخ القديم أو الحديث . . وهو عالم جديد ليس فقط في ملامحه أو خصائصه الشكلية ، وإنما هو عالم جديد في جوهره وأبعاده المستقبلية . فلأول مرة تتلاشى احتمالات الانفجار الكبير وتحل محلها احتمالات السلام الكبير ، ولأول مرة تحدث تغييرات كانت بالأمس بعيدة المنال ، تعد من قبيل الخيال وتقتصر على هؤلاء الذين يعيشون الأحلام ، أو على أقل تقدير هؤلاء الذي يرفضون الواقع وينفرون منه ، والغريب أنه أصبح من الطبيعي أن نشهد هذه التغييرات الهائلة وننظر إليها وكأنها أمور عادية وتغييرات عادية .

فوحدة ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ، على سبيل المثال ، التي من المحتمل أن تتحقق في خلال أسابيع - بل من يعلم فقد تحدث في خلال أيام - تدخل كبند عادي لا يتعدى ذكره الثواني القليلة في نشرات الأخبار ، وكأنه حدث عادي لا يختلف عن بعض الأخبار المحلية العادية ، بينما في الماضي القريب وقف العالم على حافة الحرب العالمية الطاحنة بسبب العلاقة بين هاتين الدولتين ، بل بسبب إحدى المدن المهمة التي تم تقسيمها وفصل أجزائها بحائط هائل تقف خلفه قوات هائلة تواجه بعضها .

ولا يختلف الأمر - من حيث نوعية هذا العالم الجديد - لو

ركزنا الاهتمام على التيارات العامة والاتجاهات العامة والظواهر العامة بدلاً من التركيز على الأحداث الجزئية . ففي الماضي جاءت التغييرات الكبرى نتيجة لثورة واحدة أدت في النهاية إلى قلب الأوضاع السائدة رأساً على عقب ، وظهور نظام جديد منبثق من النظام القائم ، وإن كانت معالمه مدفونة في هيكل النظام القائم ، يؤدي مع مرور الوقت إلى تغيير في شكل العالم ، لا يقتصر على دولة أو دولتين أو منطقة بذاتها ، وإنما يتعداها بدرجات متفاوتة ، وسرعات متفاوتة ليشمل باقي أنحاء العالم .

فالثورة الصناعية مثلاً في عام ١٧٥٠ أدت في البداية إلى تغيير في النظام السياسي/ الاقتصادي الذي كان سائداً في ذلك الوقت في القارة الأوروبية ، ولكن مع مرور الوقت انبثق من هذه الثورة نظام جديد تمثل في النظام الرأسمالي بخصائصه المميزة من الاعتماد على الحافز الشخصي والحرية الاقتصادية ، ومن الممارسة والتطبيق العملي لهذا النظام ، أصبحت الرأسمالية فلسفة أيديولوجية تدعي القدرة على التطبيق في ظروف مختلفة ودول مختلفة لتلك الظروف وتلك الدول التي نشأت فيها .

والثورة البلشفية في عام ١٩١٧ لم تختلف في نتائجها عن الثورة الصناعية ، وإن اختلفت في ظروف نشأتها وفي منشئها ، حيث جاءت الأيديولوجيا والفلسفة أولاً متمثلة في الفكر الماركسي الشيوعي ، ثم جاءت الثورة البلشفية تطبيقاً لهذا الفكر مدعماً

بالإضافات اللينينية ، وتعد الثورتان ، الصناعية والبلشفية ، مجرد مثالين للتغييرات المهمة التي حدثت في العالم في التاريخ القريب والتي أدت كل منهما إلى تغيير في صورة العالم برمته .

أما الجديد في عالمنا هذا ، فهو أنه في الواقع يشهد أكثر من ثورة ، وعلى وجه التحديد يشهد ثلاث ثورات مهمة تتسم في تطورها بالآنية . ثورة تكنولوجية فاقت في محتواها كل التغييرات التكنولوجية التي عاشها العالم . . ثورة ستؤدي بلا شك إلى حدوث تغيير جذري وجوهري في أساليب العمل ونمطه ، وفي جميع جوانب الحياة التي تعودنا عليها لفترة طويلة من الزمن ، في الوقت نفسه تجتاح العالم ثورة سياسية عارمة تدمر في طريقها الأنظمة والأيديولوجيات اللاديمقراطية كافة . ولا يقتصر الأمر على الثورتين التكنولوجية والسياسية ، وإنما يعيش العالم ثورة اقتصادية جاءت إلى حد ما كنتيجة طبيعية للثورتين التكنولوجية والسياسية ، وتتمثل هذه الثورة الاقتصادية في تيار جارف يكاد يجتاح قارات العالم كله نحو تشكيل تكتلات اقتصادية ضخمة . وقد يقال إن التكتلات الاقتصادية ليست أمراً جديداً أو مبتكراً ، وإن ما يحدث الآن في هذا المجال هو تكرار لما حدث في الماضي ، وسيكون مآله ما حدث في الماضي لمثل هذه التكتلات الاقتصادية .

الجديد هنا يتمثل فيما يبدو الآن من استعداد عديد من الدول التي عرفت تاريخياً بالنعرة القومية المتشددة لدرجة التعصب القومي ،

للتضحية بقدر ملموس من الوازع القومي وما يصحبه من تنازل محسوس في السيادة وذلك في سبيل تدعيم التكتل الاقتصادي . والقاسم المشترك الأعظم بين هذه الثورات الثلاث التكنولوجية - السياسية - الاقتصادية ، بالإضافة إلى كونها ثورات لا سوابق تاريخية لها من حيث الحجم والأبعاد والنتائج ، هو أنها قد جعلت من قبيل المستحيل حصر نتائجها ، بحيث تقتصر على شعب بذاته أو منطقة بذاتها أو فترة معينة بذاتها .

فالثورة التكنولوجية تعني السرعة الخارقة في الانتقال ، سواء للأفراد أو المعلومات والقدرة التكنولوجية الهائلة ، بل الساحقة على تخطي الحواجز ، سواء الطبيعية منها أو الصناعية ، ومن هذا المنطلق تغذي الثورة التكنولوجية الثورة السياسية وتضمن لها سرعة انتقال - بل حتمية انتقال - محتواها .

إن الثورة التكنولوجية تقدم الضمان الكفيل بانتشار الثورة السياسية ، كذلك فإن الثورة التكنولوجية تعني تغييراً جذرياً في الأسس التي تستند إليها حسابات الكلفة الاقتصادية ، بحيث تصبح الأسواق الكبيرة شرطاً ضرورياً للنجاح الاقتصادي في ظل ظروف دولية ستتميز بالمنافسة على أعلى درجاتها ، ولا يخفى أن شرط الأسواق الكبيرة يتطلب أن تتداعى الحواجز الاقتصادية بين الوحدات الاقتصادية القومية على أقل تقدير ، كما يتطلب أن تتعدى النظرة إلى

استقلال الموارد المتاحة لاعتبارات القومية لتشمل الاعتبارات الإقليمية كبداية والاعتبارات الدولية كنهاية .

باختصار فإن اقتصادات الثورة التكنولوجية تعني بلا تردد الحركة نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية الكبيرة . وكما أثرت الثورة التكنولوجية على الثورتين السياسية والاقتصادية ، فإن التأثير المتبادل في المستقبل هو أمر حتمي ، فانتشار الحرية وانعدام الحواجز الاقتصادية ومن ثم ازدياد حدة التشابك بين الشعوب ، سيكون من شأنها إعطاء دفعة - بل دفعات متتالية - للتقدم التكنولوجي .

في الماضي تخلف عديد من الدول عن مواكبة الثورات المهمة ، وكان من نتيجة هذا التخلف أن هذه الدول عجزت عن تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها ، ومع مرور الزمن استمرت الهوة في الاتساع بين هؤلاء الذين تبنوا التغيير وأولئك الذين أعطوه ظهورهم ، أي إن ثمن التخلف كان محدوداً وإن أخذ في التزايد مع مرور الوقت .

فهل سيكون الثمن محدوداً إذا لم يساير بعض دول العالم الثورات الثلاث التي يعيشها العالم اليوم؟ الإجابة ، ولا شك بالنفي ، بل إننا لا نغالي إذا قلنا إن خيار اليوم يختلف عن خيار الأمس ، وإن هذا الخيار هو خيار البقاء أو الفناء ، بمعنى أن الدول التي ستتخلف ستعيش على هامش الخريطة الدولية وستصبح ألبانيا أخرى ، في الوقت الذي يتزايد فيه الشك في إمكانية أن تبقى ألبانيا بصورتها

الحالية ، المعزولة عن العالم سياسياً واقتصادياً بل وإنسانياً . . ستصبح فيه جنوب أفريقيا أخرى في الوقت الذي بدأ فيه - أعتى الأنظمة وأكثرها تعصباً - إلغاء قوانين الطوارئ وأدوات الاعتقال غير المحدود وأساليب القهر والتعذيب .

إن ما يشهده عالمنا الجديد من تغيير هائل نتيجة لهذه الثورات الثلاث يحمل في ثناياه رسالة مهمة لعالمنا العربي . . رسالة لا تقبل الشك . . إما أن نعيش أحداث العصر وندخل طواعية واختياراً الثورات الثلاث ، وإما أن نقبل أن نعيش على هامش الخريطة الدولية ونصبح ألبانيا أخرى وجنوب أفريقيا ثانية . وليس لدينا من الأعذار ما يقبله العقل أو المنطق ، فنحن قادرون على دخول عصر الثورات . كل ما نحتاجه هو منهج جديد للعمل السياسي يختلف تماماً عن كل المناهج والأساليب السياسية التي عهدناها في الماضي .

* * *

٢ - شعارات النصر.. الحرية، الرفاهية، والعلم

الثورات الثلاث : التكنولوجية ، السياسية والاقتصادية ، تتحرك بسرعة مذهلة . فلا يكاد يمضي يوم إلا ونسمع أن تغييراً مهماً قد طرأ على الساحة الدولية يعبر تعبيراً عملياً عن التفاعل الديناميكي بين المقومات الأساسية لهذه الثورات . كما يؤكد تأكيداً لا يقبل الشك وجهة هذه الثورات ، وهي هزيمة الأنظمة الدكتاتورية بصورها المتعددة وتدعيم الأسس الديمقراطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وليس لدي شك على الإطلاق بأن بعض حكام الأمة العربية قد اختاروا بمحض إرادتهم ، واستناداً لإيمانهم بشعوبهم ، طريق الالتحام مع الجماهير العربية التي صبرت طويلاً ، والالتزام بمقتضيات العصر وحركة التاريخ . والواقع الأمين يبين أن عديداً من حكومات الأمة العربية قد قطعت شوطاً محسوساً نحو تحقيق أهداف العصر في الحرية والرفاهية والعلم ، والبعض الآخر هو في طريقه نحو مواكبة ما يجري حولهم في المنطقة العربية وفي العالم الخارجي ، فالتجربة المصرية ، على سبيل المثال لا الحصر ، قد تعدت المراحل الأولى واستطاعت ، إلى حد كبير ، أن تثبت إمكانية التماشي مع شعارات العصر ، دون معاناة أو مخاطر غير محسوبة . فالممارسة الديمقراطية ،

والإطار الديمقراطي المؤسس في مصر - وخاصة منذ تولي الرئيس مبارك زمام الحكم - قد حققا إنجازات مهمة ويخطوان خطوات مدروسة ومشجعة نحو تحقيق المناخ الديمقراطي ، وخاصة بعد التغييرات الأخيرة في سياسة وزارة الداخلية في مصر تجاه قضية حقوق الإنسان والتطبيق الإنساني لقانون الطوارئ ، ليقتصر على الأعمال الإرهابية المخالفة للقانون .

أما من الناحية الاقتصادية ، فلقد تمت إعادة بناء البنية الأساسية في مصر في خلال فترة وجيزة ، كما تتجه السياسة الاقتصادية نحو تحرير الاقتصاد المصري من بعض القيود الحكومية وتحريك الحوافز الفردية نحو الاستثمار . في الوقت نفسه ، فقد جاء تأسيس مجلس التعاون العربي تتويجاً للجهود السياسية الاقتصادية الداخلية والعربية والخارجية ، واعترافاً صريحاً بضرورة مسايرة التغيرات العالمية في اتجاه التكتلات الاقتصادية . أما في مجال العلم فتشهد مصر حالياً تغييراً جذرياً في الاستراتيجية التعليمية لم تحدث من قبل - أو على الأقل منذ بداية الخمسينات - وهي استراتيجية جريئة ومنطقية تقوم على تحقيق حلقة علمية بين نوعية التعليم والاستعداد الفردي ، كما أنها تهدف بصفة عامة إلى التركيز على الكيف ، وليس مجرد الكم ، كما أن الحكومة المصرية على وشك البدء في تأسيس أول جامعة تكنولوجية في الشرق الأوسط ، تكون نواة لدفعة علمية تكنولوجية

تهدف إلى تقديم فروع العلوم التكنولوجية الجديدة وإعطائها دفعة حيوية تعود بالنفع على المجتمع العربي بأسره .

والتجربة المصرية ليست التجربة الوحيدة ، بل هناك بعض التجارب يصعب التعرض لها في هذا المجال ، وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى التحول الديمقراطي الذي يستحق التقدير والذي شهدته المملكة الأردنية الهاشمية والذي أثبت القدرة على مواكبة العصر . كما أثبت أيضاً أن الديمقراطية لا تمثل خطراً يهدد الاستقرار والأمن ، بل على العكس ، إن الديمقراطية مهما كانت نواقصها تمثل صمام الأمان وقاعدة الاستقرار .

إن المواطن الصادق المؤمن بوطنيته لا يسعه إلا أن يؤيد مثل هذه الجهود ، باعتبارها محاولات جادة تهدف إلى تغيير الأوضاع لصالح الأمة العربية ، وضمان نجاح هذه المحاولات الجادة ، هو أن تتم عن طريق المشاركة الجماهيرية الحقيقية الخالية من المنافقين والمدعين وأعداء الديمقراطية السليمة . لكن بعض المحاولات اتسمت بالجزئية وافتقدت الشمولية ، للخروج من الحلقة ، بل الحلقات ، المفزعة التي أصابت التاريخ العربي واعتصرت شعوبه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، والتي تفاقمت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية ، وبصفة خاصة بعد أحداث عام ١٩٤٨ وإنشاء دولة إسرائيل .

إن العمل من أجل تحقيق شعارات العصر في الحرية والرفاهية

والعلم استناداً إلى الثورات الثلاث ، السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، يتطلب رفض الأساليب التي تتسم بالفوقية وبالجزئية . . وتتطلب برنامجاً معداً بغرض التنفيذ ، وليس برنامجاً للاستهلاك المحلي أو الحملات الدعائية . . بل برنامجاً يقوم على التسليم بأن الأمة العربية على مفترق طرق . . فما هي عناصر هذا البرنامج؟

* * *

٣ - تحريك الدافع الوطني..

لقد تخلف العالم العربي عن عديد من ثورات العصر ، ودفع الثمن غالياً ، وهو الآن على مفترق طرق مرة أخرى ، بل وأخيرة ، فإما أن يرتفع إلى مستوى المسؤوليات الجسام الواقعة على عاتقه ويتحرك بعزم وتصميم ، ليشارك عالمنا الجديد في ثوراته الثلاث نحو الحرية والرفاهية والعلم ، وإما أن يصبح التخلف والتقهقر مصيره المحتوم وقدره الذي لا مفر منه .

إن وجود برنامج سياسي جديد يضمن بلا تردد أن يكون للعالم العربي نصيبه العادل في نتاج هذه الثورات الثلاث ، وإن مثل هذا البرنامج السياسي سيكون جديداً في فلسفته وأدواته ، ويستند في مقوماته إلى تاريخ الأمة العربية وأمجادها ، وإلى طبيعة الشعب العربي في أرجاء الأمة العربية ، وقد يتطرق إلى الأذهان أن المقصود بمثل هذا البرنامج للعمل السياسي أن نتدخل في تفصيلات دقيقة ومطولة ، تتعرض لجميع زوايا السياسة التي يجب أن تحذوها الأمة العربية ، سواء كانت تتعلق بالاعتبارات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، أو أن المقصود هو أن نخرج بأطروحة فلسفية جديدة تعبر عن المعالم الأيديولوجية لمثل هذا البرنامج ، نختار فيها من كل بستان زهرة ، أو أن يكون المقصود هو مجرد الجدل الفكري والعلمي عما يجب أن

تنتهجه الأمة العربية حتى تستطيع أن تتغلب على مشاكلها وتستطيع أن تزيل العقبات التي تعترض طريق تقدمها . .

ومع التسليم بأهمية هذه الاعتبارات ، سواء تلك التي تتعلق بالتفصيلات الدقيقة للسياسات التي يتعين اتباعها ، أو تلك التي تتعلق بالأيديولوجيا الفلسفية لمنهج العمل السياسي ، أو تلك التي تتعلق بالجدل الفكري والعلمي ، فإنه في رأيي من المنطقي في ظل هذه الظروف التي تعيشها الأمة العربية في الوقت الحالي ، أن ننظر إلى مثل هذه الاعتبارات التفصيلية الأيديولوجية على أنها اعتبارات تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية ، يسبقها في الأهمية محاولة تحديد الإطار العام الذي يجب أن يستند إليه مثل هذا البرنامج للعمل السياسي ، ويكون الهدف من مثل هذا الإطار العام هو توضيح الرؤية وتحديد معالم الطريق .

وتأتي في المقدمة ضرورة تحريك الحافز الوطني لأقصى الدرجات حتى يستعيد الشعب العربي ثقته بنفسه ، وقدرته على التغلب على مشاكله الوقتية الحادة والمتراكمة . فبدون الثقة بالنفس والقدرة على الإنجاز ستستمر حالة عدم المشاركة ، وسنضطر للعودة إلى الأساليب التقليدية . ولو نظرنا إلى تجارب الدول المختلفة التي واجهت مشاكل حادة في مراحل متعددة من تاريخها ، لوجدنا أن تحريك الدافع الوطني لأقصى الدرجات قد مكّنها من الخروج من المأزق الذي كانت تعاني منه . فتحريك الدافع الوطني القوي كان من أهم العوامل - بل

كـان بمنزلة الضـرورة الأوليـة - التي مكنت الشـعب الألماني من أن يتغلب على الصعـوبات ، بل والقيـود الحـادة التي فرضت عليه في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومكنته أيضاً - رغم الهزيمة السـاحقة التي عـانى منها في الحرب العالمية الثانية - من أن يقف على قدميه مرة أخرى ، ويتمكن خلال فترة وجيزة من أن يعيد بناء الاقتصاد لدولة عانت من هزيمة مدمرة ، إلى أقوى اقتصاد في العالم لا يشاركه فيه إلا اقتصاد دولة أخرى عانت أيضاً من الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ، واستطاعت أن تخرج أيضاً من مأزق الهزيمة لتبني أحد اثنين من أقوى الاقـتصادات في العالم ، وهو الاقـتصاد اليـاباني ، وذلك بفضل الاعتماد المبدئي على تحريك الحافز الوطني لأقصى الدرجات .

ولا يقتصر الأمر على ألمانيا واليابان ، بل إننا جميعاً نتذكر ما عاناه المجتمع الفرنسي في أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، حيث تعـرضت فـرنسـا ، وكـانت إحـدى الدول الخـمس الكبـرى ، لهـزائم متعددة في فيتنام ، وكانت معركة ديان بيان فواشرس من المعارك التي ظلت شبحـاً يمثل وصمة عار على فرنسا لحقبة من الزمن . وفي الجزائر ، حيث اسـتطاع الشـعب الجزائري المناضل أن يلحق الهـزائم المتتالية بالمستعمر الفرنسي ويكبده خسائر فادحة .

ولقد انعكست هذه الهزائم على المجتمع الفرنسي برمته حيث عاصرت فرنسا حالة من عدم الاستقرار السياسي لم يسبق لها مثيل في تاريخها الحديث ، فتعددت الحكومات الواحدة تلو الأخرى ،

وعانى الشعب الفرنسي حالة من فقدان الأمل والتشاؤم الشديد ، وبدأت أهمية فرنسا في المجال الدولي تعاني جراء هذه الهزائم المصحوبة بعدم الاستقرار السياسي وحالة التدهور الشديد في الروح المعنوية ، عندئذ لجأ الشعب الفرنسي إلى الرئيس شارل ديغول الذي استطاع أن يقلب الأوضاع السائدة رأساً على عقب ، وذلك عن طريق تحريك الحافز الوطني للشعب الفرنسي وتذكرته بأمجاده التاريخية ، مما أعاد إلى هذا الشعب ثقته بنفسه وبقدرته على التغلب على الصعوبات وتحقيق الإنجازات . ومنذ ذلك التاريخ والشعب الفرنسي يتحرك بسرعة فائقة لاستعادة أمجاده وتحقيق أهدافه .

وها هي فرنسا الآن التي عانت من الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ، ومن هزائم أخرى تلتها في الخمسينات وفي الستينات ، تقف رافعة الرأس تلعب دوراً حيوياً في السياسة الأوروبية والسياسة العالمية ، وتستند في كل ذلك إلى اقتصاد قوي واستقرار سياسي ، وحيث يحسب العالم للسياسة الفرنسية وزنها وثقلها .

ولا يختلف الحال إذا نظرنا إلى تجربة بريطانيا في السبعينات والثمانينات ، فلقد تميزت فترة السبعينات في بريطانيا بحالة لم يسبق لها مثيل من انخفاض الروح المعنوية للشعب البريطاني ، وفقدانه شبه التام لثقته بنفسه ، والتسليم بأن دوره المهم في السياسة الدولية قد ولّى وانقضى ، وأن بريطانيا لم تعد في صفوف الدول العظمى ، حيث اعتاد الساسة والشعب البريطاني في ذلك الوقت ، على إلقاء

اللوم وتفسير حالة التدهور الاقتصادي والمعنوي ، على اعتبارات مسبباتها خارجية ، خارجة عن إرادته ، كالمنافسة غير العادلة من قبل ألمانيا أو اليابان أو الولايات المتحدة ، أو تزمت صندوق النقد الدولي وعدم تأييده للاقتصاد البريطاني في أوقات أزماته ، أو السياسة السوفييتية أو غيرها من العوامل الخارجية .

وكان من الطبيعي في ظل هذا المناخ الخالي من الثقة بالنفس أن يشيع في المجتمع البريطاني جو من الأنانية ، حيث سعى الأفراد والنقابات لتحقيق أكبر ربح ممكن لصالحهم ، حتى ولو كان على حساب المجتمع واستقرار الاقتصاد الوطني ، ومن ثم عمّت الإضرابات وتدخلت النقابات في شؤون الحكم ، حتى أصبح من الأقوال الشائعة أن ميزانية الدولة وسياستها الاقتصادية يحددهما زعماء النقابات وليس رئيس الوزراء أو وزير ماليته .

ولقد كان من أغرب الشعارات التي اتبعها حزب المحافظين تحت زعامة إدوارد هيث هو تساؤله «من يحكم بريطانيا؟» ، وذلك عندما دعا لانتخابات جديدة في أعقاب إضرابات نقابات الفحم في بداية السبعينات . ولقد تغير الوضع جذرياً في الثمانينات في أعقاب تولي مارغريت تاتشر زمام الحكم ، حيث استطاعت إعادة بناء الاقتصاد البريطاني ، بل والمجتمع البريطاني . وأعادت لبريطانيا مركزها المهم والحيوي في السياسة الدولية ، واعتمدت استراتيجيتها في المقام الأول على تحريك الدافع الوطني إلى أقصى الدرجات ، وذلك كي يستعيد

الشعب البريطاني ثقته بنفسه وبقدرته على الخروج من حلقة الأزمات الحادة والمتراكمة .

هذه هي تجارب بعض الدول الأخرى التي تؤكد ، بلا شك ، أن الخلاص من الأزمات الحادة التي تنعكس على الروح المعنوية للشعب فتفقده الأمل وتحرمه من الثقة بالنفس ، يتوقف في الأساس على مدى حيوية الدافع الوطني الذي هو المفتاح الأول والأخير للثقة بالنفس . ولا تختلف تجربة الأمة العربية عن تجارب هذه الدول ، فكلنا يتذكر - أو على الأقل جيلنا يتذكر - هدير الجماهير العربية من الخليج إلى المحيط وهي تنادي بالقومية العربية والكبرياء العربي والكرامة والعزة العربية ، وذلك في فترة الازدهار القومي في الخمسينات ، وكيف كان هذا الهدير - تعبيراً عن الثقة بالنفس وبالمستقبل - قاعدة راسخة للانطلاق ، نعم لقد تخلل هذه التجربة أخطاء دفعنا ثمنها ، ولكننا ولا شك تعلمنا دروساً من الماضي . . فهل هناك ما يمنع أن نحاول مرة أخرى؟ . . وكيف؟

* * *

٤ - تحريك الحافز الوطني والظروف الموضوعية

إن تحريك الحافز الوطني لأقصى الدرجات يعد ضرورة قيمة وأولوية لا تسبقها أولويات ، إذ إن الخلاص من الأزمة الكبرى التي يعيشها العالم العربي ، والتي تنعكس على روحه المعنوية وتفقده الأمل وتحرمه من الثقة بالنفس ، يتوقف في المقام الأول على مدى حيوية الدافع الوطني الذي هو المفتاح الأول والأخير للثقة بالنفس ، والمتابع لتاريخ كفاح الشعوب ، سواء في المنطقة العربية أو خارجها ، يعرف تماماً أنه لا يمكن دفع الحافز الوطني إلى أقصى الدرجات ما لم يتحقق للشعب الظروف الموضوعية التي تمكنه من الشعور العميق بالعزة ، والكرامة والكبرياء ، والفخر بماضيه وحاضره ، والأمل الكبير في مستقبله . والتركيز هنا على الظروف الموضوعية ، وليس مجرد الظروف الوقتية التي ترتبط بحدث معين ، أو واقعه بذاتها ، أو الظروف الشخصية التي ترتبط بشخص معين أو زعيم سياسي .

لذا فلا مفر من مواجهة الظروف الموضوعية ، سواء منها الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وذلك بهدف تحقيق التغيير الجذري الذي يجعل من الشعور بالعزة والكرامة والكبرياء أمراً طبيعياً ومنطقياً ودائماً ، ومنه ينطلق الحافز الوطني فيزداد قوة ورسوخاً حتى يصل إلى أقصى الدرجات ، ويكون ذلك بداية الانطلاق نحو آفاق جديدة ومشرقة . ولا يخفى أن العلاقة بين الظروف الموضوعية

والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والحافز الوطني هي علاقة تأثير وتأثر متبادلين في صورة حلقة مغلقة لا تقبل الفصل ، يصعب فيها تحديد السبب والنتيجة ، فالظروف الموضوعية السائدة تؤثر في الظروف الموضوعية السائدة والمستقبلية . ويخضع التأثير ، شأنه في ذلك شأن غالبية الأمور التي تتعلق بالإنسان ، لتباطؤ زمني (TIME LAGS) تختلف مدته باختلاف الظاهرة موضع التحليل ، ففي بعض الأحيان قد تطول الفترة الزمنية بين التأثير والتأثر ، وقد تكون آنية في بعض الظروف ، ونظراً لطبيعة حلقة التأثير والتأثر المغلقة بين الظروف الموضوعية والحافز الوطني ، فإن هذه العلاقة هي علاقة معقدة لدرجة كبيرة ، كما أن النتائج المترتبة على السياسات التي تتعلق بهذه العلاقة تكون نتائج خطيرة ، بحيث تفسر إما بالانزلاق الحلزوني المستمر حتى الهاوية وإما بالترقي الحلزوني المستمر حتى القمة ، وهذا ما يفسر انهيار الدول أو الامبراطوريات أو تقدم الدول وتطور الامبراطوريات .

فإذا سلّمنا بأهمية إحداث تغيير في الظروف الموضوعية التي تعيشها الأمة العربية ، حتى يمكن تحريك الحافز الوطني لأقصى الدرجات ، فالسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بتحديد تلك الظروف الموضوعية التي يعد تغييرها أمراً لا يحتمل التأجيل ، كما يتعلق بالكيفية التي يتم فيها تغيير الظروف الموضوعية العاجلة ، وواضح أن كلا الأمرين ، أي تحديد الظروف العاجلة وأسلوب التغيير ، هما شقان لسؤال واحد ووجهان لعملة واحدة .

وأهمية تحديد الظروف الموضوعية العاجلة تنبع من أن الظروف الموضوعية التي تعيشها الأمة العربية ، والتي هي نتاج تراكمات تاريخية ، هي ظروف تتطلب التغيير برمتها ، إلا أن الموارد المتاحة لتحقيق التغيير المطلوب ، وأساليب التغيير التي تستطيع تحقيق التغيير المطلوب بصورة سلمية وآمنة ، تحتم ضرورة تحديد الأولويات بالنسبة للظروف الموضوعية ، من حيث الأهمية ومن حيث القابلية للتغيير بأسلوب سلمي إنساني . وفي رأيي ، إن تحقيق التغيير لنظرة العالم الخارجي وتقييمه للأمة العربية ، وما يترتب عليه من تمتع الأمة العربية بالمرونة الكافية التي تمكنها من تحديد سياستها بما يتفق مع مصالحها ، ومصالحها وحدها في المقام الأول ، دون قيود تفرض عليها لتقديم التنازلات أو اتباع سياسات لا تتمتع بالخصائص والمميزات التي تتناسب مع مصلحة الأمة العربية في المقام الأول ، يعد من الأولويات العاجلة ، لا يتساوى معها في أهميتها وإلحاحها إلا أمر واحد ، وهو ضرورة إتاحة الظروف . أما فيما يتعلق بالأمر الأول ، والذي يتعلق بموقع الأمة العربية على الخارطة الدولية ، فقد يعتقد البعض أن نظرة العالم الخارجي وتقييمه للأمة العربية هما نظرة وتقييم إيجابي لا يتطلبان تغييراً جذرياً ، وإنما يتطلبان التفافاً حول القيادة العربية الحالية ، وتدعيماً لجهودها .

ومع التسليم بأنه قد أمكن تحقيق إنجازات مهمة في الآونة الأخيرة ، وخاصة بعد توقف الحرب الإيرانية العراقية ، وعودة مصر

للصف العربي ، وحالة الهدوء النسبي المطعم بقدر من التضامن ، التي تسود العالم العربي إلى حد ما ، مع تزايد التأثير العالمي للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، في الوقت الذي بدأ فيه التعصب الإسرائيلي والميول العدوانية التوسعية لإسرائيل تصل إلى رجل الشارع العادي ، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو دول أوروبا الغربية التي كانت معروفة بانحيازها تاريخياً لإسرائيل ، ولقد نتج من كل ذلك تحسن ملموس وإن بقي سلبياً في نتائجه ، بمعنى أنه لم يؤد إلى تحقيق دفعة إيجابية للقضايا العربية ، ومن ثم فمن هذه الزاوية يمكن القول ، إن ما تم تحقيقه على المستوى الدولي لا يرتقي إلى مستوى التغيير في الظروف الموضوعية ، ذات الطبيعة المؤثرة على الحافز الوطني ، ومن ثم يبقى عائد هذا التغيير في الموقف الدولي من النوع المؤقت والوقتي والمحدود ، الذي يعد رهناً بالظروف الخارجية التي لا تخضع لسيطرة السياسة العربية .

أما فيما يتعلق بالأمر الثاني ، وإن تفاوتت درجة اللاديمقراطية من دولة إلى أخرى ، فإن الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العربية هي إما أحزاب ذات تاريخ طويل يعود إلى الحرب العالمية الثانية ، وقد أصبحت غير قادرة على مواكبة متطلبات العصر ، كما أنها استخدمت عدة مرات كأداة للقهر والاستبداد والدكتاتورية ، مما أفقدها عامل الجماهيرية الشعبية ، وإما أحزاب هشة ورقية فرضت من القمة ولخدمة أغراض الحاكم ، وغير قادرة على تحقيق مطالب الجماهير ، وإما

جماعات متعصبة لا تؤمن بالحوار الديمقراطي البناء ، وإنما تؤمن بالقضاء على كل من لا يواليها وتزداد تعصباً في جو غير ديمقراطي . بالإضافة إلى تلك الأحزاب توجد تنظيمات وتشكيلات عربية في تكوينها وفي فلسفتها ، هذا إن صح وصف ما تؤمن به بأنه فلسفات . . باختصار إن الوضع العام للأمة العربية في مجال العمل الشعبي المنظم هو وضع غير مقبول جملة وتفصيلاً ، جوهراً وشكلاً ، واستمراره يحمل مخاطر على الأمة العربية لا يمكن التنبؤ بأبعادها .

إذا كانت هذه هي الحال فكيف يمكن تحقيق التغيير في الظروف الموضوعية للأمة العربية في مجالي الوضع الدولي والعمل الشعبي ، حتى يمكن تحريك الحافز الوطني لأقصى الدرجات؟

* * *

غاية أمريكا

تصورنا أن النفط سيكون الشفيع لنا لدى أمريكا ، ولكنها شربت نفطنا ، واستمرت تضربنا وتهيننا وتملأ العالم بالإشاعات ضد تخلفنا . .

وتصورنا أن الأرصدة الهائلة التي ترقد في بنوك أمريكا وتشارك في دعم اقتصادها وارتفاع سعر دولارها **ستكون عربوناً للصداقة يثير في نفسها مشاعر الحب والمجاملة** ، ولكنها اختطفت أرصدتنا . . وهددتنا بوضع يدها عليها إذ خالفنا أوامرها . . . ومازالت تضربنا حتى كتابة هذه السطور . .

تصورنا أن أمريكا ذكية . . وأن بيدها أوراق اللعبة ، وأنها ستفضل مصالحها مع أكثر من ١٥٠ مليون عربي يسيطرون على مداخل ثلاث قارات . . ويتبوؤون مركزاً استراتيجياً فريداً ويملكون احتياطياً نفطياً هائلاً ، على مصالحها مع أربعة ملايين إسرائيلي محشورين على شريط ساحلي ضيق في مستوطنات مهددة وخليط عجيب من شعوب مختلفة . .

وتصورنا أن أمريكا تهتم باحتجاجاتنا وبالاعتراض على سياستها ، لكنها تعرف أن احتجاجاتنا ستهمد كالمياه الغازية فلذلك لا تهتم بها . .

تتحرك السياسة الأمريكية على محور واحد هدفه الرئيسي أن يبقى العرب جنيناً متخلفاً عقلياً وحضارياً وقومياً وتقنياً ، حتى لا يهددوا مصالحها الاستراتيجية ونفوذها الاقتصادي والسياسي في منطقة تتربع على نصف موارد الطاقة في العالم .

ولأن أمريكا تخاف على العرب عينت لهم حارساً اسمته (رامبو) يتولى ضربهم كلما فكروا بأن يرفعوا رؤوسهم ، أو خطر لهم أن يلتقوا أو يتجمعوا أو أن يستعيدوا ذاكرتهم الوحدوية .

ولأن أمريكا تخاف من أن يتحد العرب فلقد قرر البنتاغون أن تدخل إسرائيل جنوب لبنان ، وأن تضرب المفاعل العراقي ، وقرر أن يساعد إسرائيل على إيران ، وقرر أن تخطف الطائرة المصرية ، وأن تضرب المقاومة الفلسطينية في تونس ، وأن تتعقب إسرائيل آخر فلسطيني حتى تبيده وتستريح منه ، وأن تتعقب أي عربي يفكر بلم شمل العرب .

فلماذا إذن الالتفاف حول الكلمات؟

لماذا نلجأ إلى التشابيه والاستعارات في لغتنا السياسية؟

لماذا لا نعترف بأن أمريكا هي التي تحاربنا لا إسرائيل؟

وأن أمريكا هي التي تجهض أحلامنا الوحدوية حتى تعيش إسرائيل وتتوسع وتتمدد . .

وأن أمريكا هي سكين تدخل في خاصرة الأمة العربية حتى تنزف الأمة وتبقى ضعيفة للمقاومة .

وأن أمريكا هي التي تصر على ضربنا وإهانتنا وكسر دماغنا منذ ولاية الرئيس ترومان حتى الآن . . .

إن الأمة العربية ستبعث يوماً مهما حاولت أمريكا ورامبوها العجيب . . فمادامت هناك الأرض الطيبة التي تنبت القمح والزيتون والأنبياء . .

ومادامت هناك بطولة لا جنس لها . .

ومادام هناك رجال يعشقون الموت . .

ومادام هناك نساء يعشقن الموت . . .

مادام هناك رجال سيلغون خارطة الأيام الماضية ، ويرسمون خارطة الأيام الآتية (وسيمشون كفصيلة من الرماح والسيوف نحو النصر) . .

ومادام هناك رجال سيهربون من اللغة القديمة ويخترعون لغة جديدة تليق بهم . .

ومادام هناك رجال سيهربون من اللغة التي لا تفعل شيئاً إلى اللغة التي تفعل العجائب . .

مادام هناك سيهربون من اللغة الميتة إلى اللغة الحية ، سيهربون من اللغة المتقاعدة التي يتفاهم بها السياسيون إلى اللغة الواجعة التي يتكلم بها الثائرون والفدائيون المؤمنون بالوطن وبالوحدة العربية . . .

ماداموا قد قرروا الحياة وأحرقوا القاموس السياسي القديم ، وقرروا أن يقتلوا المفعول به ، وأن يكونوا الفاعل ، فالدنيا تبشر بكل خير . .

الحسابات الحقيقية تبدأ بالعرب وتنتهي بالعرب . .

تبدأ بمنطقة الشرق الأوسط وتنتهي بمنطقة الشرق الأوسط ، وكل الحسابات الأخرى قائمة على الوهم والتمنيات . .

لا أحد سيعطينا الأرض المحتلة على شكل هبة أو هدية ، لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتي ولا مجلس الأمن ولا الجمعية العمومية . .

فإذا كان المصلّون مهددين ، وإذا كان المصلّون يتساقطون في ساحة المسجد الأقصى . . وإذا كانت الضفة الغربية ثائرة وغاضبة ونازفة الجراح . . وإذا كانت الأماكن المقدسة الإسلامية تُنتهك . . فلا انتصار لنا إلا بالوحدة . .

متى وعى العرب وتخلصوا من مجموعة الأحلام والأوهام والكوابيس والتناقضات عادوا إلى النفس العربية . . . عادوا إلى أصالتهم وإلى حليبهم الصافي ، وإلى أرضهم المثالية .

ومتى تخلص العرب من تاريخهم الانفعالي والعاطفي والتجريبي ، والخطابي والديماغوجي الذي أكلت منه السنوات وشبعت . . . متى تخلصوا من فوضاهم استطاعوا أن يكتشفوا ذواتهم

وأن يحققوا أحلام الوحدة الكبرى . . ومتى تخلص العرب من اللوحة السريالية التي تتقاطع فيها الألوان والظلال والخطوط مصادفة وتفترق مصادفة . . وتتصادم فيها الحروب والحوادث والأزمات بشكل عشوائي . . ومتى عرف العرب أن الحدود بين الدول العربية سالكة وأن الحدود بين بلدين متجاورين لن تغلق . . فإن الأمة العربية سيعود لها شبابها وصحتها وعافيتها . .

ومتى تخلص العرب من أنانيتهم ونرجسيتهم ، وعرفوا أن تنقلهم المالي والعسكري والاستراتيجي هو في كفة عربية واحدة ، وأن الأمة العربية بحاجة إلى كل دولار لا إلى كل خطاب . . .

بحاجة إلى كل طائرة لا إلى كل بيان احتجاج . .

بحاجة إلى كل دبابة لا إلى كل ادعاء . .

بحاجة إلى كل ساعد لا إلى القصائد . . .

إذا أدركنا ذلك خرجنا إلى ملاعب الشمس ، وحسب العالم لنا ألف حساب . .

ومتى تخلصنا من ضرب أنفسنا من الداخل ، ونسف أنفسنا من الداخل ، واغتيال أنفسنا بأنفسنا . . بسياستنا المعروفة ، متى وفرنا الجيوش العربية للقضية الكبرى فإن الآلة العسكرية الإسرائيلية لن تستطيع أن تقهرنا أو تهزمنا . . . ولن يكون في مقدور أي وزير للدفاع الإسرائيلي ترديد العبارة المشهورة إن إسرائيل لا تقهر . . .

اغسلوا عن عيون الأطفال عصر التنازلات والشبهات والمساومات ودعوا شمس الوحدة تشرق مرة أخرى . .

لم يعرف التاريخ أغرب من حالتنا ، فنحن سادة ونملك الأرصدة والأرض والبحر ولا نمارس سيادتنا ، وأحرار وديمقراطيون وثوريون ولا نتمتع بحريتنا ، ووحدويون ودساتيرنا تنص على وحدة الدم والمصير واللغة والدين والتاريخ ، ولكننا مقسومون وملونون كالفسيفساء . وموجودون على الخارطة العربية من الخليج إلى المحيط ومقسمون ومشرذمون تتجاذبنا الإقليمية والشعوبية والطائفية والفئوية . .

أحياء نرزق ، نأكل ونشرب ونتناسل ، ولكننا في حساب العالم أموات . السبب في ذلك هو التخلي عن المشروع القومي والتقوقع داخل الحدود ، ومحاصرة الزمن العربي ، ومحاصرة كل شجرة كي لا تكبر ، وكل تلميذ كي لا يتفوق ، وكل طفل كي لا يصير رجلاً . فمتى تحطمت الشعارات الكاذبة ، والرايات الجبانة والأبطال الكاريكاتوريون ، والأنظمة المحفوظة في ثلاجات الماضي . . تحرر الإنسان العربي . . وصارت الأحرف كتاباً . . والأمة العربية بحراً من العنفوان والكرامة تقبض على الزمن المشرق الآتي .

* * *

الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة

تبدو في الأفق بوادر تحسن في المناخ السياسي الدولي ، فبعد إعادة انتخاب الرئيسي ريغان ، واستقرار الأوضاع نسبياً في الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بالقيادة . فإن الدولتين العظميين قد أعلنتا بدء المفاوضات بينهما في بداية عام ١٩٨٥ بهدف تخفيف حدة التوتر وإعادة النظر في الوفاق الدولي ومحاولة تخفيض الأسلحة الفتاكة . . وبصورة تقلل من احتمالات المواجهة التي لو حدثت ستعني كارثة تعم البشرية ، إن مثل هذا التقارب يعني أن احتمال الاستقرار في السنة المقبلة أمر وارد ، إذ إن المفاوضات تعني مرحلة جديدة من الهدوء النسبي في المناخ السياسي الدولي ، غير أن الاستقرار لا يمكن تحقيقه في الأجل الطويل لمجرد تقارب بين الدول الكبرى ، أو عن طريق تخفيض نسبي في الأسلحة النووية ، طالما أن بذور عدم الاستقرار مازالت قائمة نتيجة لاتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . واستمرار الفقر وازدياد حدته يعنيان حدوث تقلبات سياسية وهزات عنيفة في الدول الفقيرة ، وهذه الدول تقع في مناطق جغرافية استراتيجية في غالب الأمر .

إن الجفاف الذي تواجهه الدول الإفريقية يشكل مأساة عالمية مسؤولة عنها الأسرة الدولية ، فالفقر والحرمان والمرض والموت

الإجمالي ، مسؤولية كل فرد في المجتمع الدولي ، واستمرار هذه الأوضاع يؤدي إلى اضطرابات وانقلابات وحروب لا يمكن في عالم اليوم حصرها أو التنبؤ بها . . فقد تنجح الدول الكبرى في تحديد ضوابط علاقاتها ومحدداتها ، وقد تنجح في تخفيض التهديد النووي ، وقد تنجح في خلق جو من الهدوء النسبي يقلل من التوتر العالمي ، لكن ذلك لا يعني أنه سيصبح في مقدورها أن تتنبأ بالاضطرابات أو الانقلابات أو تمنع اندلاع الحروب ما لم تعالج أسباب هذه الاضطرابات التي أساسها الفقر والحرمان ، معالجة جذرية . .

إن التقارب بين الدولتين لا يكون أساسه الوفاق ، بل لابد أن يكون أساسه حل قضايا الدول الفقيرة ، فكلما اتسعت الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، زادت الهزات وكثرت الانقلابات . .

* * *

سياسة التخصيص..

١ - يحتل هذا الموضوع قدراً كبيراً من الاهتمام في الوقت الحالي في عديد من الدول النامية التي اتبعت منذ الخمسينات استراتيجية للتنمية اعتمدت اعتماداً رئيسياً على القطاع العام ، مما أدى إلى ازدياد الأهمية النسبية لهذا القطاع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، صاحبه تقلص دور القطاع الخاص تقلصاً كبيراً ، بل وانعدامه في بعض هذه الدول .

٢ - ومنذ نهاية السبعينات وحتى عهد قريب اقتصرت مناقشة دور القطاع العام والتشكيك في فعاليته والدعوة لما يسمى «التخصيص» على الدول الصناعية المتقدمة ، وبصفة خاصة منذ تولي مارغريت تاتشر زمام الحكم في بريطانيا في عام ١٩٧٩ ، التي اتخذت من التخصيص محوراً أساسياً لاستراتيجيتها الاقتصادية الهادفة إلى إعادة بناء الاقتصاد البريطاني الذي عانى المشاكل الاقتصادية المزمنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولقد تابعت الدول النامية التجربة التاتشرية باهتمام وترقب ، ولكن الرأي السائد هو أن ظروف الدول النامية تختلف اختلافاً جوهرياً عن ظروف الدول الصناعية المتقدمة ، وبناء عليه فإن نجاح سياسة «التخصيص» في الدول المتقدمة ، لا يقدم مبرراً

تلقائياً لتطبيق مثل هذه السياسة في الدول النامية ، لذا اتخذت هذه الدول موقفاً متذبذبا تجاه سياسة التخصيص حيث لجأ البعض إلى محاولة تخصيص بعض المشروعات مع استمرار نظرة الشك والريبة تجاهها .

٣ - غير أن التغيير في السياسة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي بعد تولي الرئيس غورباتشوف ، بالإضافة إلى الأحداث التاريخية في دول أوروبا الشرقية ، وما نتج عنها من شبه اعتراف رسمي بفشل الأنظمة الاقتصادية التي سادت في هذه الدول منذ فترة طويلة من الزمن في تحقيق الأهداف الاقتصادية لشعوبها ، وأنها بصدد اتباع استراتيجية اقتصادية جديدة تعتمد على حرية السوق بدلاً من التخطيط المركزي ، وتعطي قدراً من الأهمية للحوافز الفردية ودوافع الربحية . . منذ تلك الأحداث وهذه التغيرات الجذرية التي مثلت تحولاً جذرياً ليس من حيث عدم فاعلية القطاع العام فقط ، وإنما فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي - السياسي الذي تستند إليه ، فمنذ ذلك الوقت بدأت الدول النامية تتساءل بجدية -بل وفي بعض الأحيان بلهفة وتسرع - عن مدى فاعلية القطاع العام ، وازدادت الأصوات التي تنادي بضرورة الإسراع ببرامج «التخصيص» وإلقاء اللوم على القطاع العام واعتباره السبب الرئيسي في كل ما تعانيه هذه الدول من مشاكل اقتصادية حادة .

٤ - في ظل هذه الظروف لم يكن غريباً أن تبدأ مناقشة هذا الموضوع

في الكويت ، وعلى المستويات الأكاديمية والإعلامية والسياسية كافة . فالكويت تتابع ما يحدث في العالم ، وتستفيد من دروسه وعبره وهي دولة من الدول النامية ، ويعاني اقتصادها بعض المشاكل الناجمة أساساً عن انخفاض الإيرادات النفطية منذ الثمانينات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فلقد أدت أزمة سوق المناخ إلى اضطرار الحكومة إلى توسيع قاعدة ملكيتها وتدخلها في النشاط الاقتصادي ، حيث اضطرت إلى شراء عديد من الشركات المغلقة وغيرها ، كما اضطرت إلى زيادة مساهمتها في القطاعين المصرفي والاستثماري مما أدى إلى ازدياد الأهمية النسبية لما يسمى بالقطاع العام ، بما فيه القطاع المشترك .

٥ - تستند معالجة هذا الموضوع عادة إلى أحد ثلاثة من مناهج التحليل الاقتصادي - الاجتماعي .

المنهج الأول : وهو منهج أيديولوجي بحت يستند إلى النظرية الماركسية حيث يعتبر القطاع العام - وهو القطاع الوحيد - الترجمة العملية للملكية العامة لوسائل الإنتاج ، ومن ثم فإن الحياد عنه يعتبر حياداً عن المنطق الماركسي وارتداداً عن مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، ودعوة للعودة إلى الأنظمة الاستغلالية .

أما المنهج الثاني : فهو منهج يعتبر نظرية التوزيع جزءاً لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية العامة ، وحيث لا يقتصر معيار القيادة

للأداء الاقتصادي على مجرد «الكفاءة» EFFICIENCY بل يتعداها ليشمل «العدالة» أيضاً .

ووفقاً لهذا المنهج فإن وجود القطاع العام وبقاءه يستندان إلى مبادئ النظرية الاقتصادية ، حيث يوفر «العدالة» على أقل تقدير ، وليس هناك ما يمنع توافقه مع اعتبارات «الكفاءة» التي تتوقف في النهاية على «جودة الإدارة» بغض النظر عن «الملكية» .

أما المنهج الثالث : فيستند إلى نظرية «الرفاهية الاقتصادية» WEL-FARE ECONOMICS حيث ينصب الاهتمام على معيار «الكفاءة» فحسب ، ومع افتراض سريان جو المنافسة الكاملة بشروطها المعروفة ، فإن تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة التي تعد حلاً أمثل يتماشى مع شروط «باريتو» التي تستبعد أي صور للملكية غير الملكية الخاصة .

ومع أن شروط المنافسة الكاملة لا تنطبق عادة على الواقع ، إلا أن شروط «باريتو» للكفاءة المثلى تستخدم عادة في التحليل الاقتصادي كنموذج للتقييم .

٦ - وبالرغم من أن البحث لم يتعرض صراحة لمعيار التقييم فإن التحليل الذي تضمنه البحث يستند إلى حد ما إلى المنهج الثالث ، وهو استخدام معيار الكفاءة في التقييم ، وذلك على مستوى اقتصادات الميكرو مع إدخال بعض الإضافات المهمة إلى هذا المنهج .

فمن ناحية استند التحليل في ورقة البحث إلى أسلوب التحليل الاستاتيكي المقارن ، والتركيز هنا على كلمة «المقارن» حيث قام البحث بعقد مقارنة بين كل من القطاعين الخاص والعام في الكويت ، مما جعل هذا الأسلوب المقارن ممكناً لوجود كل من القطاعين من الناحية الواقعية في الكويت ، خلال فترة طويلة من الزمن ، واستخدام هذا الأسلوب المقارن الواقعي يعني عدم الاعتماد في التحليل على المنهج الثالث لاقتصادات الرفاهية بمنطقه التقليدي المعهود .

ومن ناحية أخرى لم يقتصر أسلوب التحليل على معيار الكفاءة الاقتصادية المستند إلى «الإنتاجية» وحده ، وإنما تمت المقارنة بالإشارة إلى مؤشرات اقتصادية أخرى على مستوى الاقتصاد الميكرو ، كالعمالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، والمساهمة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي .

ولا شك أن التعديلات التي أدخلتها ورقة البحث على معيار الكفاءة التقليدي هي تعديلات واقعية تستند إلى الحقيقة الثانية ، وهي وجود كلا القطاعين في الكويت منذ فترة طويلة ، كما أنها تعديلات منطقية إذ إن الاقتصاد على معيار الرفاهية الاقتصادية مع عدم توافر شروطه ، وخاصة المنافسة الكاملة ، يعني أن نتائج التحليل لا تستند إلى شروطه وافتراضاته ، ومن ثم تصبح غير سارية ، كذلك فإنها لا تكفي إذ إنها لا تعطي قدراً كافياً من

الاهتمام لاعتبارات الاقتصاد الميكرو الذي يعد من أهم مؤشرات التقييم .

ومن ناحية ثالثة فإن البحث المقدم لم يخطىء في عدم إعطاء أهمية لكلا المنهجين الأول والثاني ، فليس هناك مجال للجدل أو المناقشة في الكويت في الوقت الحالي ، أو في أي وقت مضى حول الأيديولوجيا الاقتصادية - السياسية للكويت ، فإن رفض الأيديولوجيا الماركسية أمر لا يدع مجالاً للجدل ، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه الماركسية في الآونة الأخيرة من تدهور شبه كلي حتى في الدول التي اعتنقت هذه الأيديولوجيا في الماضي واتخذتها أساساً لنظامها الاقتصادي .

كذلك فإن عدم اعتماد البحث على المنهج الثاني يعد خياراً واقعياً يتفق مع ظروف الكويت ، حيث يعد مستوى الدخل الفردي فيها من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم ، وحيث تتوافر مجانية الخدمات الاجتماعية والتعليمية ، مما يعني أن قضية العدالة الاقتصادية لا تحظى بالمستوى نفسه من الأهمية الذي تحظى به قضية الكفاءة الإنتاجية .

٧ - ومع الاستناد إلى معيار الكفاءة الاقتصادية المعدل ليشمل التحليل المقارن واعتبارات اقتصادات الميكرو ، فلقد ركزت ورقة البحث على صيغة واحدة من صيغ التخصيص الثلاث التي أشار إليها البحث ، وهي الصيغة التي تتعلق ببيع أصول المشروعات العامة

أو جزء منها إلى القطاع الخاص ، باعتبار أن هذه الصيغة هي التي تستقطب قدراً كبيراً من الجدل الدائر حول جدوى التخصيص وفاعليته في علاج مشاكل القطاع الحكومي . ولم تتعرض ورقة البحث إلى الصيغتين الآخرين من إلغاء صفة الاحتكار التي يتمتع بها القطاع العام ، أو أن يعهد القطاع العام إلى القطاع الخاص بإدارة بعض أنشطته . والواقع أن اقتصار ورقة البحث على الصيغة الأولى من صيغ التخصيص يجب ألا يؤثر في نتائج البحث ، إذ إن استبعاد المنهج الأيديولوجي واعتبارات العدالة كمعيار للتقييم والتركيز على الكفاءة ، يعني أن اعتبارات الملكية سواء كانت خاصة أو عامة ليست على قدر كبير من الأهمية ، وإنما يكون التركيز على عنصري «الإدارة» و«المنافسة» ومن ثم تختفي الفروق بين الصيغ الثلاث من وجهة نظر التأثير الاقتصادي ، وإن اختلفت فيما يتعلق بالبرنامج الزمني التخصصي .

٨ - وبالرغم من أن الاقتصار على الصيغة الأولى للتخصيص لا يؤثر في نتائج البحث ، فإن ورقة البحث لم تعط قدراً كافياً من الأهمية لطبيعة الاقتصاد الكويتي من ناحية ، وأدوات السياسة الاقتصادية في الكويت من ناحية أخرى ، وذلك عند مناقشة جدوى التخصيص من عدمه . وكلا الأمرين يلعب دوراً مهماً بل أساسياً في تحديد ما إذا كان التخصيص مهما اختلفت صيغته

سيعود بالنفع على الاقتصاد الكويتي .

فلو نظرنا إلى طبيعة الاقتصاد الكويتي فإن أهم خصائصه هي أنه اقتصاد نفطي يعتمد فيه الناتج القومي والميزان التجاري وميزانية الدولة على الإيرادات النفطية اعتماداً جوهرياً ، كما يقع على عاتق الدولة مهمة إدارة القطاع النفطي بصفة عامة ، وحيث يتم تحديد هيكل الأسعار للنفط الخام والمنتجات النفطية ، وكذلك الإنتاج من قبل الدولة ، الأمر الذي يعني بكل بساطة أن المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الكويت هو النفط الذي تتحكم فيه الدولة بحكم سيطرتها على القطاع النفطي . في ظل هذه الظروف فإن مناقشة موضوع التخصيص تصبح مناقشة نظرية محضة ما لم تطرح قضية تخصيص القطاع النفطي من عدمه ، إذ إن بقاء القطاع النفطي في أيدي الدولة يعني في النهاية أن الاقتصاد الكويتي في جزئه الأكبر هو اقتصاد قائم على القطاع العام بصفة رئيسية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تجارب عديدة لدول نفطية كإنكلترا مثلاً لا يخضع فيها القطاع النفطي لسيطرة الدولة وملكيتها ، بل يقتصر دور الدولة على التأثير في هذا القطاع عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية كالضرائب مثلاً .

من ناحية أخرى فإنه لا يمكن مناقشة موضوع التخصيص بمعزل عن المناخ الاقتصادي السائد بصفة عامة ؛ إذ إن التغيير في شكل

الملكية من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، كما أن التغيير في شكل الإدارة وأساليب عملها ، لا يضمنان تلقائياً تحويل الإنتاجية السالبة إلى إنتاجية موجبة .

إن من عوامل النجاح أن يكون المناخ الاقتصادي العام مناخاً دافعاً إلى النجاح ، وأن يكون لدى الدولة من أدوات السياسة الاقتصادية ما يمكنها من التأثير الفعال في النشاط الاقتصادي .

ولا يخفى أن أمام الكويت شوطاً طويلاً يجب أن تقطعه نحو استكمال أدوات السياسة الاقتصادية ، وخاصة أنه في غياب أدوات ضرائبية مؤثرة ، وأدوات للسياسة النقدية حتى في حدودها الدنيا ، فإن السياسة الاقتصادية للدولة تعتمد على الإنفاق الحكومي في المقام الأول ، الأمر الذي يضمن استمرارية «عمومية» الاقتصاد القومي .

٩ - كذلك فإن مناقشة قضية التخصيص لا يجوز فصلها عن مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية ، والمتمثلة بصفة خاصة في ضيق حجم السوق وندرة العمالة الوطنية ، إذ إن تغيير الملكية أو حتى شكل الإدارة وأساليبها لا يعني التغلب التلقائي على مشكلة صغر حجم السوق الذي يعني عدم إمكانية الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير ، الأمر الذي ينعكس على الكلفة الاقتصادية .

ومن هذه الزاوية فإنه لا يمكن التقييم الجدي لجدوى التخصيص

دون الأخذ في الاعتبار أن الكويت هي عضو من أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، التي تتميز اقتصاداتها بنفس خصائص الاقتصاد الكويتي وتعاني المشاكل نفسها .

لذلك فإن مناقشة التخصيص يجب أن تكون في إطار مجلس التعاون ، وحيث يكون في الإمكان التغلب على عديد من الصعاب الناجمة عن ضيق حجم السوق وندرة العمالة وغيرها .

١٠ - وأخيراً فإن التخصيص يتطلب توافر سوق للأوراق المالية ، فالأسهم والسندات هي نوع من أنواع المدخرات السائلة وشبه السائلة ، وحاملوها هم في المقام الأول من هذا النوع من المدخرين الذين يعطون أفضلية نسبية للسيولة والمخاطرة المحدودة .

ولا يخفى على الأذهان أن هذا النوع من المدخرين ، وخاصة صغار المستثمرين منهم ، هم الذين وقعوا فريسة مهزلة سوق المناخ ، وتحملوا قدراً كبيراً من الخسائر ، مما أثر ولا يزال يؤثر في الثقة بهذه الأسواق التي يعد توافرها شرطاً أساسياً للنجاح .

* * *

صندوق النقد الدولي .. البنك الدولي

إن الاجتماع السنوي الذي عقد في نهاية شهر سبتمبر في واشنطن لصندوق النقد الدولي ، وناقش «مشروع بيكر» وزير الخزانة الأمريكي الذي قدمه منذ عام تقريباً في سيؤول ، كوريا الجنوبية ، وهذا المشروع يهدف إلى محاولة تخفيف أعباء الديون المتراكمة على دول العالم الثالث . ولم يقتصر النقاش على مجرد تقييم هذا المشروع ، وإنما ركز على مناقشة أساسياته ، ومدى إمكانية وضعه موضع التنفيذ . أما خلفية هذه الاجتماعات فقد سادها جو من عدم الارتياح ، نظراً لتعاظم مشكلة الديون التي تهدد النظام المالي العالمي ، وتحاول دول العالم الثالث ، وبصعوبة شديدة ، خدمة ديونها التي وصلت إلى حوالي ٧١٠ مليارات دولار ، من قروض متوسطة وطويلة الأجل .

ومع زيادة احتمالات انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة صناعياً ، فسيزداد الضغط على دول العالم الثالث للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدول الدائنة ، من ناحية أخرى فقد عم الاجتماعات جو من الحذر والترقب ، نظراً لأن مشروع بيكر لن يأتي حتى الآن بأي نتائج إيجابية فعلية يمكن إخضاعها للتحليل ، ومن ثم التنبؤ ، أما الترقب فيرجع إلى أن الاجتماعات صادفت أول اختبار لمشروع بيكر

في صورة برنامج لإقراض المكسيك حوالي ١٢ مليار دولار ، لإنقاذ الوضع المتردي فيها ، وتراكم الديون الأجنبية التي وصلت إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار تقريباً .

إذا حاولنا تقييم مشروع بيكر ، فإنه يبدو للوهلة الأولى أن المشروع لم يحقق حتى الآن أهدافه الرئيسية ، فلقد دعا بيكر دول العالم الثالث إلى اتباع استراتيجية جديدة تقوم على إحداث تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية بهدف تحقيق النمو ، في المقابل يتعهد الدائنون بتقديم مزيد من التسهيلات والقروض ، حيث تقدم البنوك التجارية الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، كالبنك الدولي مبلغاً صافياً قدره ٢٠ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات إلى مجموعة من الدول تتكون من ١٥ دولة من الدول المدينة وهي : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، أكوادور ، ساحل العاج ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريا ، بيرو ، الفلبين ، أورغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا .

والنتائج المتوفرة حتى الآن لا تدل على تحقيق معدلات النمو المرتفعة ، أو على زيادة الأموال المتاحة للإقراض . فوفقاً لآخر تقرير للبنك الدولي فإن معدل النمو في دول العالم الثالث المدينة قد انخفض في المتوسط ، من ٤ ,٥٪ عام ١٩٨٤ إلى ٣ ,٤٪ في عام ١٩٨٥ . ومن المتوقع لهذا المعدل أن يستمر في الانخفاض في عام ١٩٨٦ ، أما فيما يتعلق بزيادة القروض من البنوك التجارية بمعدل

سنوي يتراوح ما بين ٢,٥٪ - ٣٪ وفقاً لمشروع بيكر ، فلقد انخفض الإقراض من البنك الدولي للتسوية بمبلغ ٢,٥ مليارات دولار في الربع الأول من هذا العام ، ولا توجد أي دلائل على حدوث تغيير في هذا الاتجاه الانخفاضي ، ورغم أن البنك الدولي قد قرر زيادة الأموال المتاحة بمبلغ ١,٨ مليار دولار إلى ١٣,٢ مليار دولار في عامه المالي الذي انتهى في يونيو الماضي ، ويهدف إلى زيادة الأموال المتاحة إلى ما بين ١٣,٥ مليار دولار و ١٧ مليار دولار هذا العام ، فإن الأموال المستخدمة في صورة قروض انخفضت في هذا العام مقارنة بالعام الماضي ، كما انخفضت التحويلات الصافية للمقترضين إلى مستوى ٣,٢ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مقارنة بحوالي ٥ مليارات دولار في العام السابق .

ورغم أن مشروع بيكر لم يحقق أهدافه سواء فيما يتعلق بمعدلات النمو وحجم الأموال المتاحة للإقراض ، فإن البعض يرى أن الحكم على مشروع بيكر بالفشل يعد سابقاً لأوانه ، إذ لم يمض وقت كاف للحكم عليه ، كما أن الغرض من المشروع هو تقديم إطار للعمل وليس برنامجاً للعمل . وإن هذا الإطار يجري إخضاعه للتجربة في الوقت الحالي ، في صورة القرض المكسيكي المقترح . ومن أسباب التمسك بمشروع بيكر ، عدم وجود أي اقتراحات أو برامج بديلة مطروحة للنقاش ، وتتعرض بجدية لمشكلة مديونية دول العالم الثالث ، بالإضافة إلى ذلك فإن مشروع بيكر ينطوي في الواقع على معالم جديدة لها طابع راديكالي ، أهمها الربط لأول مرة بين

«النمو والتقشف» ، حيث يتم الإقراض بشرط النمو ، وليس كما هو في السابق ، حيث يرتبط الإقراض بإجراءات تقشفية صارمة وسياسات نقدية ومالية انكماشية ، ومن هذا المنطلق فإن مشروع بيكر يختلف عن السياسات التقليدية للصندوق التي تقوم على تقييد النمو في مواجهة تزايد المديونية .

أدت التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة - وبصفة خاصة الانخفاض الكبير في سعر النفط - إلى تعقيد الوضع ، ومواجهة صعوبات كبيرة في تطبيق مشروع بيكر ، فانخفاض الإيرادات النفطية بالنسبة لغالبية الدول المختارة لتطبيق التجربة ، أدى إلى انخفاض إيراداتها بحوالي ٣٠ مليار دولار خلال هذا العام ، وبغض النظر عن المناقشات النظرية والفلسفية ، فإن مشروع بيكر على وشك أن يوضع موضع التجربة الفعلية في صورة الاقتراح المكسيكي ، وستكون نتائجه بمثابة الحكم العملي على المشروع ، ويتمثل المشروع المقترح للمكسيك في تقديم تسهيلات ائتمانية فورية من صندوق النقد الدولي قدرها ١,٤ مليار (عملة حقوق للسحب) (S.D.R) ، وذلك لتحقيق إصلاحات بهدف إعطاء دفعة للنمو ، هذه الخطوة الأولى التي تتبعها خطوات أخرى ، تتمثل في تقديم تسهيلات جديدة ، تتراوح ما بين ١٠ - ١٢ مليار دولار ، يكون نصيب البنوك التجارية منها حوالي ٦ مليارات دولار .

ويعترف المسؤولون في الصندوق بأن المشروع يتعرض لقدر كبير

من المخاطر تثير قدراً كبيراً من الشك في إمكانية نجاحه . فالمشروع لا يتسم بالجدية والحزم في تقديم الحلول الكافية في الأجل القصير لمواجهة التأثيرات العكسية لانخفاض الإيرادات النفطية ، على اقتصادات عديد من دول العالم الثالث . وهناك شك في أن يكون لدى المكسيك الإرادة السياسية الجريئة لاتخاذ الإجراءات والسياسات ذات التغيير الهيكلي اللازم لنجاح الخطة . كما لا توجد ضمانات بأن البنوك الدائنة ، وعددها ٥٠٠ بنك عالمي ستقبل جميعها تقديم تسهيلات مالية جديدة للمكسيك ، رغم أن المكسيك قد حاولت إقناع دائنيها بعزمها على اتخاذ العديد من السياسات الجديدة والجريئة لإصلاح الوضع الاقتصادي ، بما في ذلك الانضمام إلى منظمة GATT ، وتحرير تجارتها الخارجية ، والقيام ببرنامج طموح لتدعيم القطاع الخاص ، وتخفيض الدعم تخفيضاً كبيراً ، فإن عديداً من البنوك الدائنة يرى أن هذه الإجراءات لا تكفي ، لأنها لا تشمل أي تغير يذكر في قطاعات مهمة وحساسة ، خاصة قطاع الاستثمار الأجنبي ، كما أن الدولة لم تؤكد على إهمال النتائج السياسية لإجراءات هيكلية ، خاصة أن عام ١٩٨٦ هو عام انتخابات الرئاسة .

ولقد كان الضغط السياسي من أهم الأسباب التي جعلت صندوق النقد الدولي يخفف من مطالبه الأساسية بأن تقوم المكسيك بتخفيض العجز في ميزانيتها بحوالي ٥٠٪ وقبول تخفيض متواضع قدره ٥٪ ، ولا يزيد على ١٠٪ ، بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق

ملتزم بتقديم تسهيلات مالية عاجلة إذا انخفض سعر النفط إلى مستوى يقل عن ٩ دولارات للبرميل ، أو إذا لم تستطع المكسيك تحقيق معدل النمو المرغوب فيه ، ويتراوح ما بين ٣□و٤٪ سنوياً في الربع الأول من عام ١٩٨٧ ، وتعد هذه البنود الجديدة من أكثر النقاط محلاً للجدل ، إذ تعتبر البنوك هذه الميزة سابقة خطيرة قد تؤدي إلى نتائج عكسية ، وبالفعل أعلنت الأرجنتين عن نيتها في المطالبة بجدولة ديونها ، إذا انخفض سعر الحبوب عن مستوى معين ، أسوة بمشروع المكسيك الذي يضمن تقديم تسهيلات مالية إذا انخفض سعر النفط عن ٩ دولارات للبرميل ، كما أن تقديم تسهيلات وبصورة أوتوماتيكية في حالة عدم تحقيق معدلات النمو المرغوب فيها ، يقلل من حوافز تلك الدول ، ويكون بمثابة بوليصة تأمين تضمن تحييد أو تغطية نتائج السياسات الاقتصادية الفاشلة .

إن هذه التحفظات تلقى قبولاً داخل الأوساط الرسمية ، وصندوق النقد الدولي ، يضفي جواً من عدم الثقة ، وخاصة مع انتشار الإشاعات باحتمال استقالة المدير العام لصندوق النقد الدولي ، ومرجع عدم الثقة هو الخشية من النتائج السياسية لاتباع تغييرات هيكلية واستمرار انخفاض سعر النفط ، وازدياد معدلات التضخم في المكسيك ودول أمريكا اللاتينية بصفة عامة ، وقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بمعدل ١ ,٨٪ في خلال شهر أغسطس وحده ، أي ما يعادل ٩٣٪ سنوياً مقارنة بحوالي ٦٤٪ من العام السابق .

كل هذه الشكوك تدعو عديداً من البنوك إلى التردد في قبول المشروع المقترح ، وتتعدد الآراء في كيفية معالجة ازدياد المديونية لدول العالم الثالث ، فبعض البنوك السويسرية يقترح أن تضاف الفوائد المتراكمة إلى أصل القرض ، بدلاً من تقديم قروض جديدة على أساس أن هذا الأسلوب من المعالجة يتسم بالواقعية ، كما أنه يعتبر أكثر الأساليب عدلاً في توزيع الأعباء على البنوك ، كما أن هذا الأسلوب لا ينطوي على مخاطرة مماثلة للمخاطر المصاحبة للقروض الإضافية ، ومازالت البنوك السويسرية تمثل الأقلية ، فغالبية البنوك ترى أن الأسلوب السويسري يضعف من قوتها النسبية تجاه الدول المدينة ، ويرى البعض الآخر أن ترتبط القروض الإضافية الجديدة بأنظمة استبدال تتمثل في ضمانات أكبر ، ومساهمة في الملكية ، وربط هذه القروض بنظام البنك الدولي ، الذي ترتبط قروضه عادة بقطاعات اقتصادية محددة ، كقطاع الزراعة أو الصناعة مثلاً ، ولا تعطى هذه القروض إلاّ بعد بداية الإصلاحات القطاعية وتحقيق إنجازات حقيقية ، ويتطلب مثل هذا الربط بنظام البنك الدولي أن تتفق الدول الصناعية الكبرى على زيادة رأس مال البنك الدولي ، ومن ثم زيادة قدرته على الإقراض ، إلاّ أن هذا الموضوع لم يدخل في جدول أعمال الاجتماعات التي انعقدت في شهر سبتمبر الماضي ، وعلى هذا الأساس فإن احتمال زيادة الإقراض المرتبط بنظام البنك الدولي على نطاق واسع ، احتمال غير متوقع التحقيق في المستقبل القريب .

ولقد نجحت الحكومة المكسيكية أخيراً، وفي أعقاب الاجتماعات، في التوصل إلى اتفاق مع لجنة مُشكّلة من البنوك الدائنة يتم بموجبه تقديم قروض جديدة للمكسيك قيمتها ٦ مليارات دولار، وذلك كقرض مكمل لخطة الإنقاذ للاقتصاد المكسيكي التي تقدر بحوالي ١٣ مليار دولار. ويعد هذا الاتفاق استمراراً للاتفاق المبدئي الذي تم في ٣٠ سبتمبر الماضي مع البنوك الدائنة لإعادة جدولة الديون البالغ قدرها ١٠٣ مليارات دولار، من المليارات الستة الإضافية سيتم تخصيص حوالي ٣,٥ مليارات لهذا العام تدفع في أول ديسمبر لشرط نجاح المكسيك في تحقيق مطالب صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والقرض التجاري للبنك الدولي، أما باقي المبلغ فيخصص لعام ١٩٨٧، غير أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيراً مع لجنة الـ ١٣ بنكاً يتطلب موافقة جميع البنوك الدائنة قبل وضعه موضع التنفيذ، وشروط الاتفاق تضمن مزايا عديدة، وتعد خطوة مهمة نحو ربط مشكلة إعادة جدولة الديون ببرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفقاً لمشروع بيكر، وحيث يقوم البنك الدولي بضمان القروض التجارية الجديدة في جزء مهم منها، وحيث تمتد فترة السماح لحوالي ٥ - ٧ سنوات وبفائدة مخفضة للغاية، قد توفر للمكسيك حوالي ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ وحده. وبالرغم من هذا النجاح فإنه لا يجب المغالاة في التفاؤل، إذ إن تصميم الاتفاق المكسيكي على مشكلة ديون العالم الثالث بصفة عامة، يتطلب وضع عناصر مشروع بيكر برمتها موضع

التنفيذ ، كما يتطلب زيادة رأس مال البنك الدولي ، هذا بالإضافة إلى قدرة دول العالم الثالث على اتخاذ سياسات جريئة في مجال الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وتحقيق التنمية في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وهذه العناصر لم تكتمل بعد وتتطلب فترة طويلة من الزمن .

في ضوء ذلك ، فإن الآمال تنعقد على تطور واحد ، وهو أن يحدث تغير جذري في سوق النفط يكون من شأنه حدوث تحسن في الأسعار ، ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية ، مما يؤدي إلى قدر محدود من الثقة بالنظام المالي العالمي وبالأوضاع الاقتصادية لبعض دول العالم الثالث المنتجة للنفط . مثل هذا التحسن في المناخ الاقتصادي العام يُمكّن الإدارة السياسية أن تتحمل بعض المخاطر المصاحبة لاتخاذ سياسات هيكلية في البنية الاقتصادية ، وتحقيق النمو المطرد .

أي إن الحل يعود مرة أخرى إلى النفط ، فهل من المتوقع أن تحدث المعجزة مرة أخرى ، أم سيبقى مشروع بيكر ومشكلة الديون لغزاً صعب الحل؟؟ . .

* * *

الخميس الأسود

نسمي يوم الخميس ١١ سبتمبر ١٩٨٦ «بالخميس الأسود» وشبه بيوم الثلاثاء ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩ ، وكان ذلك اليوم بداية ما سمي بالكساد الكبير . ففي يوم الخميس انخفضت أسعار الأسهم في سوق وول ستريت الأمريكي بحوالي ٤,٥٪ تقريباً ، أي إن القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة قد انخفضت بحوالي ١٠٠ مليار دولار في خلال ساعات معدودة ، وانخفض معيار «داو - جونس الصناعي» بمتوسط ٤,٦٪ ، وكانت أوامر البيع تفوق أوامر الشراء بدرجة كبيرة تعادل نسبة ١٠ - ١ ، ورغم أن معدل الانخفاض يقل عن معدل الانخفاض الذي حدث في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩ ، حيث انخفضت أسعار الأسهم بحوالي ١١,٧٪ خلال ساعات التداول ، فإن معدل الانخفاض الذي حدث يوم الخميس كان كبيراً مقارنة بمعدلات الانخفاض التي حدثت في عام ١٩٢٩ ، كما أنه أدى إلى انخفاض كبير في القيمة الرأسمالية المطلقة للأسهم المتداولة ، ولقد تبع هذا الانخفاض في سوق نيويورك انخفاض مشابه في الأسواق المالية الرئيسية للدول الصناعية الكبرى . ففي خلال ستة أيام انخفضت أسعار الأسهم في سوق طوكيو عند الإغلاق بحوالي ٦,٩٪ مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل ذلك بأسبوع ، كما انخفض معيار داو - جونس بحوالي ٥,٩٪ . ومعدل

الفايننشال تايمز في لندن بحوالي ٢ ,٣٪ خلال نفس الفترة - وقد أدت هذه التطورات إلى انتشار جو من التوقعات والتفسيرات التي تنوعت في مصادرها ومبرراتها ، فلقد رأى البعض فيما حدث أنه يمثل كارثة كبرى وحماماً من الدم ، وأن الاقتصاد العالمي يواجه أزمة حقيقية قد تفوق في حدتها جميع الأزمات التي واجهها منذ الكساد الكبير ، بينما يرى البعض الآخر أن الأسواق المالية لا تعكس القوى الاقتصادية الحقيقية ، وأنها لا تختلف اختلافاً كبيراً عن ألعاب القمار ، وتخضع في الوقت الحالي للاعتبارات التكنولوجية ، وتأثير إدخال الحاسب الآلي (الكمبيوتر) أكثر من تأثير التغيرات الاقتصادية الحقيقية . ويرى هؤلاء أن ما حدث مجرد حالة من هبوط الأسعار داخل دورة ترتفع فيها الأسعار ، كما تهبط ، ورغم الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم منذ ١١ سبتمبر فإن المستثمرين قد حققوا في الواقع أرباحاً رأسمالية خيالية . فالمستثمر الأمريكي مثلاً قد ارتفعت القيمة الرأسمالية لأسهمه بنسبة ١٢٨٪ منذ عام ١٩٨٢ ، والمستثمر الألماني بنسبة ٢٦٦٪ ، والمستثمر الياباني بنسبة ٣٢٤٪ ، والمستثمر البريطاني بنسبة ١٠٤٪ مقارنة بالأسعار السائدة في أغسطس عام ١٩٨٢ ، عندما كانت هناك بوادر أزمة بنكية على المستوى العالمي .

والواقع الذي لا يمكن إنكاره هو أن أسواق الأوراق المالية في الدول الصناعية الكبرى تتأثر بالاعتبارات غير الاقتصادية ، سواء كانت سياسية أو تكنولوجية ، أو ما يمكن تسميته بسيكولوجية السوق ، إلا

أن هذه الاعتبارات غير الاقتصادية لا تمثل العامل الرئيسي في تحديد مجريات الأمور ومستويات الأسعار وحجم التداول ، إذ تلعب الاعتبارات الاقتصادية الدور الأول والرئيسي ، وخاصة إذا لم يقتصر التحليل على يوم بذاته أو فترة بذاتها ، وإنما يركز على التيار السائد خلال أكثر من وجه أو مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية . وما حدث في سبتمبر في الأسواق المالية وخاصة سوق وول ستريت يمكن إرجاعه أو تفسيره وفقاً لاعتبارات اقتصادية ، بعضها تشاؤمي وبعضها تفاؤلي ، فالعام الحالي تميز بخيبة الأمل بالنسبة لواضعي السياسة الاقتصادية ، وبالنسبة للتجارة والصناعة وحجم التداول والبطالة ، فانخفاض كلفة النفط التي رأى البعض أنها ستؤدي إلى دفع عجلة النمو لم ينتج عنها واقعياً أي تحسن ، بل على العكس جاءت معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية المتقدمة أقل مما كان متوقعاً ، والانخفاض في سعر الدولار الذي انعقدت عليه الآمال لدفع مستوى الطلب على المنتجات الأمريكية ، وزيادة الصادرات ، لم يؤد إلى أي تحسن في الميزان التجاري الأمريكي ، الذي استمر العجز فيه بصورة مطردة ، مما يعني ضعف مرونة الطلب السعري من انخفاض سعر الدولار ، ولقد أدى ذلك كله إلى شيوع جو من التوقعات بأن العالم سيواجه مرة أخرى حالة من الكساد العالمي ، وخاصة بعد استمرار الكساد لفترة طويلة منذ بداية السبعينات ، مما نتج عنه مستويات مرتفعة للبطالة لم يسبق لها

مثيل ، ومازالت مستمرة في أكثر الدول الصناعية ، ويخشى الجميع من أن تلجأ الحكومات في مواجهة هذه التوقعات إلى الإسراع باتخاذ سياسات توسعية دون تأن أو دراسة فتخطئ في التوقيت ، ومن ثم العودة إلى مستويات التضخم والكساد التي ميّزت العقد الأخير .

أما عن العوامل التفاؤلية فإن ما حدث يمكن تفسيره جزئياً بالإشاعات التي سادت في السوق عن وجود بوادر ازدياد في الطلب ، انعكس على حجم مبيعات التجزئة ، مع انخفاض نسبي في معدلات البطالة في الولايات المتحدة ، وأدى ذلك إلى أن السوق بدأ يتوقع ظهور التضخم مرة أخرى ، وخاصة بعد فشل التوقعات عن احتمال حدوث انخفاض في أسعار الفائدة ، التي وصلت إلى أعلى مستوى في القيمة الحقيقية في الثلاثين عاماً السابقة ، فرغم انخفاض معدلات سعر الفائدة في الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة ، فإنها تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل التضخم الذي وصل في المتوسط إلى ١,٦ ٪ .

وازدياد الطلب قد لا يؤدي إلى شيوع جو تشاؤمي إذا صاحبه زيادة في الإنتاج ، فإذا لم تحدث زيادة في الإنتاج فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الواردات من ناحية ، ومن ثم زيادة العجز في الميزان التجاري ، وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى ، ولم تتحقق توقعات السوق مرة أخرى في انخفاض أسعار الفائدة ، إذ إن السلطات

الأمريكية قد ربطت بين انخفاض أسعار الفائدة على الدولار ، وانخفاض أسعار الفائدة في ألمانيا واليابان ، وقد رفضت السلطات النقدية في كلا الدولتين تخفيض أسعار الفائدة خشية انخفاض سعر الدولار مرة أخرى ، مما يؤدي إلى زيادة واردات هذه الدول من أمريكا وعدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المرغوب فيها ، وفي نفس الوقت امتنعت السلطات الأمريكية عن التخفيض الانفرادي لسعر الفائدة خشية الآثار العكسية لهذا الانخفاض على حركة النقود الساخنة وحدوث ضغط كبير على الدولار في سوق العملات .

وانتقل الخوف من التضخم إلى الأسواق الأخرى وانعكس على مؤشرات أسواق المعادن ، وبصفة خاصة المعادن الثمينة ومنها الذهب والبلاتين ، فتقليدياً يزداد الطلب على الذهب في الظروف التي تسود فيها توقعات ارتفاع الأسعار في أسواق السلع والخدمات ، أما أسعار المعادن غير الثمينة والمواد الخام الصناعية ، التي تعد من أدق المؤشرات لمستوى الطلب في أسواق السلع والخدمات فقد بدأت في الارتفاع بعد فترة طويلة من الانخفاض ، فإذا أخذنا في الاعتبار مستويات التضخم السائدة في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة صناعياً ، وهي مستويات منخفضة من الناحية المطلقة مقارنة بالمستويات السائدة سابقاً ، فإن أي زيادة وإن كانت صغيرة من الناحية المطلقة تعد زيادة كبيرة من الناحية النسبية ، فارتفاع مستويات التضخم في الولايات المتحدة مثلاً من ١,٦٪ إلى ٢,٦٪ يمثل زيادة حوالي ٥٠٪ ، فإذا

حدثت مثل هذه الزيادة في فترة قصيرة ساد السوق جو من التوقعات بعودة الاقتصاد العالمي إلى حالة الانفجار التضخمي .

وتجارب العالم لا تستبعد احتمال حدوث ذلك ، فلقد تميزت فترة الستينات بمستويات معتدلة للتضخم حوالي ٢٪ في المتوسط ، غير أنها وصلت في أوائل السبعينات إلى حوالي ١٨٪ في المتوسط في عديد من الدول الصناعية وخلال فترة قصيرة . كما أن السوق يخشى أن تلجأ عديد من الدول الصناعية المتقدمة إلى اتباع سياسات توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو التوسع النقدي ، فتخطئ هذه الحكومات في التوقيت ، كما هي العادة فيبدأ التضخم في الازدياد المصاحب للكساد .

بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية السابقة فقد ساهمت العوامل التكنولوجية في ازدياد حدة حركة أسعار الأسهم وتقلباتها ، فإدخال برنامج التداول (Program trading) وشيوع استخدامه وسرعة تداول المعلومات والتقييم وتقديم التنبؤات باستخدام العقل الآلي أدت في البداية إلى حدوث انخفاض في أسعار الأسهم زاد في حجمه وسرعته عما كان متوقعاً في ظروف مشابهة ، نظراً لاستخدام العقل الآلي وبرنامج التداول ، مما أدى إلى تكوين التوقعات على أساس شبه آلي يستند إلى تنبؤات البرنامج التي تظهر بصورة آنية ومستمرة على شاشات الكمبيوتر للمتداولين ، وتأثير إدخال هذا التغيير التكنولوجي

على حجم التداول وسرعته ونتائجه هو أمر متوقع في البداية ، لكن سرعان ما يعود السوق إلى أسلوب تكوين التوقعات بالصورة المعتادة ، حيث تختلف وجهات النظر ، وفي هذه الحالة تصبح تنبؤات البرنامج مجرد معلومة واحدة في حسابات المتعاملين تؤخذ في الاعتبار إلى جانب المعلومات من المصادر المتعددة ، بما فيها ما يسمى بسيكولوجية السوق ، أي إن ما حدث لا يتنبأ بكارثة متوقعة أو تكرار لما حدث خلال الكساد الكبير ، وإنما جاء محصلة لعوامل اقتصادية وغير اقتصادية تفاعلت مع بعضها وتأثرت بالتغير التكنولوجي الذي دخل السوق ، فكان من الطبيعي أن تنتج عنه نتائج غير عادية في حجمها ، ومع استمرار الوقت والتكيف مع التغير التكنولوجي فمن المتوقع أن تعود الأوضاع الاقتصادية إلى مجراها الطبيعي .

* * *

الثورة الاجتماعية الهادئة

تواجه الدول الصناعية المتقدمة ثورة اجتماعية هادئة ذات آثار اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية ، وتتمثل هذه الثورة في الزحف المستمر للمرأة في المجال الوظيفي ، ولهذه الثورة جوانب متعددة بعضها ذو طابع كمي بحت ، ويتمثل في الزيادة الملموسة في نسبة المرأة العاملة إلى مجموع العمالة ، وبعضها ذو طابع كيفي ويتمثل في انتشار عمالة المرأة في مجالات للعمل خارج إطار المجالات التقليدية ، ولقد أدت هذه الثورة إلى تحقيق نتائج على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، استطاعت أن تتحقق بصورة هادئة بالرغم من أبعادها الملموسة .

إن زحف المرأة في المجال الوظيفي بأعداد كبيرة وفي مجالات متعددة أدى إلى خدمة مصالح الحركة النسائية بصورة أكثر تأثيراً من تأثير المنظمات التي تتخصص في تدعيم الحركة النسائية وتحرير المرأة في الدول الصناعية المتقدمة ، فمن الناحية الكمية حققت المرأة تقدماً ملموساً ، فمنذ عام ١٩٧٩ تمكنت المرأة من أن تشغل ما يزيد عن ٧٣٪ من الوظائف الجديدة المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أما في الدول الصناعية الكبرى من دول منظمة التعاون الاقتصادي ، فقد ازدادت نسبة دخول المرأة لسوق العمل بمعدل ٧٪ مقارنة بالانخفاض في نسبة عمالة الرجل حوالي ٢٪ ، وبصفة عامة فإن هذه الظاهرة

تكاد تشمل الدول الصناعية ، حيث تزداد نسبة دخول المرأة إلى سوق العمل بمعدل يتساوى مع نسبة خروج الرجل من سوق العمل على أقل تقدير .

ويرجع هذا التقدم إلى التغير في طبيعة طلب السوق إلى حد ما ، ففي أوائل السبعينات كان الطلب يزداد على عمل المرأة في أوقات الرخاء ويقل في أوقات الكساد ، غير أن الصورة قد تغيرت ، وأصبح الطلب على عمل المرأة لا يتوقف على الوضع الاقتصادي أو الدورة الاقتصادية ، فلقد أدى التوسع الكبير في دور القطاع العام في الاقتصاد القومي ، ومن ثم التوظيف الحكومي إلى زيادة الطلب على عمل المرأة في الجهاز الحكومي ، حتى أن المرأة أصبحت تمثل أكبر نسبة من العاملين في قطاع الدولة ، ففي الدول الإسكندنافية يمثل عمل المرأة ٧٠٪ من مجموع العاملين في القطاع الحكومي ، كذلك أدى انتشار الوظائف ذات العمل الجزئي (Part-time Jobs) وخاصة مع التطور في الهيكل الاقتصادي والتوسع الكبير في قطاع الخدمات على حساب الصناعات التقليدية ، أدى هذا التغير إلى زيادة الطلب على عمل المرأة ، حتى أنها أصبحت تمثل أكثر من ٨٠٪ من الوظائف ذات العمل الجزئي في غالبية الدول الصناعية الكبرى ، وأكثر من ٩٠٪ في بعضها كبلجيكا ، والدانمرك ، وألمانيا الغربية ، وبريطانيا .

ومن أسباب هذا التوسع المرونة في حركة عمل المرأة ، واستعدادها أكثر من الرجل للتأقلم مع ظروف العمل في الدول الغربية ، هذا بالإضافة إلى رخص الكلفة وخاصة في الوظائف ذات

الطابع الجزئي ، وعدم انتماء المرأة إلى نقابات العمال ، وحتى إذا انضمت المرأة إلى هذه النقابات ، فمن الملاحظ عدم مشاركتها بفعالية في أنشطة هذه النقابات ، وخاصة في ظروف الخلافات أو الإضرابات ، ولكن من أهم العوامل لتقدم المرأة في المجال الوظيفي توفر الحوافز حتى أنه يمكن القول إن الرجل في الدول الغربية يعمل من أجل الكسب المادي ، بينما المرأة تدفعها حوافز تفوق الكسب المادي ، أهمها الرغبة في العمل . هذا بالإضافة إلى استعداد المرأة أكثر من الرجل وقبولها لتغير المهنة أو الوظيفة ، والمشاركة في برامج التدريب وإعادة التدريب ، وهذا عامل مهم في ظروف التغير التكنولوجي في الهيكل الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة ، وخاصة في قطاع الخدمات ، وانتشار استخدام الكمبيوتر ، غير أن هذه الثورة الاجتماعية لم تكتمل بعد فهي مازالت تقتصر على الدول الصناعية المتقدمة ، ولم تتعدها إلى دول العالم الثالث ، حيث مازالت المرأة تعمل ساعات تفوق ساعات عمل الرجل ، وإن كان عملها بدون أجر وخارج نطاق السوق ، كذلك فإن هذه الثورة لم تكتمل المعالم في الدول الصناعية ، فنسبة عمل المرأة بأجر قد وصلت إلى النسبة التي كانت عليها في بداية الثورة الصناعية وهي حوالي ٣٠٪ . أي إن ٧٠٪ من عمل المرأة لايزال خارج إطار السوق وبدون أجر . كذلك فمازالت المرأة لا تحقق أجراً يتساوى مع أجر الرجل رغم تعديل القوانين بهدف مساواة الرجل بالمرأة في الأجر لنفس الوظائف والأعمال ، وذلك نظراً لقبول المرأة لوظائف العمل الجزئي وتنازلها عن المزايا الأخرى غير الأجرية كالتأمين والمعاشات .

وستشهد السنوات العشر القادمة تغيرات كبيرة ستؤدي إلى استكمال معالم هذه الثورة الاجتماعية الهادئة ، إذ سيزداد دور المرأة في سوق العمل كمياً وكيفياً ، ومن أهم العوامل التي ستساعد على تحقيق هذا الهدف حدوث تغيرات في الهيكل الديمغرافي للدول الصناعية المتقدمة ، حيث ستنخفض نسبة صغار السن من القادرين على العمل ، وهم يمثلون عادة عرض العمل المستقبلي للوظائف ذات العمل الجزئي ، مما سيؤدي إلى إحلال المرأة محل هؤلاء في هذا النوع من الوظائف .

ففي بريطانيا مثلاً من المتوقع أن يكون عدد السكان من الفئة العمرية ما بين ١٥ - ١٩ سنة في عام ١٩٩٤ تقل بنسبة ٢٨٪ عن أعداد هذه الفئة العمرية في عام ١٩٨٤ ، بالإضافة إلى هذه التغيرات في الهيكل العمري للسكان فإن التوسع في تعليم المرأة سيفتح أمامها مجالات وظيفية متعددة ، ففي عديد من الدول يمثل العنصر النسائي أكثر من ٥٠٪ من أعداد التلاميذ في المدارس الثانوية ، وتبين الدراسات في الجامعات البريطانية مثلاً ، إن ازدياد نسبة التعليم تؤدي إلى زيادة فرص العمل بالنسبة للمرأة أكثر من الرجل على المستوى الحدي . أما نسبة العنصر النسائي في التعليم الجامعي في الدول الصناعية المتقدمة فمازالت تمثل أقلية . غير أن نسبة الزيادة السنوية في تزايد مستمر ، حيث يمثل العنصر النسائي في بعض هذه الدول ما يقارب ٥٠٪ من مجموع الطلبة كما هي الحال في بريطانيا ، وأدى

ازدياد تعليم المرأة إلى دخولها في مجالات عمل جديدة ، وخاصة في مجال الأعمال الحرة والمهنية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تملك المرأة حوالي ٢٥٪ من مجموع الرساميل الصغيرة ، وترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب ٣٣٪ في كندا ، وتنخفض إلى حوالي ٢٠٪ في فرنسا . ويمثل هذا التغير تطوراً تدريجياً وكيفياً في عمل المرأة ، فخريجات الجامعات في الستينات قد دخلن مجال التدريس ، أما خريجات الجامعات في السبعينات فقد دخلن مجالات العمل المهني ، كالطب والقانون والبنوك وشركات التأمين . ففي بريطانيا مثلاً تمثل المرأة ٤٧٪ من خريجي كليات الطب ، كما أن نسبة العاملات في مجال التأمين ارتفعت من ٤٪ إلى ١٤٪ ، وفي المحاماة من ٦٪ إلى ١٧٪ . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تضاعف عدد العاملات في الوظائف التنفيذية والإدارية في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .

نتج عن هذه التغيرات آثارٌ اجتماعية ذات أهمية ملموسة . فتقدم المرأة في المجال الوظيفي أدى إلى تطور فيما يسمى في الدول الغربية بسوق الزواج ، إذ بدأ العامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في التأثير على سن الزواج وطبيعته ، فالزواج من امرأة متعلمة في سن الثلاثين ، وذات راتب سنوي يساوي عشرين ألف جنيه استرليني في المتوسط ، يؤدي إلى زيادة في رأس مال الأسرة تقارب من ٣,٧ آلاف جنيه استرليني بافتراض استمرارها في العمل لمدة ثلاثين عاماً ، وبسعر فائدة ٥٪ سنوياً ، فمن الناحية الاقتصادية يزداد الآن الطلب على عمل المرأة

في مجالات العمل ذات المهارة العالية وفي الصناعات المتقدمة تكنولوجياً وخاصة المرأة المتعلمة ، ففي عام ١٩٨٥ مثلاً ، مثلت المرأة المتخرجة من الجامعة نسبة ٢٨٪ من خريجي الجامعات الذين التحقوا بشركة جنرال الكتريك ، ونسبة ٣٧٪ في شركة (IBM) للحاسبات الآلية الدولية في الولايات المتحدة . وهذا التيار مستمر ويصاحبه أيضاً تحسن في نتائج مثل هذه الشركات ، مع الهبوط التدريجي في نسبة الصناعات التقليدية ، وخاصة الصناعات التحويلية الأقل توظيفاً عادة للمرأة ، ويتوقع كثير من المراقبين أن تلعب المرأة في المستقبل وحتى عام ٢٠١٠ دوراً يشبه إلى حد كبير الدور الذي لعبته فئة المزارعين في فترة ما بعد الحرب ، حيث أدى انتقالهم من المزارع غير المنتجة إلى الصناعات الجديدة في ذلك الوقت إلى حدوث طفرة صناعية في الخمسينات والستينات . وعلى أساس هذه النبوءات والتقديرات المستقبلية فمن المتوقع أن تلعب المرأة دوراً مهماً في فترة ما بعد الاقتصاد الصناعي حتى نهاية هذا القرن .

* * *

القضية العربية ومفترق الطرق (١)

شتان ما بين العودة الأخيرة لعرفات ورابين إلى البيت الأبيض للتوقيع على اتفاقية توسيع نطاق الحكم الذاتي وشهر سبتمبر الماضي يلفظ أنفاسه الأخيرة ، ولقائهما الأول في رحابه ومصافحتهما الشهيرة في سبتمبر من عام ١٩٩٣ ، عقب التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ المبرم في أوسلو . . فبقدر ما كان اللقاء الأول حافلاً بنشوة وإثارة جعلتا العالم يقف على أصابع قدميه مشدوهاً ، ومنطقة الشرق الأوسط تحبس أنفاسها مبهورة ، تدغدغها الأمنيات بانبلاج فجر جديد ، جاء اللقاء الثاني ، على الأقل بالنسبة للشارع العربي ، مفتقداً للبريق والتوهج رغم كل مظاهر الاحتفال ، وسط تجمع من أقطاب عربية . لقد جرت بين السبتمبرين مياه كثيرة تحت الجسر ، واصطدم الحلم الرومانسي المتطلع إلى نهاية عهود الظلم والتيه في الشرق الأوسط لصالح سلام قائم على العدل والشرعية ، بعنجهية العقلية التي لا تزال ترى في رد بعض من الحقوق المغتصبة إلى أهلها تنازلاً ما بعده تنازل . .

إن تجربة عامين من المفاوضات الفلسطينية المضنية مع إسرائيل كانت أكثر من كافية لإغراق التفاؤل العربي في بحر جديد من الإحباط ، وتضخيم الإحساس بالعجز الذي ما فتئ ينخر صميم الوجدان القومي .

فلقد بدأت عملية السلام عند انطلاقتها الأولى في مدريد ارتكازاً على مبدأ بسيط لا تعقيد فيه يقضي بمبادلة الأرض بالسلام . . وغني عن الذكر أن مجرد موافقة الأطراف المعنية جميعاً على ذلك المبدأ ، كان من المفروض أن يعني ضمنياً شمولية التسوية السلمية لكل جذور النزاع في الشرق الأوسط من منطلق أن الأراضي التي يراد مقايضتها بالسلام والتعايش معروفة ومحددة ، سواء أكانت تتبع لسوريا أو لبنان أو للأردن أو للفلسطينيين . . بيد أن دهاء الجانب الإسرائيلي ونيته المبيتة تجاه الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الغنائم دفعاه إلى العمل ، وبنجاح ، على فصل المسارات عن بعضها البعض ، والانفراد بأطراف التسوية كل على حدة ، ساعده على ذلك ، وللأسف ، واقع التشتت والتمزق العربي الذي أسهمت في تكريسه أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها . . وهكذا اختفى إلى الأبد شعار الشمولية الذي ظلت الأمة العربية ، على مدى نصف قرن من الزمان ، ترفع لواءه مقروناً بالعدل في مطالبتها بالحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط . . وبمثلما ذهب شعار «الشمولية» ، يأتي الدور الآن على رديفه «العدل» ، الذي تتلهى إسرائيل حالياً بإفراغه من محتواه في تعاملها مع المسار الفلسطيني . . .

* * *

سلام الشرق الأوسط وآفاق الانفراج الكبير (٣)

بالنسبة لسوريا ، فإن هذه التفاعلات التي أطلق عقالها ، مصرع رابين قد نزلت بلا شك ، برداً وسلاماً ، وأثبتت مدى حكمة ما ظلت تنتهجه حيال عملية السلام من سياسة النفس الطويل ، التي ترتكز إلى الصبر والتريث والانتظار ، بديلاً عن التسرع والتهافت ، وذلك انطلاقاً من إيمان لم يتزعزع بأن السلام يحتاج إلى سوريا ، ربما بأكثر مما تحتاج هي إليه .

صحيح أن سوريا قد اختارت الانضمام لعملية السلام منذ بدايتها ، عن اقتناع أسهمت في تكريسه المستجدات والمتغيرات الدولية ، ومن أهمها انهيار الكتلة السوفييتية ، الحليف السابق ، وما طرأ على الساحة الإقليمية من واقع جديد في أعقاب مؤامرة العراق المشؤومة التي انتهت بحرب الخليج ، ومن ثم بتقوية نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ، وشحذ رغبتها في الاضطلاع ، بوصفها القوة الوحيدة المتبقية في العالم ، بدور جديد يرتكز إلى إشاعة السلام في ربوعها . . غير أن نظرة سوريا للسلام لم تكن تقوم على محاولة السعي للظفر به بأي ثمن ، بحسبانه غاية ، في حد ذاته ، بقدر ما أنها ظلت تقترب منه ، من منظور مردوده فيما يتعلق برسم الخريطة المستقبلية لموازين القوى في المنطقة ، وما يعنيه هذا الأمر بالنسبة لموقعها ، الذي لا ترضى له تهميشاً بل تطمح له في الزيادة .

هذا المفهوم الاستراتيجي المتميز لعملية السلام من قبل سوريا ، جعلها أكثر شفافية في ما يتصل بتبين خطورة المنطلقات الإسرائيلية ، وبالتالي ادعى إلى الحذر من الوقوع في حبائل المخطط الرامي إلى اصطياد الأطراف العربية بعد إضعافها ، واحداً إثر الآخر ، داخل شبكة سلام تجني منها إسرائيل ، في نهاية المطاف ، موقع القوة الإقليمية العظمى . . ومن خندقها ذاك بقيت سوريا تراقب حلقات المسلسل تنداح بولوج الفلسطينيين باحة الحل المنفرد ومن بعدهم الأردن ، الأمر الذي قوى من يقينها بأن حسابات إسرائيل تستهدف عزلها ، أي سوريا ، وبالتالي إضعاف موقفها التفاوضي ، وجعلها تهرول نحو السلام صاغرة ذليلة ، قانعة بفتات الغنيمة .

* * *

سلام الشرق الأوسط الرقم الصعب في المعادلة الأمريكية..

كلما ادلهمت الدروب أمام الإدارة الأمريكية ، اتجهت بأبصارها إلى منطقة الشرق الأوسط ، تطلعاً إلى بصيص نجاح يخفف من مرارة مذاق النكسات المتلاحقة على الصعيدين الداخلي والخارجي . . فها هو وزير الخارجية الأمريكية ، وارين كريستوفر ينهمك في جولة مكوكية جديدة تستهدف كسر جمود آخر مسارات عملية السلام العربية الإسرائيلية ، وذلك في أعقاب واحدة من أصعب الفترات التي تمر بها الإدارة الأمريكية ، وهي فترة بدأت بهزيمة موجعة على يد الحزب الجمهوري المنافس في الانتخابات التشريعية التكميلية ، وانتهت بانحسار ملحوظ في الدور القيادي الأمريكي في حلف شمال الأطلنطي ، كان من ثماره الانحناء أمام العاصفة الأوروبية ، والتخلي المؤسف عن المواقف المبدئية الشجاعة فيما يختص بمعالجة الأزمة البوسنية بشكل يكفل ردع العدوان ورد المظالم .

غير أن كريستوفر يرتكب خطأ جسيماً ، هذه المرة ، إن ظن بأن أشجار عملية السلام يمكن أن تطرح ثماراً أخرى لمجرد أنه تنقل بين هذه العاصمة وتلك ، حاملاً مقترحات ومقترحات مضادة فالمسار السوري - الإسرائيلي وما يرتبط به من مسار لبناني ، يحفل ، رغم البساطة التي تبدو عليها معادلته السلمية ، بتعقيدات غير مرئية ،

وبعقبات يصعب ، إن لم يستحل ، تجاوزها ما لم تدرك الإدارة الأمريكية بأنه يتحتم عليها دخول المعترك ، لا كوسيط ، وإنما كقوة لها تأثيرها ؛ وتمتلك من النفوذ ما يؤهلها للضغط من أجل وضع مبدأ الأرض كاملة مقابل السلام الكامل ، موضع التطبيق ، وهو المبدأ الذي تقر هي نفسها بأنه يمثل العنصر الأساسي في معادلة السلام .

إن جوهر التعقيد الذي يحف بالتسوية على المسار السوري - الإسرائيلي ينحصر في وجود نية مبيّتة لدى الحكومة الإسرائيلية على عدم التفريط في كامل هضبة الجولان ، وذلك لعدة أسباب منها الاستراتيجي والأمني والاقتصادي ، ومنها ما يتعلق بالصراع السياسي الداخلي والمزايدات الحزبية . . ولعل أكثر ما يشجع الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في التعنت والمماطلة إزاء مسألة الانسحاب الكامل ، هو إحساسها ، من جهة ، بأنها تستطيع أن تظفر ، في آخر الأمر ، بما تريد ، وذلك على غرار ما تحقق لها عبر اتفاق «أوسلو» مع الفلسطينيين ، وما تلا ذلك من اتفاق متكامل مع الأردن ، وعلمها ، من جهة أخرى ، بأنها تستطيع أن تعول على مؤازرة الإدارة الأمريكية ، التي رغم أنها تحمل شعارات الحياد ، فإنها تخفي داخل معطف الراعي الذي تتلحف ، توجهات تعاطف مع المواقف الإسرائيلية ، تسفر عن وجهها بين الفينة والأخرى ، بدءاً من تأييد الدعاوى الإسرائيلية بشأن القدس ، وانتهاء بآخر تصريح منسوب لكريستوفر قبيل توجهه إلى المنطقة ، يتبنى فيه وجهة نظر حكومة

رابين الداعية إلى إجراء تعديلات في اتفاق أوسلو تتسق والرغبة في الاحتفاظ بالمستوطنات بعد الجلاء عن بقية الأراضي المحتلة ، وفي توفير الحماية لها بواسطة قوات إسرائيلية .

وإذا كانت الإدارة الأمريكية ترغب جادة في تحقيق انفراج حقيقي للنزاع في الشرق الأوسط ، فإن عليها أن تكف عن التحديق في الأشياء بعيون إسرائيلية ، وألا تتوهم بأن ما انطبق على عرفات والعاهل الأردني الملك حسين ، يمكن أن ينطبق على الزعيم السوري حافظ الأسد ، فالأول وجد نفسه في مأزق وأمام طريق مسدود ، فكان الالتحاق بعربة السلام وما يتيحه له من اعتراف دولي هو قشة الغريق التي تشبث بها ، أما الثاني ، فقد كان الصلح مع إسرائيل هو حلم شبابه الباكر ، والأمنية التي طالما تشوق إلى تحقيقها ، وسلك في سبيل ذلك دروب السرية والاتصال المحرم ، إلى أن فتح له الأول طريق الوصول المشروع . .

غير أن الأسد هو من عجينة أخرى وابن مخاض مختلف . . نظرته للسلام تنطلق من معطيات إدراكه لمدى حاجة السلام إليه ، الأمر الذي يجعله ادعى للتمسك بالتسوية المشرفة التي تتسم بالشمول والعدل وتوفير الكرامة العربية ، وأبعد عن التشبث بأنصاف وأشباه الحلول ، أو الركون إلى سراب وعود قد لا تتحقق أبداً ، خاصة وهو يرى بأم عينيه المستنقع العميق الذي تغوص فيه تجربة الحكم الذاتي الفلسطينية من جراء استنادها إلى اتفاق مهزوز ، بوسع الرياح أن تطيح به في أي لحظة .

خلاصة الأمر ، إن مفتاح السلام النهائي والحقيقي في الشرق الأوسط يظل في يد الإدارة الأمريكية ، التي بوسعها ، إن توفرت لها الإرادة والشجاعة ، أن تدفع بإسرائيل في اتجاه القبول بإنهاء احتلالها لكافة الأراضي العربية المغتصبة ، سواء كان ذلك في الجولان أو الضفة الغربية أو الجنوب اللبناني ، وأن تقنعها بأن الأمن ، الذي تتخذه ذريعة للتسويف والمراوغة ، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال السلام العادل الذي ترتضيه كل الأطراف . . أما إذا أقرت الإدارة الأمريكية أن تستمر في نهجها الحالي ، بكل ما فيه من شبهات الانحياز لإسرائيل بوصفها الحليف الاستراتيجي ، فإنها تسهم بذلك في إضاعة فرصة تاريخية ، يصعب تكرارها ، في مجال إنهاء واحدة من أكثر الأزمات التي يشهدها هذا القرن تعقيداً وحظوة . . وعندها لن يجدي الندم .

* * *

المواجهة الحارة أم المواجهة الباردة؟

٣ - المبادرات السياسية

إن الوصول إلى استراتيجية واحدة متفق عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، وتتمتع بالقبول من غالبية دول العالم ، إنما يعد خطوة إيجابية على درجة كبيرة من الأهمية ، وخاصة أنها تعد الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب الباردة وبداية النظام السياسي الجديد ، إذ إنها تعني أن العالم وعلى رأسه الدولتان العظميان قد قام بتشخيص الأزمة تشخيصاً لا يدع مجالاً للخلاف ، كما قام بالاتفاق على استراتيجية واحدة لمعالجة الأزمة بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ويتمتع بشبه إجماع دولي .

وتتمثل الاستراتيجية الواحدة في محاولة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، استناداً إلى المبادرات السياسية والحصار الاقتصادي أولاً ، فإذا فشلت المساعي السلمية وبدا واضحاً أن الحصار الاقتصادي لم يكن فعالاً ولا يتوقع له النجاح خلال فترة زمنية مقبولة ، عندئذ يصبح اللجوء إلى العمل العسكري بمثابة الملجأ الأخير الذي يتعين اتخاذه ، مع استمرار التصميم العالمي على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وخاصة المتعلقة بالانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية ، وإزاء استمرار حكومة العراق في موقفها المتزمت باعتبار الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق . ومن ثم فإن احتمالات المواجهة الحارة وفقاً

للاستراتيجية الواحدة تتوقف أساساً على احتمالات نجاح أساليب المواجهة الباردة من ضغط سياسي وعزل اقتصادي في إقناع العراق بضرورة الرجوع عن عدوانه واحترام الإرادة الدولية ، وهو أمر يخضع للجدل والنقاش في الوقت الحالي بين متفائلين يرون إمكانية نجاح الجهود السلمية استناداً إلى الضغط السياسي المصاحب للعزل الاقتصادي ، ومتشائمين يرون في المبادرات السياسية مضيعة للوقت إزاء الموقف المتصلب للحكومة العراقية ، ويشكون في جدوى الحصار الاقتصادي استناداً إلى السوابق التاريخية .

وبين هذين الفريقين هناك من يعارض العمل العسكري بصفة عامة ، حتى ولو ثبت بما لا يدع مجالاً للشك ، فشل البدائل كافة ويتمثل هذا الفريق في الجماعات اليسارية المعارضة للحرب والمنادية بنزع السلاح الشامل ، وعلى الطرف النقيض يوجد هؤلاء الذين تتفق مصالحهم دائماً مع العمل العسكري ، ويمثلون المؤسسة العسكرية العريضة التي لا تقتصر على المؤسسات العسكرية الرسمية فحسب ، وإنما تشمل الشركات الكبرى المنتجة للسلاح التي وجدت نفسها على مشارف أزمة حادة ، نتيجة لانتهاء عصر الحرب الباردة وازدياد احتمالات التخفيض الجذري في السلاح التقليدي ، مما ينعكس على حجم معاملاتها وأرباحها ، ما لم تحاول زيادة معلوماتها مع دول العالم الثالث من ناحية ، ووضع برامج التنويع في مجالات الإنتاج غير الحربي موضع التنفيذ ، مما يتطلب وقتاً طويلاً بالإضافة إلى

احتياجاته لحجم كبير من رؤوس الأموال والاستثمارات ، في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من حالة ركود نسبي إن لم يكن كساداً مع ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم كلفة الاستثمار ، فمصلحة المؤسسة العسكرية العريضة ، بل خروجها من المأزق الذي وجدت نفسها فيه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، إنما يتمثل في التصعيد إلى أعلى الدرجات بحيث يصبح العمل العسكري ، والعمل العسكري وحده ، الأسلوب الوحيد للخروج من الأزمة في منطقة الخليج .

وقد يرى البعض أن موقف الاتحاد السوفييتي قد يتعارض مع مصالح المؤسسة العسكرية العريضة ، غير أن المتفق عليه في الأمور والأوضاع السائدة في الوقت الحالي في الاتحاد السوفييتي ، قد لا يجد تعارضاً حقيقيا بين مصالح المؤسسة العسكرية العريضة في الغرب والمؤسسة العسكرية السوفييتية .

فلقد كان من نتائج انهيار حلف وارسو ووحدة ألمانيا وانتهاء الحرب الباردة واتجاه النظام الداخلي في الاتحاد السوفييتي نحو نظام السوق والتحول الديمقراطي ، أن عانت المؤسسة العسكرية السوفييتية من انخفاض ملموس في نفوطها . ولا يخفى على أحد أن هذه المؤسسة لم تتخذ موقفاً مؤيداً بحماس لسياسة الرئيس غورباتشوف ، وذلك نظراً لما لحق بها من خسائر .

لذا فقد يكون من مصلحة المؤسسة العسكرية السوفييتية أن يتم تصعيد الأمور إلى مرحلة العمل العسكري في منطقة الخليج ، مما

يعطيها مبرراً لمحاولة استرداد ما خسرته من نفوذ ، وذلك عن طريق إما المشاركة الفعلية في هذا العمل العسكري ، أو اتخاذه ذريعة إزاء محاولة الغرب تحقيق مكاسب استراتيجية في منطقة حيوية كمنطقة الشرق الأوسط التي تعد البوابة الخلفية للاتحاد السوفييتي .

فإذا استبعدنا المواقف المتطرفة ، سواء لهؤلاء الذين يعارضون العمل العسكري مهما كان من حيث المبدأ ، أو أولئك الذين يرغبون في العمل العسكري من حيث المصلحة ، وحاولنا تقييم الاحتمالات من الناحية الموضوعية ، فإنه لا يكون هناك مفر من الاتفاق مع الاستراتيجية الواحدة ، من حيث إعطاء الفرصة للمحاولات السلمية ، سواء السياسية منها أو الاقتصادية لكي تأتي بثمارها . فإذا ثبت بالدليل القاطع فشلها وتضاؤل فرص نجاحها في المستقبل ، ففي هذه الظروف يصبح العمل العسكري أمراً محتماً ، وذلك لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وحفاظاً على السلام والأمن الدوليين .

إن محاولة تقييم المبادرات السلمية واحتمالات نجاحها تواجه بمشكلة رئيسية ، وهي أنه فيما عدا مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين في تاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ ومبادرة الرئيس ميتران الأخيرة في الأمم المتحدة ، فإن ما يسمى بالمبادرات السلمية في «الإطار العربي» لا تعدو كونها أفكاراً عامة لم تطرح بشكل تفصيلي علني ، إذ لا تتوفر معلومات دقيقة عما أشيع من مبادرات من قبل الملك حسين سواء بصورة فردية أو بمشاركة مع دول أخرى كالجزائر والمغرب واليمن ، أو

من قبل العقيد معمر القذافي أو الفريق عمر البشير أو الرئيس عبدالله صالح أو الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات . ونظراً لعدم توافر معلومات تفصيلية علنية عنها ، فإنه من الصعب تقييمها بصورة واقعية وقاطعة مستندة إلى الحقائق الثابتة .

ومع ذلك فاستناداً لما هو متاح من معلومات عن هذه المبادرات - إن صح تسميتها بمبادرات إذ إنها في الحقيقة لا تعدو كونها أفكاراً عامة - فإنها تدور حول أفكار مشتركة ولا تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً .

فجميع هذه المبادرات تطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت أو الجزء الأكبر منها ، وأن تحل محل القوات العراقية قوات عربية ، ثم يلي ذلك مفاوضات للوصول إلى حل للمشاكل القائمة بين العراق والكويت ، وذلك تحت الإشراف الغربي . فإذا ثبت صحة هذه العناصر لتلك المبادرات العربية فإنها في الواقع لا تتسم بالحياد بل إنها في الحقيقة لا تعطي قدراً وافياً من الاهتمام للمصالح الكويتية ، إذ إن قبول مثل هذه المبادرات يعني من ناحية رفع الضغط المتمثل في القوات الأجنبية واستبعاد العمل العسكري ، ومن ثم يزيل الأخطار الناجمة عن رفض العراق للحقوق المشروعة للكويت ويؤكد له أنه لا يتعرض لأي مخاطر إذ أصر على موقفه ، ومن ثم ينعدم الحافز الذي يدفعه نحو قبول قرارات مجلس الأمن بانعدام الرادع العسكري كملجأ أخير . ومن ناحية أخرى فإن إحلال القوات العربية

محل القوات العراقية في الكويت يترك موضوع السيادة الكويتية والشرعية لنظام الحكم الكويتي في صورة غامضة ، مما يمكن تفسيره ضمنياً بأنه تسليم أحد ما بادعاءات العراق بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .

هذا بالإضافة إلى أن هذه المبادرات تترك تفاصيل عديدة وهامة غير واضحة ، كما أن تنفيذها يتطلب وقتاً طويلاً من الزمن يستفيد من مروره الحكومة العراقية التي من مصلحتها استمرار الوضع القائم لأطول فترة من الزمن .

إن الأوضاع السائدة في العالم العربي لا تدعو إلى التفاؤل ، ومن ثم فإن احتمالات أن تكون هناك مبادرة عربية قادرة على التأثير ، سواء على الوضع العالمي أو الوضع العربي ، احتمالات ضعيفة بل تكاد تكون معدومة .

فالانقسام العربي واضح وصريح ، ويمس ، ليس فقط القضية الكويتية بل يشمل أيضاً قضايا هامة أخرى ، كالقضية الفلسطينية . والمؤسسات العربية والاتفاقيات العربية والمجالس العربية ، سواء منها المتخصصة أو غير المتخصصة ، ثبت أنها مؤسسات ورقية واتفاقياتها ورقية أو شبه ورقية عاجزة عن الإنجاز .

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للدول العربية المؤيدة للموقف الكويتي التي أدانت وما زالت تدين العدوان العراقي على سيادة

الكويت ، فليس لهذه الدول برنامج للعمل ، كما أن قدراتها العسكرية في التأثير محدودة نظراً لصغر حجم هذه القوات ومحدودية عتادها ، مقارنة بحجم وتركيب وتسليح القوات الأجنبية ، الأمر الذي يعني عدم قدرتها على اتخاذ زمام المبادرة واضطرارها لملاحقة الأحداث بعد وقوعها وقبول الأمر الواقع الذي قد تفرضه القوات الأجنبية المتواجدة في الأراضي العربية ، استناداً للحسابات الدولية في المقام الأول .

أما عن مبادرة الرئيس صدام حسين في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ فإنها في الواقع لا تلتزم بجدية على أقل تقدير ، وتهدف إلى المراوغة وكسب الوقت وتوسيع رقعة الأزمة ومكوناتها وطرق حلها وأطرافها ، وذلك لتحويل الأنظار عن المشكلة الأساسية وهي غزو العراق لدولة عربية شقيقة واحتلال أرضها ، كما أن المنطق الذي تستند إليه في ربط عدوانها على الكويت بالقضيتين الفلسطينية واللبنانية هو منطق زائف إذ إنه ليس هناك مقارنة بين هاتين القضيتين والعدوان العراقي على الكويت .

كذلك فإن المبادرة العراقية - شأنها في ذلك شأن ما يسمى بالمبادرات العربية - تترك موضوعي السيادة والشرعية الكويتيين غامضين وبصورة متعمدة ، بل إن هذه المبادرة لا تشير صراحة لاحتمالات الانسحاب العراقي من الكويت ، في الوقت الذي تتعدد فيه التصريحات العراقية عن أن احتلال الكويت وضمها للعراق هو أمر لا عودة فيه .

أما عن مبادرة الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنما تمثل محاولة لإعطاء العراق فرصة للخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه ، وتمكين صدام حسين من ادعاء أنه بعدوانه على الكويت قد استطاع تحريك القضية الفلسطينية نحو الحل ، وذلك بفرض فكرة «المؤتمر الدولي» التي فشلت كافة المحاولات العربية والدولية في تحقيقها أمام التعنت الإسرائيلي .

فمبادرة الرئيس ميتران ترى في الأزمة الحالية فرصة مهمة لحل المشاكل المزمنة في منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والدعوة إلى مؤتمر دولي لمناقشة مشاكل أمن منطقة الخليج في المرحلة الأولى ، ثم يتناول هذا المؤتمر المشاكل الأخرى في المنطقة . ولا يختلف موقف الاتحاد السوفييتي في هذا الصدد كثيراً عن موقف الحكومة الفرنسية ومبادرة الرئيس ميتران .

كذلك فإن مبادرة الرئيس ميتران تتسم بالمرونة فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ، المتعلقة بالانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، إذ إن هذه المبادرة تطالب العراق بالموافقة من حيث المبدأ على الانسحاب من الكويت كشرط مسبق لمعالجة المشاكل الأخرى ، أي إن هذه المبادرة لا تصر على الانسحاب **الفعلي** غير المشروط بل **الموافقة** من حيث المبدأ على الانسحاب .

ولقد أبدى العراق في بيان الحكومة العراقية بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٩٠م استعداده «لفتح الحوار» استناداً لهذه المبادرة وأنهم

بصدد الاتصال بالحكومة الفرنسية لمناقشة العوامل الإيجابية في المبادرة .

وبالرغم من أن هذه التطورات تمثل مبادرة أمل وبريقاً خافتاً إلا أنه يجب الحيطة والحذر من أن تستخدمها الحكومة العراقية كوسيلة للمراوغة وكسب الوقت ، وخاصة إذا طالت الفترة الزمنية ما بين «الموافقة من حيث المبدأ على الانسحاب» و«الانسحاب الفعلي غير المشروط» إذ يجب أن تكون الموافقة من حيث المبدأ مقرونة بجدول زمني محدد وقصير لانسحاب القوات العراقية من الكويت ، وعودة الشرعية ، وألا يترك الأمر مفتوحاً وغامضاً . وأخيراً فإن الدخول في مفاوضات ومحاورات يجب أن يكون مقروناً باستمرار الحصار الاقتصادي وعدم استبعاد العمل العسكري ، وذلك حرصاً على المصالح الكويتية وضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن .

* * *

٤ - الحصار الاقتصادي

إن المبادرات السياسية كعنصر من عناصر الاستراتيجية الواحدة ، إنما تمثل النافذة والجسر الذي يتمكن خلاله العالم إعطاء الفرصة لحكم صدام حسين للعودة عن العدوان والانسحاب من الكويت ، غير أن هذا العنصر لا يمكن أن يأتي بثمار ، إذا لم يكن مصحوباً بإجراءات ضاغطة دافعة للنظام العراقي على الحركة تجاه احترام قرارات مجلس الأمن والرأي العام العربي والعالمي ، وحيث يجب أن تشير الإجراءات الحافزة - المتمثلة في المبادرات السياسية - جنباً إلى جنب وبصورة متوازية مع الإجراءات الضاغطة - والمتمثلة أساساً في إحكام نطاق العزل السياسي والحصار الاقتصادي ، وعدم استبعاد احتمالات العمل العسكري - والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة وخصائص الاستراتيجية المحددة للسياسة الخارجية العراقية التي تستند أساساً إلى مبدأ القوة ، فتلجأ إلى اتباع سياسات هجومية عدوانية إذا تراءى لها أن حسابات القوة تعطيها ميزة نسبية ، تمكنها من فرض مطالبها بغض النظر عن شرعية أو أحقية أو قانونية هذه المطالب .

كما أن هذه الاستراتيجية نفسها تعني أن الحكم القائم في العراق لا يتردد في الرضوخ وقبول أوضاع كان يرفض قبولها ، وذلك إذا بدا لهذا الحكم أن حسابات القوة ليست في صالحه ، ومرة أخرى بغض النظر عن شرعية أو أحقية أو قانونية مطالب الآخرين .

وتاريخ الحكم القائم في العراق حالياً ، يؤكد ذلك ، فعندما كانت حسابات القوة ليست في صالحه في عام ١٩٧٥م كان قبول العراق الصدامي لاتفاقية الجزائر الخاصة باقتسام شط العرب مناصفة مع إيران ، ولقد وقع صدام حسين نفسه في ذلك الوقت على هذه الاتفاقية .

ولكن لم تمض عدة سنوات على توقيعه ، وعندما تراءى للحكم في العراق أن حسابات القوة كانت في صالحه في أعقاب الثورة الإيرانية ، وبعد أن أصبح صدام رئيساً للجمهورية بعد تنحية أحمد حسن البكر ، تراجع عن اتفاقية الجزائر وأعلن صراحة أن قبولها في عام ١٩٧٥م كان مفروضاً على العراق الذي لم يكن في إمكانه مواجهة القوة العسكرية في عصر الشاه . واستغل حالة الفوضى السياسية والعسكرية في إيران وقام بغزوها واحتلال أراضيها ، مدعياً أنه كان يصد اعتداءات إيرانية على الحدود العراقية ، والحقيقة تختلف عن ذلك تماماً . وبعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت ثماني سنوات ، والتي استطاع الصمود فيها نظراً للمساعدات الضمنية مالياً وعسكرياً وسياسياً التي تلقاها من الدول الخليجية والدول العربية الأخرى والدول الكبرى . . وبعد أن اطمأن إلى أن حسابات القوة في صالحه ، لجأ مباشرة إلى الاستعداد لتنفيذ مخططاته العدوانية التي تستند إلى منطق القوة ، بغض النظر عن محاولاته لتغليف هذه المخططات لتأخذ أشكالاً متعددة ، منها القومية - كإعادة للعمل نحو

الوحدة العربية وخدمة القضايا العربية - ومنها التاريخية - كإعادة الزعم بأن الكويت كانت جزءاً لا يتجزأ من العراق - ومنها الاقتصادية والبترولية - كادعائه بأن الكويت شنت على العراق حرباً اقتصادياً ، واستولت على نفط الرميلة .

ولم يمر عامان على انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية حتى شن صدام حسين هجومه على الكويت كرأس حربة لغزو الدول الخليجية العربية النفطية وذلك تحقيقاً لأطماعه العدوانية المستندة إلى منطق القوة .

وعندما اشتد الحصار على الحكم العراقي في أعقاب الغزو ، استند صدام مرة أخرى لحسابات القوة لا أكثر ولا أقل ، فقام بالتنازل الكامل عن كل المطالب التي حارب شعب العراق من أجلها وعانى معه العالم العربي لمدة ثماني سنوات ، وقرر العودة مرة أخرى إلى اتفاقية الجزائر ، اعترافاً صريحاً منه بأن حسابات القوة التي لا يؤمن بغيرها ، ليست في صالحه .

يمثل الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن ، الدعامة الرئيسية للإجراءات الضاغطة والبداية البديهية لطريق القوة الذي يبدأ بالضغط السلمي اقتصادياً وينتهي بالعمل العسكري ، وذلك إذا بدا واضحاً فشل الضغط السلمي وتضاؤل احتمالات نجاحه خلال فترة زمنية مقبولة ، دولياً وعربياً وكويتياً .

ولو استعرضنا تاريخياً مدى نجاح الحصار الاقتصادي في تحقيق

الأهداف السياسية في الأزمات ذات الطابع الدولي ، لوجدنا أن هناك اختلافاً كبيراً في الرأي حول مدى جدواه في الوصول إلى حلول سياسية مقبولة دولياً .

وفي دراسة مقارنة حديثة للمعهد الدولي للاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية ، قام بها مؤلفان شهيران هما آن كبرت إيليوت وغاري هوفاور ، تعرض الباحثان بالتقسيم لعدد ١١٥ (مئة وخمسة عشر) تجربة للعقوبات الاقتصادية ، تعود إلى الحرب العالمية الأولى ، وصولاً إلى النتيجة القائلة بأن هذه الإجراءات الاقتصادية كانت فعالة ، بمعنى أنها ساعدت أو ساهمت ولو جزئياً في الوصول إلى حلول سياسية - بنسبة ٣٤٪ في المتوسط خلال فترة البحث .

غير أنهما لاحظا أن هذا المتوسط إنما يعكس تبايناً في درجة الفعالية EFFECTIVENESS ، إذا نظرنا إلى فترات معينة خلال فترة البحث . فلقد انخفضت الفعالية بنسبة ملحوظة منذ عام ١٩٧٣م حيث وصلت نسبة الفعالية إلى حوالي ٢٤٪ من الحالات ، مقارنة بنسبة ٤٤٪ في الفترة السابقة لعام ١٩٧٣م ويرجح الباحثان ذلك إلى انخفاض القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٧٣م لأسباب متعددة ، منها الحرب الفيتنامية مقارنة بالفترة السابقة لذلك .

وليس معنى ذلك أن نستنتج استنتاجات تشاؤمية فيما يتعلق باحتمالات نجاح الحصار الاقتصادي في إقناع الحكم العراقي بضرورة الانسحاب من الكويت وفقاً لقرارات مجلس الأمن .

فبالإضافة إلى أن المعيار الذي استخدمته الدراسة لتقييم فعالية الحصار الاقتصادي ، هو معيار يخضع للجدل ، كذلك فإن قياس المساهمة الجزئية في الحل لم يكن قياساً كمياً إحصائياً وفقاً لمقاييس ومعايير النظرية الإحصائية ، فإن التجارب السابقة لا تنطبق بصورة تلقائية على الوضع الحالي ، فالحصار الاقتصادي على العراق يمثل من زوايا متعددة حالة «فريدة» من نوعها ليس لها سوابق تاريخية .

فهو حصار اقتصادي يكاد يكون شاملاً لكافة دول العالم ، فيما عدا استثناءات محدودة من الناحية العملية وليس من الناحية الرسمية ، إذ إن العدد القليل من الدول المؤيدة جزئياً أو ضمنياً أو علنياً للموقف العراقي ، قد أعلنت جميعها التزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي . واحتمالات الالتزام بإجراءات الحصار وتطبيقه من قبل نسبة كبيرة من دول العالم ، احتمال لم يسبق له مثيل من قبل . فبينما كلفة الحصار الاقتصادي على الدول موضع الحصار كانت في المتوسط حوالي ١,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي قبل عام ١٩٧٣م وانخفضت إلى حوالي ٠,٦٪ بعد عام ١٩٧٣م فإنه من الصعب أن نتصور أن كلفة الحصار في حالة العراق ستكون بأي حال من الأحوال أقل من ١,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي .

فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة وخصائص الاقتصاد العراقي لبدا واضحاً أن درجة فعالية الحصار الاقتصادي على العراق لن تكون على أقل تقدير ، أقل فعالية من حالات الحصار السابقة .

فالاقتصاد العراقي اقتصاد نفطي في المقام الأول يعتمد اعتماداً رئيسياً على الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الأول والمهم للدخل والثروة والإيرادات الحكومية وميزان المدفوعات ، والأمر المحتمل هو أن تتوقف صادراته بصورة شبه تامة ، وخاصة إذا استبعدنا احتمال تورط الحكومة الإيرانية - وهو احتمال غير وارد - في الدخول في معاملات نفطية مع العراق كاستيراد منتجات نفطية لسد الاحتياجات المحلية للسوق الإيراني وتصدير الفائض .

ولقد أثبتت تجربة الرئيس مصدق في إيران عام ١٩٥١م مدى فعالية الحصار النفطي على الدول ذات الاقتصادات النفطية الذي أدى في النهاية وخلال فترة قصيرة من الزمن إلى سقوط حكومة مصدق .

كذلك فإنه من الناحية الفنية البحت فإن توقف الآبار النفطية عن الإنتاج لفترة طويلة من الزمن يتسبب في مشاكل فنية بالغة الخطورة ، تتطلب عودتها للإنتاج استثمارات مالية كبيرة ، حيث إنها تعادل في تكلفتها الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن النفط لدرجة أنه يطلق عليها «إعادة اكتشاف» .

وعلى سبيل المثال ، فلقد أدى توقف بعض الآبار النفطية الإيرانية في عام ١٩٧٩م إلى فقدان إيران لطاقة نفطية إنتاجية هائلة ، لم تستطع حتى الآن استعادتها نظراً لما تتطلبه من استثمارات هائلة .

ولا يخفى ما ينجم عن فقدان الطاقة الإنتاجية من آثار سيئة بما

فيها فقدان الدولة المنتجة لنصيبها من السوق SHARE OF MARKET وصعوبة استرداد هذا النصيب ، وخاصة إذا تم تعويضه من مصادر بترولية بديلة .

ولقد أثبتت تجارب الثمانينات صحة هذا الموقف فبعد أن قبلت المملكة العربية السعودية تخفيض نصيبها النسبي من السوق النفطي ، من حوالي ٨ ملايين برميل يومياً إلى حوالي النصف ، لم تستطع استرداد هذا النصيب إلا في الآونة الأخيرة ، بسبب توقف إنتاج النفط وتصديره من كل من العراق والكويت . الأمر الذي يعني أن مرور الوقت وفقدان العراق لنصيبه من السوق النفطي العالمي إنما يمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد العراقي الذي لا يزال - وسيظل لفترة طويلة من الزمن - اقتصاداً نفطياً في الأساس .

إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً نامياً ، ولم يصل بعد إلى درجة من التقدم تمكنه من المقاومة لفترة طويلة من الزمن ، وإن محاولة مقارنة العراق بألمانيا في الثلاثينات أو جنوب أفريقيا في السبعينات هي مقارنة غير سليمة ، فألمانيا في الثلاثينات كانت دولة لها قاعدة صناعية متقدمة وجنوب أفريقيا في السبعينات ساعدتها ظروفها الجغرافية واعتماد عديد من الدول الأفريقية المجاورة لها على الاقتصاد الجنوبي الأفريقي ، وتمتعها بثروة زراعية ومعدنية هامة .

فالاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل جذرية يصعب حلها في فترة قصيرة من الزمن فالقطاع الزراعي يعتمد على العمالة المستوردة والقطاع الصناعي في مراحله الأولى التجميعية ، والتنمية الأساسية ما زالت تفتقر إلى شبكة المواصلات المتقدمة ، والإنتاج الحربي إنتاج يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات التكنولوجية والمواد الأولية وقطع الغيار .

إن كل هذه الاعتبارات تؤكد أن احتمالات النجاح احتمالات ليست بالقليلة نسبياً ، ولكن هناك اعتبارات معاكسة يجب أن تؤخذ في الاعتبار . إذ لا بد أن تراعى تكلفة الحصار الاقتصادي والنفطي على الاقتصاد العالمي ، وخاصة تأثير الارتفاع الكبير في أسعار النفط - التي تعود أساساً إلى اعتبارات سياسية وليست اعتبارات العرض والطلب - على معدلات التضخم والنمو في الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث ومدى تأثير ذلك على الرأي العام العالمي الذي قد يبدأ في التردد في تأييده للقضية الكويتية إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية إلى الدرجة التي تهدد بالعودة إلى فترة كساد السبعينات .

إضافة إلى ذلك فإن درجة صمود العراق أمام إجراءات المقاطعة تتوقف على حجم المخزون من السلع الاستراتيجية والمواد الأولية اللازمة للصناعة الحربية ، وليس هناك معلومات دقيقة عن حجم هذا المخزون حيث تتراوح التقديرات من عدة شهور إلى عدة سنوات .

كذلك فإن الكلفة الاقتصادية لاستمرار حالة التأهب عسكرياً ، لابد أن تمثل عاملاً مهماً من عوامل الضغط الذي لابد أن يلعب دوراً مهماً في الحسابات العراقية .

وأخيراً فإن نجاح أو فشل الحصار الاقتصادي هو مسألة نسبية تتوقف أساساً على عامل الوقت الذي لا شك يخدم من يرغب في استمرار الأمر الواقع ، ولا يخدم مصالح من يرغب في التغيير ، كما يتوقف أيضاً على المدى الذي تؤثر فيه الاستعدادات العسكرية الحالية والمتوقعة على الحسابات العراقية التي هي أساساً حسابات قوة لا أكثر ولا أقل .

* * *

٥ - العمل العسكري

يُعد العمل العسكري عنصراً مكملاً للعمل الدبلوماسي والحصار الاقتصادي ، إذ إن نجاح العمل الدبلوماسي يعتمد على توافر قدر كاف من الضغط الاقتصادي ، مصحوباً باحتمالات جدية لاستخدام العنف ، وذلك في حالة فشل العمل السياسي في تحقيق الأهداف المرجوة .

ولا يوجد اختلاف على ضرورة توافر عنصر القوة كجزء لا يتجزأ من خطة العمل نحو تسوية الأبحاث السياسية الحادة والمعقدة ، بل إن هذه النظرة لا تخضع للجدل أو النقاش ، فمن المعروف أن الحرب هي امتداد طبيعي للدبلوماسية ، كما أن الدبلوماسية تعد الخطوة الأولى على طريق استخدام القوة .

ولكن الخلاف والجدل يحدثان دائماً في مرحلة ما بعد الاستعداد العسكري وفي أثنائها ، ويتناول عادة فيما إذا كان المقصود من الحشد العسكري هو التهديد باستخدام القوة ، دون أن تكون هناك نية مرتبة على استخدامها ، أم أن الغرض من الحشد هو استخدام القوة إذا اقتضى الأمر . ويؤيد دعاة الموقف الأول رأيهم بأن توافر القوة العسكرية يكفي في حد ذاته لتحقيق الأهداف المطلوبة ، على أساس أن القدرة على الردع والعقاب تمثل حافزاً كافياً للاستجابة والإذعان ، فيما يرى البعض الآخر إن هذا قد يكون صحيحاً في عديد من

الحالات ، ولكن هناك حالات مستعصية لا يكفي فيها توافر القوة القائمة على الردع والعقاب ، بل يتعين فيها استخدام هذه القوة دون تردد وأن الامتناع عن استخدام القوة العسكرية في تلك الحالات المستعصية والاعتماد على توافر القوة فحسب ، قد تكون له آثار عكسية وسلبية ، إذ يترجم الطرف المقصود التردد في استخدام القوة على أنه نوع من الضعف في المواقف ، ومؤشر على الاستعداد للتنازل ومن ثم يتمادى هذا الطرف في عناده وتصميمه ، ومع مرور الزمن يصبح التهديد بالقوة عديم الفعالية ويفقد في الوقت نفسه الدبلوماسية أهم عوامل نجاحها ، وهو استعمال القوة إذا فشلت الدبلوماسية .

والسؤال الذي يطرح نفسه في إطار الأزمة الحالية الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، هو عن مدى استعداد القوات المتعددة الجنسيات لاستخدام القوة ، وذلك في حالة الوصول إلى نتيجة من شأنها أن تقنع الأطراف الرئيسية (عسكرياً وسياسياً) والأطراف المعنية مباشرة (السعودية والكويت) بأن الدبلوماسية قد وصلت إلى نهاية المطاف دون نتيجة محسوسة تذكر ، وأن احتمالات نجاح الحصار الاقتصادي قد تضاءلت بدرجة ملموسة ، أو أن المقصود من الحشد العسكري هو توافر عوامل القوة مع عدم توافر النية على استخدامها .

وللإجابة من هذا التساؤل قد يثير البعض سؤالاً حول المعيار الذي يستخدم في الحكم على فشل المبادرات الدبلوماسية والحصار

الاقتصادي ، غير أنه من الناحية الواقعية يصعب تحديد معيار موضوعي للفشل ، وخاصة أن التجارب التاريخية في مثل هذه الأحوال التي استخدم فيها الحصار الاقتصادي والعزل السياسي ما زالت موضع جدل ويصعب حسمها بصورة حازمة .

فمعيار النجاح واضح وصريح وهو انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية ، وأي نتيجة أخرى تعد فشلاً ، وهو إما أن يكون فشلاً كلياً إذا لم يحدث أي تغيير يذكر في الأوضاع السائدة ، وإما فشلاً جزئياً إذا حدث تغيير بصورة إيجابية في الأوضاع السائدة ، مع توافر التوقعات التي قد تكون تشاؤمية أو تفاؤلية . كذلك فليس هناك وضع تتفق عليه كافة الأطراف ، فالحركة التي قد تكون مقبولة لبعض الأطراف قد لا تكون مقبولة لأطراف أخرى ، وذلك لحتمية عدم تتطابق المصالح لكافة الأطراف .

إن محاولة الإجابة عن هذا التساؤل والوصول إلى معيار موضوعي لتقييم مدى فعالية العمل السياسي والحصار الاقتصادي ، هي محاولة غير مجدية ، ومثل هذا المعيار سيكون نظرياً في أحسن الظروف ، صعباً قياسه كمياً والاستناد إليه في الوصول إلى نتيجة لا تقبل الجدل .

وعلى أية حال فسواء توافر معيار للتقييم أم لم يتوافر ، فإن الأمر في النهاية يتوقف على موقف الدول المؤثرة التي يبدها قرار الحرب والسلام في هذا النزاع ، أي التي لديها من القوة العسكرية ما يسمح

لها بتغيير الأوضاع إذا توافرت لديها النية والقدرة على اتخاذ هذا القرار المهم ، الذي له أبعاد خطيرة في الأجلين القصير والطويل ، وواضح أنه استناداً لهذا التوصيف فإن هذا القرار يتوقف على كل من الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية مشاورة مع حلفائها وبعد الموافقة السياسية للمملكة العربية السعودية ، والعراق من ناحية أخرى .

فإذا طرحنا هذا الأمر جانباً ، فهل لدى القوات المتعددة الجنسيات وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد لاستخدام القوة إذا لزم الأمر ، أم أن الهدف من الحشد العسكري هو توافر عامل القوة - دون الاستعداد إلى استخدامها بالضرورة - تدعيماً للعمل الدبلوماسي والحصار الاقتصادي؟ من الصعب الإجابة عن هذا التساؤل بصورة قاطعة ، وذلك لعدم توافر الدليل القاطع في هذا الشأن والذي يعد من أهم الأسرار العسكرية ، إذ إنه في حالة ما إذا كان الهدف هو توافر القوة دون استخدامها بالضرورة ، فإن نجاح هذا السلوك يتطلب الإتاحة للطرف المعادي في التعرف على النوايا الحقيقية وراء الحشد العسكري ، وأن يكون لديه اقتناع بأن القوة ستستخدم إذا اقتضى الأمر وفشلت كافة المساعي السلمية .

فإذا أردنا التعرف على الهدف من هذا الحشد العسكري الهائل فإن كافة الشواهد تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الأخرى المؤيدة للموقف الكويتي لن تتردد في استخدام القوة ، وذلك إذا وصلت إلى اقتناع بفشل المساعي السلمية . إذاً ، لو كان الهدف هو

مجرد توافر القوة دون استخدامها لما كان هناك حاجة لمثل هذا الوجود الهائل ، أرضاً وجواً وبحراً ، ولما كان هناك مدعاة لاجتماع القمة في هلسنكي بين بوش وغورباتشوف والاتفاق على استراتيجية العمل ، ولما تتطلب الأمر أن يوضّح الاتحاد السوفييتي موقفه بوضوح فيما بعد وذلك في تصريحات وزير خارجية الاتحاد السوفييتي وخطابه أمام الأمم المتحدة الذي أشار طرحه إلى استخدام العمل العسكري .

كذلك فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد أيضاً على طبيعة السياسية الخارجية للعراق التي تستند في المقام الأول إلى منطق القوة ولا تعرف غيره ، بمعنى أنه لو سمحت حسابات القوة للعراق بالعدوان لما تردد ، ولو بدا من هذه الحسابات أنه ليس في صالح العراق التراجع كما أثبتت السوابق في العلاقات الإيرانية - العراقية .

فإذا افترضنا صحة هذا التفسير وتوافر قرار العمل العسكري إذا اقتضى الأمر ، فإن توقيت العمل العسكري وطبيعته يتوقفان على تقديرات الكلفة - النفقة المصاحبة للسيناريوهات المتعددة لمثل هذا العمل والتي يصعب التنبؤ بها أو حصرها بصورة قاطعة ، إذ إن الموقف الدولي والإقليمي وفي منطقة العمليات دائم التغيير ، ويتسم بالديناميكية ، وهو يتراوح ما بين عمل شبه عسكري محدود يكون الهدف منه تغيير نظام الحكم في العراق والإطاحة بصدام حسين ، وحرباً صغيرة محدودة يكون الهدف منها الاقتصار على تحرير الكويت وحصر العمليات في الأراضي الكويتية في المقام الأول ، إلى

حرب كبيرة لا تقتصر على تحرير الكويت فحسب ولا تنحصر العمليات فيها على الأراضي الكويتية وإنما تتضمن هجوماً على الأراضي العراقية أساساً ويكون تحرير الكويت فيها نتيجة منطقية ونهائية ويكون الهدف الأساسي لها هو تدمير القوة العسكرية العراقية ضماناً لعدم تكرار العدوان ، مما يهدد أمن واستقرار منطقة الخليج مستقبلاً .

وبالرغم من أن خيار العمل شبه العسكري ما زال متاحاً ، فإن احتمالات نجاحه في الوقت الحالي محدودة ، نظراً للإجراءات الأمنية المشددة التي يستند إليها نظام صدام حسين ، كما أنه حتى ولو حدث تغيير في نظام الحكم ، فإن نتائجه غير مضمونة ، إذ إنه يصعب التنبؤ مسبقاً بالسياسات البديلة التي من المحتمل للحكم البديل اتباعها ، وخاصة فيما يتعلق بالأطماع العراقية في الكويت ، وأن معارضة الشعب العراقي للغزو العراقي للكويت ليست واضحة في الوقت الحالي وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن صدام حسين قد نجح إلى حد كبير في إقناع الشعب العراقي بأن احتلال الكويت إنما هو استرداد لحق تاريخي ، وأنه يعود بالفائدة على الشعب العراقي ، ومن ثم يصبح من الصعب على حكم بديل المخاطرة في هذا المجال وخاصة إذا جاء هذا الحكم البديل نتيجة لعمل أجنبي شبه عسكري .

أما عن الحرب الصغيرة التي تهدف إلى تحرير الكويت أساساً ، ففي رأي الخبراء العسكريين أن مثل هذه الحرب قد تقوم على تسديد

ضربة جوية حاسمة للقوات الجوية العراقية ، تشمل الطائرات والمدرّعات والقواعد أينما وجدت ، وذلك بهدف تحييد القوة الجوية العراقية ، بما في ذلك القواعد الصاروخية وقطع خط الإمداد الأرضي للقوات العراقية المرابطة في الكويت ، ويتبع الضربة الجوية عمليات التحام عسكرية بين القوات العربية المرابطة على الحدود السعودية - الكويتية وعلى جبهة ٣٠ ميلاً ، وذلك بهدف شغل القوات العراقية التي تحمي مدينة الكويت ، وفي الوقت نفسه تقوم فرقتان أمريكيتان تدعمهما فرقة احتياطية ثالثة ولواء أو اثنان من المارينز وقوات فرنسية واللواء السابع المدرع البريطاني ، بتحويط القوات العراقية المدافعة عن الكويت من الغرب ، ثم تتجه شمالاً تجاه الحدود العراقية ثم شرقاً لحصار القوات العراقية المرابطة في الكويت غرباً .

واستكمالاً لعملية التحويط يقوم لواء مشاة أمريكي بعملية إنزال من البحر شمال مدينة الكويت . ومن مزايا الحرب الصغيرة - بالإضافة إلى المزايا السياسية وخاصة الربط المباشر والظاهر للعمل العسكري بقرار مجلس الأمن بالانسحاب غير المشروط من الكويت - أنها حرب محدودة ويتركز مسرح العمليات فيها خارج المناطق السكنية والمنشآت الاقتصادية - **(البترولية الكويتية)** .

غير أن من عيوبها أنها متوقعة وتخلو من الابتكار والمفاجأة ، كما أنها تهاجم القوات العراقية في مواقع القوة لديها . كذلك فإنها قد تترك القوات العراقية في درجة من القوة مما قد يمكنها من الهجوم

المضاد ، كما أنها تتوقف أساساً على نجاح الضربة الجوية في تحطيم القوة الصاروخية تحطيماً شبه كامل مما يحول دون لجوء العراق إلى توسيع نطاق العمليات وتحويل الحرب الصغيرة إلى حرب طويلة ومن حرب محدودة إلى حرب لا تقتصر على منطقة الخليج ، هذا بالإضافة إلى احتمال امتداد مسرح العمليات إلى المناطق السكنية والمنشآت الاقتصادية والنفطية للكويت ، وإلحاق أضرار بالغة فيها .

ولهذه الأسباب يفضل بعض الخبراء العسكريين خطة الحرب الكبيرة التي يكون الهدف منها تحطيم القوة العسكرية العراقية ، وذلك عن طريق استدراج هذه القوات وإيقاعها في فخ قاتل في شمال الكويت ثم القضاء عليها .

وتقوم خطة الحرب الكبيرة على الهجوم على العراق من الأراضي التركية والسورية والسعودية ، أو هجوم شامل من الحدود السعودية . ومن بين مخاطر مثل هذه الخطة أن تتفادى القوات العراقية الفخ المنصوب لها ، وتتحرك جنوباً وتواجه القوات المهاجمة في معركة طويلة دفاعاً عن الأراضي العراقية ، هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه الخطة يعاني من انتقادات سياسية ، إذ يصعب الربط بين العمل العسكري والهدف منه وفقاً لقرار مجلس الأمن وهو تحرير الكويت ، مما قد يكون له أبعاد عربية وإسلامية بالغة الخطورة .

ويتوقف توقيت العمل العسكري على ما إذا كان هذا العمل في صورة ما يسمى بالحرب الصغيرة أو الحرب الكبيرة .

وبالرغم من أن القوات الأمريكية قد وصلت إلى ما يسمى بالتجمع الحرج CRITICAL MASS الذي يعني من الناحية النظرية قدرتها على تنفيذ أي خيار يحدده الرئيس بوش ، إلا أن احتمالات مثل هذا العمل لن تكون قبل منتصف شهر نوفمبر ، وذلك لتفادي المخاطر الناجمة عن مواجهة ٤٥ فرقة عراقية في حالة القيام بالهجوم المضاد ، وذلك قبل وصول القوات المدرعة الكافية وخاصة اللواء السابع المدرع البريطاني وازدياد حجم القوات العربية المرابطة على الجبهة الأمامية التي يقع عليها عبء الاشتباك الأول لشغل القوات العراقية التي تحمي مدينة الكويت . أما عن الحرب الكبيرة فإنها تتطلب فترة زمنية أطول واستعدادات عسكرية معقدة ، كما أنها تتطلب توافر التربة السياسية والمناخ السياسي الملائم وهو ما لن يتوافر قبل نهاية الربع الأول من العام المقبل .

وسواء كانت حرباً صغيرة أو كبيرة فلا شك أن خسائرها ستكون هائلة ، وسيقع العبء الأكبر على الشعب العربي ، فهل يعود صدام حسين إلى صوابه ويجنب الأمة العربية الكارثة التي قد تلحق بها ، أم أنه ما زال يعيش في وهم أن العالم سيقف متفرجاً عاجزاً عن الحركة؟ لم يعد هناك فسحة من الوقت وحان الوقت لكي نتجنب الدمار وحيث لا ينفع الندم .

* * *

ما بعد الأزمة

١ - الأسئلة المطروحة

قد يبدو غريباً أن نحاول مناقشة ما بعد الأزمة في الوقت الذي ما زالت فيه الأزمة قائمة ، تزداد حدة يوماً بعد يوم ، بل إنها دخلت مرحلة جديدة على حد قول وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أثناء زيارته الأخيرة لعديد من العواصم العالمية ، بما فيها المملكة العربية السعودية ومصر .

ومصدر هذه الغرابة هو أن التعرض للموضوعات المستقبلية لمنطقة الخليج ، أو منطقة الشرق الأوسط ، لا يمكن بأي حال من الأحوال فصله عما يجري الآن على الساحتين العربية والدولية ، كما أنه يتوقف إلى حد كبير على نتائج هذه الأزمة وآثارها ، الأمر الذي يتوقف بدوره على الأسلوب الذي يتم عن طريقه حل هذه الأزمة ، وبصفة خاصة ، فيما إذا كان الحل سيأتي نتيجة للأساليب الدبلوماسية وقبول العراق لقرارات مجلس الأمن وخاصة المتعلقة بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية ، أما إذا كان الحل سيأتي نتيجة اللجوء إلى الأساليب العسكرية واستخدام القوة في فرض قرارات مجلس الأمن وتنفيذ الإرادة الدولية الرافضة للعدوان واحتلال أراضي دولة مستقلة ذات سيادة وضمها رغماً عن إرادة شعبها . . فإذا افترضنا إن الحل قد جاء نتيجة للعمل الدبلوماسي فلا شك أن معالم ما بعد الأزمة

ستتوقف على تفاصيل الحل الدبلوماسي ومراحله وخصائصه والنتائج المتوقعة ، بل وأسلوب الوصول إليه ، أي فيما إذا جاء عربياً في المقام الأول أو دولياً أو إسلامياً ، أو استناداً لأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وميثاقها وطرق عملها ، والسبب الرئيسي هو أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نفصل القضية الكويتية عن قضية الأمن الخليجي وضمان سيادة وأمن دول المنطقة في المستقبل ، ومنع تكرار ما حدث من قيام اختلال في توازنات القوة في المنطقة ، يكون من شأنه اللجوء إلى الأساليب العدوانية واجتياح الدول الصغيرة وحرمانها من حقها في السيادة ، كما أن أمن منطقة الخليج هو جزء لا يتجزأ من أمن منطقة الشرق الأوسط الذي هو بدوره ذو أهمية استراتيجية قصوى في الأمن والسلام العالمين .

ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن «**الارتباط الأمني**» لمنطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والأمن الدولي بصفة عامة ، إنما هو حقيقة استراتيجية وواقعية قائمة على الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في قضية الأمن العربي وأهمية هذه المنطقة على الساحة العالمية ، وخاصة في ضوء مواردها النفطية التي تمثل في الوقت الحالي نسبة مهمة في الاحتياطيات العالمية من النفط وفي سد الاحتياجيات النفطية للدول الصناعية المتقدمة ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ، وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين ستشهد ازدياداً كبيراً في اعتماد العالم

على نفط دول الخليج بحيث تصبح هذه المنطقة المصدر الرئيسي للنفط بالنسبة للعجلة الصناعية للدول المتقدمة .

ولا يجب هنا الخلط بين هذا «**الارتباط التكنيكي**» لأهداف المراوغة الذي تضمنته ما يسمى بمبادرة العراق في ١٢ أغسطس عام ١٩٩٠م التي تهدف إلى محاولة التنصل من قرارات مجلس الأمن وإدخال القضية الكويتية في متاهات العنكبوت المعقد لقضايا أخرى مزمنة ، فتصبح قضية مزمنة أخرى تضاف إلى غيرها من القضايا المزمنة ، مما يؤدي بلا شك إلى انعدام احتمالات الحل ، ليس فقط للقضايا المزمنة بل أيضاً للقضية الكويتية . وليس أدل على ذلك من أن الغزو العراقي للكويت قد أطاح بالقضية الفلسطينية من جدول الأعمال العالمي ، وأدى إلى خسائر فادحة سياسياً ومادياً وإنسانياً ألحقت بثورة الحجارة ، وذلك رغم المحاولات الأخيرة للربط بين أحداث القدس والقضية الكويتية ، هذا بالإضافة إلى الأضرار التي قد تلحق بالأمن العربي بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة والتي قد تنجم عن تحطيم جزء كبير من القوة العسكرية العربية - العراقية وغير العراقية - وذلك إذا استمر العراق في تعنته في مخالفة قرارات مجلس الأمن بشأن الانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية ، الأمر الذي إذا حدث سيحقق فائدة كبرى لإسرائيل ويزيد من حدة عدم التوازن العسكري في المنطقة ، والذي ليس في صالح القضية الفلسطينية .

كذلك فإن معالم صورة ما بعد الأزمة ستتوقف على أسلوب العمل العسكري ونطاقه وأهدافه ونتائجه ، وذلك إذا جاء الحل نتيجة لاستخدام القوة في حالة فشل العمل الدبلوماسي والحصار الاقتصادي . واستناداً للمعلومات المتاحة في الوقت الحالي فإن مثل هذا العمل العسكري في حالة وقوعه ، لا يمكن أن يكون عملاً عسكرياً عربياً ، فالقوات العربية المواجهة للقوات العراقية التي تحتل أرض الكويت ، ما□زالت حجماً وعدداً وعتاداً في وضع لا يمكنها من القيام بعمل عسكري فعال وحدها ، إذ لا يمكن لست فرق عسكرية من مواجهة ما يعادل سبعة وعشرين فرقة عراقية في مواقع دفاعية حصينة استطاعت تجهيزها خلال الشهور الثلاثة الماضية منذ الغزو .

فإذا استبعدنا أن يكون العمل العسكري عملاً عربياً وإنما هو عمل تقوم به القوات المتعددة الجنسيات التي تستند إلى القوات الأمريكية في الأساس ، فإن طبيعة العمل العسكري تؤثر بلا شك في معالم عالم ما بعد الأزمة ، حيث إذا ما اقتصر العمل العسكري على الساحة الكويتية وبهدف تحرير الكويت ، أو تعداه ليشمل هجوماً على العراق بهدف تحطيم الآلة العسكرية العراقية وتغيير نظام الحكم القائم في العراق ، كما يتوقف أيضاً على ما إذا كان العمل العسكري قد يؤدي إلى توسيع رقعة النزاع ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالدور الإسرائيلي ودخوله طرفاً في النزاع ، إما نتيجة لعمل عسكري عراقي وفقاً للتصريحات العراقية المتعددة أو استغلال إسرائيل للظروف

السائدة حينئذ والقيام بهجوم على منابع النفط التي تمثل مصدراً رئيسياً للاحتياجات النفطية الدولية وللدخل والثروة للدول النفطية .

ولا يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي فحسب بل قد يتعداه ليشمل نتائج تتعلق بالبيئة ، قد تتعدى منطقة الشرق الأوسط لتشمل العالم بأسره .

فهناك احتمالات استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من قبل العراق ، وذلك وفقاً للتصريحات العراقية في هذا الصدد ، وهي تصريحات يجب أن تؤخذ بصورة جدية ، فلقد لجأ العراق إلى استخدام هذه الأسلحة خلال الحرب العراقية - الإيرانية ، كما استخدمها ضد الشعب العراقي الكردي في مدينة حلبجة ، وذلك حين وجدت القوات العراقية نفسها في مأزق أو لأسباب انتقامية دون أن تعطي أي أهمية للاعتبارات الإنسانية أو الرأي العام العالمي أو القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية .

وفي مواجهة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وانتقاماً للخسائر البشرية الكبيرة التي قد تنجم عن استخدام هذه الأسلحة ، قد تواجه الدول الكبرى في القوى المتعددة الجنسيات ضغوطاً شعبية من قبل شعوبها ، تطالبها بالانتقام وحسم الموقف حسماً نهائياً وبصورة سريعة ، مما قد يدفع هذه الدول لاستخدام الأسلحة النووية الميدانية وغير الميدانية ، مما يؤدي في النهاية إلى تصعيد الوضع العسكري بدرجة كبيرة يتمثل في التبادل الصاروخي النووي الكيماوي -

البيولوجي مما قد تكون له آثار بالغة الخطورة على البيئة بالإضافة إلى الخسائر البشرية الهائلة . وحتى لو افترضنا عدم استخدام هذه الأسلحة ذات الدمار الشامل ، فإنه وفقاً للمعلومات المتاحة والتصريحات العراقية فقد يؤدي العمل العسكري إلى إشعال النيران في المنشآت النفطية أو استخدام الناقلات النفطية كستار من النيران في الآبار النفطية الكويتية ، وإلى مد خسائر كبيرة في الأهداف النفطية في عديد من دول الخليج النفطية التي وقفت إلى جانب القضية الكويتية ، شأنها في ذلك شأن غالبية دول العالم واستناداً للاتفاقيات الأمنية العربية والإقليمية الخليجية . ولا يخفى ما قد ينجم عن ذلك من أضرار كبيرة على البيئة ، لا تقل في أبعادها عن الانفجارات النووية .

إن مناقشة ما بعد الأزمة لا تقتصر على الآثار أو النتائج المباشرة للغزو أو على الآثار والنتائج المباشرة لحل الأزمة ، سواء كان هذا الحل نتيجة للعمل الدبلوماسي أو العمل العسكري ، وإنما يتعداها ليشمل الآثار بعيدة المدى وذلك لأن إنهاء الوضع وتصفيته - على حد قول الدكتور حازم الببلادي في دراسة قيمة للأزمة - «**ليس مجرد إعادة للأوضاع السابقة ولكنه كشف عن أمراض حقيقية تحتاج إلى مواجهة ودون مواربة**» ومن ثم فهي تتطرق إلى المواضيع الاستراتيجية المتعلقة بالمنطقة العربية وموقعها على الخريطة العالمية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً ، بما في ذلك قضايا الأمن والنفط والنمو الاقتصادي والديمقراطية .

٢ - الأمن العربي - نظرة تاريخية

إن التعرض لقضية الأمن العربي يجب أن يقوم على تقييم واقعي للأوضاع السائدة على الساحتين العربية والدولية ، بحيث لا يقتصر التحليل على الاعتبارات النظرية أو التاريخية ، كما يجب أن نستبعد الجوانب العاطفية التي تحكمت إلى حد كبير ، في مسار القضية العربية خلال فترة طويلة من الزمن . ومن هذا المنطلق فإنه يجب أن نطرح للمناقشة جميع التساؤلات الرئيسية المتعلقة بقضية الأمن العربي ، وأن تتسم المناقشة بالصراحة التامة والموضوعية ، وخاصة في مثل هذا النوع من القضايا التي تعد بمثابة قضايا مصيرية تتعلق بالبقاء أو الفناء ، والتي لا تحتمل أي تنازلات أو محاولات توفيقية تكون على حساب الأمن العربي مهما كانت الحساسيات أو النتائج الوقتية الناجمة عن عملية المصارحة التامة .

فمن الناحية النظرية والتاريخية قامت نظرية الأمن العربي - في أشكالها التطبيقية والتاريخية - إذ صحت تسميتها بذلك - على أساس أن التهديد العربي الرئيسي يتمثل في النوايا العدوانية والتوسعية لإسرائيل ، وعلاقة ذلك بالقضية الفلسطينية ، بالإضافة إلى هذا التهديد الرئيسي استندت نظرية الأمن العربي إلى تواجد مصادر أخرى للتهديد ، وإن كانت بصورة ثانوية أو وقتية ، كتهديد منابع النيل وأمن الملاحة في البحر الأحمر من جانب أثيوبيا ، نتيجة لاعتبارات تاريخية

وأخرى متعلقة بالثورة الأريتيرية وموقف بعض الحكومات السودانية تجاه أثيوبيا ، وخاصة فيما يتعلق بتأييد أثيوبيا لحركة التمرد في جنوب السودان ، كذلك يدخل في هذا النوع من التهديد ، الأطماع الإيرانية في بعض الدول الخليجية التي تعود إلى اعتبارات ومبررات تاريخية ترجع إلى عصر الشاه ، تحولت إلى اعتبارات دينية في أعقاب الثورة الإيرانية التي سرعان ما لجأت إلى سياسة تصدير الدعوة الإسلامية ، معتمدة في ذلك في البداية على التركيبة السكانية لشعوب منطقة الخليج ، كما استندت من وجهة النظر العراقية إلى الخلافات القديمة بخصوص مياه شط العرب التي كانت محلاً لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، وتراجع عنها الحكم العراقي البعثي في عام ١٩٧٩ ، مما أدى إلى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت قرابة ثمانية أعوام ونتجت عنها خسائر مادية وبشرية فادحة ، وكانت من أهم أسباب اختلال التوازنات المتعارف عليها في المنطقة .

وبالرغم من المشاركة الحدودية للوطن العربي للاتحاد السوفييتي من ناحية ، والأهمية الاستراتيجية للنفط العربي الخليجي ، سواء بالنسبة للدول الغربية أو الاتحاد السوفييتي ، إلا أن نظرية الأمن العربي لم تحاول أن تأخذ في الاعتبار احتمالات التهديد السوفييتي لأمن المنطقة ، وذلك خلال فترة الحرب الباردة ومنذ انتهاء الحرب الباردة . والسبب أن نظرية الأمن العربي استندت إلى افتراض ضمني ينظر إلى التهديد السوفييتي أو الأطماع السوفييتة ، على أنه يعد من المسؤوليات

المباشرة التي تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى من أعضاء حلف الأطلنطي ، بمعنى أن أي تهديد سوفييتي للمنطقة سيواجه مباشرة ودون تردد وبحزم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت دول المنطقة العربية أو بعضها ، تعتبر عضواً رسمياً في الأحلاف الغربية المواجهة للخطر الشيوعي ، بل إن كافة الدول العربية المعنية مباشرة بهذا النوع من الخطر ، أدركت بعد محاولات بريطانيا لتشكيل حلف بغداد في أواخر الخمسينات ، عدم جدوى مثل هذه الأحلاف في مواجهة التهديد السوفييتي ، وأن دول الغرب ستواجه مثل هذا التهديد حرصاً على مصالحها ، وأن المطلوب هو أن تكون بعض دول المنطقة ذات الأهمية المباشرة متعاطفة مع الغرب وتربطها به علاقات صداقة قوية ، أو على أقل تقدير لا يوجد بينها وبين الاتحاد السوفييتي علاقات صداقة خاصة ، أو أن تقوم حكوماتها على الأسس الماركسية والانتماء إلى الدولة الاشتراكية .

ولقد كانت حرب السويس عام ١٩٥٦م بمثابة الحلقة الأخيرة في محاولات فرض الأحلاف على المنطقة ، وأدت إلى إغلاق هذا الفصل نهائياً وخرجت كلمة الأحلاف من القواميس العربية والأجنبية كافة واعتبرت بمثابة مرادف واقعي وتطبيقي للأطماع الاستعمارية .

ومع التسليم بأن نظرية الأمن العربي في صورتها التطبيقية والعملية استبعدت من حساباتها وخططها التهديد السوفييتي ،

واعتبرته من المسؤوليات المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، فإن نظرية الأمن العربي استغلت الحرب الباردة لتحقيق بعض الإنجازات العربية أو القطرية وبدرجات متفاوتة من النجاح ، بلغت ذروتها في عام ١٩٥٦م عندما استطاع الحكم القائم في مصر حينئذ من استغلال الأوضاع الدولية السائدة لصالحه ، حيث تمكن بمهارة فائقة من دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ موقف معاد للعدوان الثلاثي على مصر ، والضغط الاقتصادي والمالي الحاد على بريطانيا واضطرارها للتراجع بصورة مخزية ، دون أن تحقق أي هدف من أهدافها ، مما نجم عنه سقوط حكومة انتوني إيدن واعتزاله الحكم ، في الوقت نفسه تمكن الحكم القائم في مصر عندئذ من استغلال علاقته التي كانت في مراحلها الأولى مع الاتحاد السوفييتي ، إذ لم يكن قد مضى عليها أكثر من عامين فقط ، وأقنع الحكومة السوفييتية بالتدخل لصالحه ، فكان الإنذار السوفييتي الذي تضمن تهديداً باستخدام الصواريخ النووية السوفييتية الطويلة المدى ضد عواصم دول العدوان الثلاثي ، مما أدى إلى وضع هذه الدول في موقف حرج للغاية ، حيث تلازمت المصالح الأمريكية السوفييتية رغم تعارضها من حيث الاستراتيجية العامة .

ولقد كانت حرب السويس والتجربة السياسية المحيطة من أهم الدلائل على إمكانية استخدام الصراع الدولي للحرب الباردة لصالح قضايا الأمن العربي ، دون الدخول بالضرورة في أحلاف تقيد من

حريتها . غير إن نظرية الأمن العربي في هذا الصدد لم تحظَ بالنجاح في الأوضاع المشابهة لحرب السويس ، بل إن محاولة تكرار السياسات التكتيكية التي اتبعت في عام ١٩٥٦ ، وذلك عندما تأزمت الحرب مرة أخرى بين الدول العربية وإسرائيل ، لم تحظَ بأي قدر من النجاح وذلك لفشل السياسة العربية في تقييم التغيرات العسكرية والسياسية التي حدثت ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وازدياد القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية بدرجة لم يكن في مقدور الاتحاد السوفييتي مواجهتها دون التعرض لمخاطر حرب نووية هيدروجينية لم يكن على استعداد لمواجهتها في ذلك الوقت ، خاصة أن ما حدث في منطقة المشرق العربي لم يكن يمثل درجة كبيرة من التهديد المباشر للاتحاد السوفييتي ، وذلك لنجاح أنظمة الحكم الموالية له في البقاء في الحكم رغم الهزائم الساحقة التي لحقت به ، ومع ازدياد الاعتماد العسكري والسياسي والاقتصادي لهذه الدول على الاتحاد السوفييتي ، وتحول اقتصاداتها نحو الأنظمة الاشتراكية ، وقبول هذه الدول لاتفاقيات صداقة مع الاتحاد السوفييتي والسماح للتواجد العسكري السوفييتي في صورة خبراء ، وإعطاء تسهيلات بحرية للأسطول السوفييتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وإذا أخذنا في الاعتبار الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية منذ أغسطس عام ١٩٩٠م فإنه تجدر الإشارة إلى أن قضية الأمن العربي لم تستبعد فقط المسؤولية المباشرة للتهديد السوفييتي ، رغم اعترافها بتواجده ، إلا أن نظرية الأمن العربي من الناحية التطبيقية والواقعية

استبعدت احتمالات التهديد لهذا الأمن «**من داخل الإطار العربي**» ، بمعنى إنها لم تدخل في حساباتها احتمالات قيام عمليات عسكرية عدوانية من قبل إحدى الدول العربية تجاه دول عربية أخرى مجاورة أو شقيقة .

وإلى حد ما فإن استبعاد مثل هذا النوع من التهديد كان غريباً ، إذا أخذنا في الاعتبار الجذور التاريخية والتجارب الحديثة . فمن ناحية فهناك خلافات حدودية بين عديد من الدول العربية ، سواء الدول الخليجية أو غيرها من الدول العربية ، تعود إلى أسباب تاريخية ، كما تعود إلى الطريقة التي تمت بها تسوية الحدود بين هذه الدول من قبل الدول الاستعمارية في أعقاب الحربين الأولى والثانية ، تمت في كثير من الأحيان بطرق عشوائية أو بما يتفق مع مصالحها الذاتية التي تقوم على مبدأ «**فرق تسد**» وما ينجم عنه من استمرار حالات الاستقرار المشروط بتأييد هذه الدول لحكومة أو أخرى ، وفقاً لمصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية .

كذلك شهدت التجارب السياسية الحديثة في المنطقة أزمات أدت في بعض الأحيان إلى المواجهة العسكرية المسلحة بين الدول العربية بعضها البعض ، سواء بصورة مباشرة أو بطرق غير مباشرة كالمواجهة العسكرية المصرية - السعودية في اليمن والمواجهة المصرية - الليبية والمواجهة المغربية - الجزائرية بشأن قضية الصحراء ، والمواجهة الليبية - التشادية ، هذا بالإضافة إلى اشتراك العديد من الأطراف العربية في

الحرب اللبنانية الأهلية ، وتواجد حالة من الاستنفار بين القوات السورية والعراقية لفترة طويلة من الزمن ومحاولات استخدام القوة العسكرية كأسلوب للضغط السياسي أو التهديد المباشر ، كما حدث في بداية الستينات من تهديد حكومة عبدالكريم قاسم العراقية للكويت ، أو دخول الدبابات السورية للحدود الأردنية في بداية السبعينات تأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ومع تواجد الخلافات الحدودية والتجارب الحديثة لاحتمالات المواجهة العسكرية العربية لبعضها البعض فإن هذا النوع من التهديد لم يدخل في حسابات نظرية الأمن العربي ، إذ استمرت النظرة لمثل هذا النوع من التهديد على أنه «**تهديد تكنيكي**» مرتبط بمواقف سياسية وقتية أو خلافات بين الرؤساء ، سرعان ما تزول ، وأن احتمالات الديمومة لمثل هذه التهديدات هي احتمالات محدودة للغاية ، ومن ثم لم يكن هناك مدعاة لأن تدخل في حسابات نظرية الأمن العربي التي استمرت حتى عهد قريب ، تقوم على احتمالات «**التهديد الخارجي**» أي «**خارج الإطار العربي**» وتستبعد احتمالات «**التهديد الداخلي الاستراتيجي**» أي من «**داخل الإطار العربي**» . واستناداً لهذا التقييم قام النظام الأمني العربي على أشكال تنظيمية تتناسب مع هذا التقييم وتتماشى معه ، ومن ثم جاء الغزو العراقي للكويت ليقلب الأوضاع السائدة رأساً على عقب ويثبت عدم صلاحيتها ، ليس فقط في مواجهة «**التهديد الخارجي**» ، وإنما على وجه الخصوص في «**مواجهة التهديد الداخلي**» .

٣ - الأمن العربي - الاعتبارات الدولية

قد يبدو من الضروري قبل أن نتعرض للأشكال التنظيمية لنظام الأمن العربي الذي ظل سائداً حتى أغسطس عام ١٩٩٠ ، أن نحاول توضيح ماهية المقصود بنظام الأمن العربي ، إذ إن مثل هذا التحديد يساهم في إلقاء الضوء على الأسباب والمبررات التي أدت إلى انهيار كل ما كان قائماً من ترتيبات عربية ، سواء في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها ، وذلك عندما واجهت الأمة العربية حدثاً لم يكن يخطر في الحسبان ولم تكن له سوابق في التاريخ العربي السياسي الحديث ، كما أنه - ولأسباب غير واضحة إذا أخذنا في الاعتبار الظروف والأحداث التي كانت سائدة حينئذ - لم يكن يدخل في توقعات القوى العربية أو الإقليمية ، أو حتى القوى الدولية ، بالرغم مما لديها من أجهزة الاستطلاع والتجسس التي تمكنها من مراقبة كل صغيرة أو كبيرة في أي مكان من الكرة الأرضية .

فعندما حدث العدوان العراقي على الكويت جاء بمثابة مفاجأة مذهلة لجميع الأطراف ، معنية كانت أو غير معنية ، ووضعت العالم كله في مأزق لم يكن مستعداً له أو قادراً على مواجهته وفق خطة مدروسة ومعدة مسبقاً لمواجهة مثل هذه الظروف ، ومن ثم جاءت الإجراءات التي استخدمت في أعقاب الأزمة مباشرة ، تلقائية وغير منسقة ، مما أدى إلى الوقوع في أخطاء تكنيكية وتوقيتية متعددة استفاد من جرائها الحكم في العراق .

وتختلف الآراء هنا عن أسباب اتسام المواجهة في بداية الأزمة بالتلقائية وعدم التنسيق . ففيما يتعلق بالقوى الكبرى فقد نجد التفسير في أن هذه الأزمة جاءت في وقت حدثت فيه تغييرات جذرية على المستوى الدولي ، وبصفة خاصة انتهاء عصر الحرب الباردة وبداية عصر جديد قائم على التعاون بين الدولتين الكبريين ، مع احتلال الولايات المتحدة الأمريكية مركز القيادة يدعمه في المقاعد الخلفية الاتحاد السوفييتي والدول الرئيسية في حلف الأطلنطي ، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وإلى حد كبير ألمانيا ، حيث بدا في الأفق السياسي احتمال تحول العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى علاقة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا .

وبالرغم من انتهاء عصر الحرب الباردة فإن النظام السياسي الجديد لم يكن بعد قد وضع موضع التنفيذ ، حيث ظلت أمور عديدة موضع المناقشة ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، الأمور المتعلقة بالأسلحة التقليدية والدور الجديد لحلف الأطلنطي على ضوء المتغيرات العالمية الجديدة ، ومن ثم يمكن تفسير التلقائية وعدم التنسيق بأنها ترجع إلى عدم وجود رؤية واضحة وفقاً لخطة مدروسة تستند إلى النظام السياسي العالمي الجديد ، فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، أو بعبارة أوضح إن هذه الأزمة جاءت في أثناء «**مرحلة انتقالية**» ما بين النظام العالمي القديم الذي كان يستند إلى اعتبارات الحرب الباردة ، والنظام العالمي الجديد الذي لم يكن قد وضع موضع

التنفيذ بعد ، ويمكن الاستدلال على صحة هذا التفسير من أن السياسة العراقية في فترة ما بعد الأزمة بدت وكأنها قد افترضت استمرار عصر الحرب الباردة ، وتوقعت أن يقف الاتحاد السوفييتي موقفاً مؤازراً للعراق ، أو على أقل تقدير أن الاتحاد السوفييتي لن يسمح للولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب بصفة عامة ، من اتخاذ إجراءات معادية للعراق ، وسيستخدم حق الفيتو ضد أي محاولات تهدف إلى إدانة العراق ومطالبته بالانسحاب في مجلس الأمن . . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد جاء موقف الاتحاد السوفييتي مخالفاً للتوقعات العراقية إلى حد كبير ، حيث امتنع عن استخدام حق الفيتو ، ونجح مجلس الأمن بالخروج بعدة قرارات هامة وخلال فترة زمنية قصيرة ، بل وقياسية ، وشارك الاتحاد السوفييتي مع المجتمع الدولي في مطالبة العراق بالانسحاب غير المشروط من الكويت وعودة الشرعية ، بالإضافة إلى ذلك فلقد شارك الاتحاد السوفييتي مشاركة رئيسية في الوصول إلى الاستراتيجية الواحدة التي بدأت في قمة هلسنكي بين بوش وغورباتشوف ، ثم تم استكمال تفاصيلها خلال اجتماعات الأمم المتحدة المتمثلة في تصريحات شيفاردنادزه فيما يتعلق بالعمل العسكري وما تلاه من تصريحات سوفييتية أخرى في هذا الصدد .

ومع ذلك يجب التسليم بأن قضايا وذيول عصر الحرب الباردة ما زالت في الأفق ، وتنعكس على عديد من تصرفات ومواقف الاتحاد السوفييتي تجاه الأزمة .

فمحاولات بريماكوف مبعوث الرئيس غورباتشوف - للاستمرار في الوساطة وتأجيل اللجوء إلى العمل العسكري أطول فترة ممكنة ، فها هو على وشك البدء بجولة ثالثة استناداً إلى اعتقاده بأن السياسة العراقية الحالية تتسم بقدر ملموس من المرونة ، وأن الانسحاب أصبح خياراً متاحاً إذا أمكن الوصول إلى صيغة مقبولة فيما يتعلق بمشاكل منطقة الشرق الأوسط ، والاتفاق على عقد مؤتمر دولي لأغراض مناقشة هذه المشاكل ، والوصول إلى حلول مقبولة للأطراف المتعددة .

والغريب أن هذه الجولة الثالثة جاءت في أعقاب تصريحات بريماكوف بعد انتهاء جولته الثانية التي اعترف فيها بفشل مهمته ، وما تلاها من تصريحات سوفييتية أخرى تلوح بالعمل العسكري والموافقة عليه ، بل واحتمالات المشاركة فيه ، وليس من قبيل الصدفة - فسياسات الدول الكبرى لا تقوم على اعتبارات الصدفة - أن يتم الإعلان عن جولة بريماكوف الثالثة بعد أيام قليلة من إعلان الرئيس بوش بقرار التصعيد العسكري ، وإرسال قوات أمريكية إضافية كبيرة إلى مسرح العمليات ، في الوقت الذي دعا فيه الملك الحسن الثاني - ملك المغرب - إلى قمة عربية استثنائية تمثل الفرصة الأخيرة للسلام ، وبعد أن كان الرئيس غورباتشوف قد صرّح أثناء زيارته لفرنسا بضرورة إحياء «**العامل العربي**» تفادياً لكارثة عسكرية اعتبرها غورباتشوف غير مقبولة ، ولا شك أن التردد السوفييتي يعود إلى حد ما إلى اعتبارات السياسة الداخلية ، ولكنه يعكس إلى حد كبير حقيقة

المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم ، فتارة تأتي تصريحاته صريحة واضحة مدعمة للخيار العسكري ، وذلك تأكيداً للولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة ، وتارة أخرى تأتي هذه التصريحات مشروطة بضرورة الحصول على موافقة الأمم المتحدة على أي عمل عسكري ، اكتساباً للوقت على أقل تقدير أو على أمل أن يتعذر الحصول على موافقة مجلس الأمن على القيام بالعمل العسكري في حالة استخدام الصين مثلاً لحق الفيتو ، أو في حالة الحصول على موافقة مجلس الأمن أن يناط باللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن مهمة إدارة العمليات العسكرية ، الأمر الذي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم قبولها له . أو حتى إذا افترضنا جدلاً قبولها لهذا الشكل التنظيمي في صورته الأصلية أو بعد إجراء تعديلات تتناسب مع طبيعة الظروف السائدة وبشكل يعطي للولايات المتحدة الأمريكية قدراً ملموساً من التأثير ، فإن الوصول إلى مثل هذا الشكل المعدل لإدارة العمليات العسكرية تحت مظلة اللجنة العسكرية للأمم المتحدة على احتفاظ الولايات المتحدة بقدر ملموس من التأثير ، سيتطلب وقتاً طويلاً وهو في صالح هؤلاء الذين يطالبون بإعطاء الحصار الاقتصادي والعمل الدبلوماسي قدراً كافياً من الوقت لكي يحقق نتائجه ، قبيل اتخاذ قرار اللجوء إلى استخدام العمل العسكري .

ومع التسليم بصحة وجهات النظر هذه فيما يتعلق بأن العالم يمر

بمرحلة انتقالية ما بين عصر الحرب الباردة والنظام السياسي العالمي الجديد ، وأن العراق قد استغل الفرصة للقيام بالعمل العدواني وأنه استفاد بلا شك من خصائص «**الفترات الانتقالية**» التي تخلق بطبيعتها ثغرات يمكن التسلل خلالها وتحقيق بعض المكاسب . ومع التسليم أيضاً بأن خصائص الفترة الانتقالية قد انعكست على مواقف وتصريحات كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بدرجات متفاوتة ، فإن مما لا شك فيه أن معالم النظام السياسي العالمي الجديد كانت متاحة لفترة طويلة من الزمن سابقة للعدوان العراقي على الكويت ، وإن هذا النظام الجديد يستند إلى محاولة تحقيق توازنات إقليمية في القوى في المناطق الحيوية في العالم ، وخاصة في تلك المناطق التي كانت وما زالت مرتعاً للنزاعات ، فإذا تعذر تحقيق التوازن الإقليمي في القوى ، فإن البديل المؤقت هو العمل على ضمان استقرار حالة عدم التوازن ، إلى أن تتاح الفرصة لاستبدال الاستقرار غير المتوازن بالاستقرار المتوازن ، والمقصود هنا بضمان الاستقرار غير المتوازن هو ألا يؤدي عدم التوازن إلى انفجار يقلب الحرب الباردة الإقليمية إلى حرب ساخنة على المستوى الإقليمي ، في البداية ، مع احتمالات اتساع رقعة النزاع الساخن بشكل قد يهدد السلام والأمن الدوليين ويعكر صفو الجو السياسي السائد بين الدولتين الكبريين بصورة قد تحول دون وضع النظام السياسي العالمي الجديد موضع التنفيذ .

ولو تابعنا الأحداث في منطقة الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية لبدا واضحاً أن الدول الكبرى ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها أبدت قدراً كبيراً من القلق إزاء اختلال موازين القوى في منطقة الخليج ، الناجم عن ازدياد القوة العسكرية العراقية بدرجة خطيرة ، مع توفر القدرة الصاروخية الناقلة والأسلحة الكيماوية والبيولوجية في الأجل القصير .

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- كلمة أولى	٧
- **الاقتصاد السياسي للسلام العالمي**	
١ - التساؤلات الرئيسية	٩
٢ - الماركسية وأحداث الساعة	١٥
٣ - ماذا عن الأنظمة الرأسمالية . .؟	٢٦
٤ - المتناقضات الداخلية في الأنظمة الرأسمالية	٣٣
٥ - ماذا عن المستقبل؟	٤١
٦ - المعجزة الاقتصادية ضرورة حتمية للسلام	٤٩
٧ - ماذا عن دول العالم الثالث	٥٨
- **الثورات الثلاث والخيار المتاح**	
١ - الثورات الثلاث والخيار المتاح	٦٧
٢ - شعارات النصر . . الحرية ، الرفاهية ، والعلم	٧٣
٣ - تحريك الدافع الوطني . .	٧٧
٤ - تحريك الحافز الوطني والظروف الموضوعية	٨٣
- غاية أمريكا	٨٨
- الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . . .	٩٤

- سياسة التخصيص ٩٦
- صندوق النقد الدولي - البنك الدولي ١٠٦
- الخميس الأسود ١١٥
- الثورة الاجتماعية الهادئة ١٢٢
- القضية العربية ومفترق الطرق (١) ١٢٨
- سلام الشرق الأوسط وآفاق الانفراج الكبير (٣) ١٣٠
- سلام الشرق الأوسط الرقم الصعب في المعادلة الأمريكية ١٣٢
- **المواجهة الحارة أم المواجهة الباردة**
  - ٣ - المبادرات السياسية ١٣٦
  - ٤ - الحصار الاقتصادي ١٤٥
  - ٥ - العمل العسكري ١٥٤
- **ما بعد الأزمة**
  - ١ - الأسئلة المطروحة ١٦٣
  - ٢ - الأمن العربي - نظرة تاريخية ١٦٩
  - ٣ - الأمن العربي - الاعتبارات الدولية ١٧٦
- الفهرس ١٨٣

* * *